الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم-
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الإقتصادية التخصص: تقنيات كمية مطبقة

دراسة تحليلية قياسية للواردات الجزائرية خلال الفترة 1992- 2016

مقدمة من طرف الطالب:

تحت إشراف الأستاذ:

بنواري محمد

بن عامر مصطفى

أمام لجنة المناقشة :

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	زرواط فاطمة الزهراء	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم
مقررا	بن عامر مصطفى	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم
مناقشا	دقيش مختار	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2017/2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم-
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الإقتصادية التخصص: تقنيات كمية مطبقة

دراسة تحليلية قياسية للواردات الجزائرية خلال الفترة 1992- 2016

مقدمة من طرف الطالب:

تحت إشراف الأستاذ:

بنواري محمد

بن عامر مصطفى

أمام لجنة المناقشة :

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	زرواط فاطمة الزهراء	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم
مقررا	بن عامر مصطفى	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم
مناقشا	دقيش مختار	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2017/2016

.

تشكرات

نحمد الله العلي القدير الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من:

- الأستاذ المشرف: بن عامر مصطفى الذي شجعنا لإنجاز هذا العمل، وذلك بتوجيهاته ونصائحه.
- أساتذة لجنة المناقشة على تقييم و تقويم البحث.
- عمال وموظفي قسم العلوم الاقتصادية بجامعة مستغانم.
- السادة: خديم عبد القادر، بعطوش مراد، يوسفي بو لنوار على مساعدتهم لتكملة البحث.

الفهرس

قائمة الجداول و الأشكال

المقدمة العامة.....01

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية و السياسة التجارية

تمهيد.....06

المبحث الأول: مدخل للتجارة الخارجية..... 07

المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية.....07

الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية.....07

الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية.....07

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية.....08

الفرع الأول: النظريات النيوكلاسيكية 08

الفرع الثاني : النظريات الحديثة في التجارة الخارجية.....11

المبحث الثاني: السياسة التجارية.....14

المطلب الأول: تعريف السياسة التجارية الدولية و أهدافها.....14

الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية الدولية.....14

الفرع الثاني: أهدافها.....15

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية الدولية.....16

الفرع الأول: سياسة حماية التجارة الدولية.....16

الفرع الثاني: سياسة حرية التجارة الدولية.....17

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية الدولية.....17

الفرع الأول: أدوات السياسة التجارية الحمائية.....18

الفرع الثاني: أدوات سياسة حرية التجارة الدولية.....20

خلاصة الفصل الأول..... 23

الفصل الثاني: سياسة الاستيراد في الجزائر وآفاقها في ظل الشراكة الدولية

تمهيد..... 25

المبحث الأول: تطور سياسة الاستيراد في الجزائر.....26

المطلب الأول: احتكار الدولة لعمليات الاستيراد (1970 -1993) 26

الفرع الأول : المظهر التنظيمي و الإداري للاحتكار.....26

الفرع الثاني: التراخيص الإجمالية للاستيراد.....28

الفرع الثالث: قانون احتكار الدولة لعمليات الاستيراد(1978) 30

الفرع الرابع: النظام العام للاستيراد خلال 1988-
1993:.....30

المطلب الثاني : سياسة تحرير عمليات الاستيراد منذ 1994 32

الفرع الأول : نظام الاستيراد منذ 1994.
.....33

الفرع الثاني: هيكل تجارة الاستيراد. 36

المبحث الثاني: اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. 36

المطلب الأول: تقديم الإتفاقية: 36

الفرع الأول: مفاوضات الشراكة الأوروجزائرية.....37

الفرع الثاني: دوافع ومؤهلات انتهاج الجزائر لخيار الشراكة.....38

الفرع الثالث: أهمية وأهداف الإتفاق.....40

المطلب الثاني: إقامة منطقة للتبادل الحر.....40

الفرع الأول: إجراءات إقامة منطقة التبادل الحر. 41

الفرع الثاني: أهداف إنشاء منطقة التبادل الحر. 41

الفرع الثالث: محاسن و مساوئ منطقة التبادل الحر. 41

المبحث الثالث: الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة (OMC) 42

المطلب الأول: المنظمة العالمية للتجارة (OMC)
.....42

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن المنظمة العالمية للتجارة. 42

الفرع الثاني: إتفاقيات التجارة العالمية.....43

الفرع الثالث: إجراءات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. 46

المطلب الثاني: إنعكاسات الإنضمام على الاقتصاد الجزائري.....47

الفرع الأول: انعكاسات الانضمام على القطاع الصناعي.....47

الفرع الثاني: انعكاسات الانضمام على القطاع الزراعي.....48

الفرع الثالث: انعكاسات الانضمام على قطاع
الخدمات.....49

خلاصة الفصل الثاني.....51

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية للواردات

تمهيد..... 53

المبحث الأول: تحليل معطيات الواردات الجزائرية باستعمال طريقة التحليل بالمركبات
الأساسية (ACP).....54

المطلب الأول: تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية على الواردات حسب مجاميع
الاستعمال.....54

المطلب الثاني: تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية على محددات الواردات 63

المبحث الثاني: تقدير دالة الواردات. 70

المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات.....70

المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة.....71

الفرع الأول: التقييم الإحصائي للنموذج. 71

الفرع الثاني:التقييم الإقتصادي للنموذج. 74

خلاصة الفصل الثالث.....76

الخاتمة العامة.....77

قائمة المصادر و المراجع.....80

الملاحق

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-II	واردات السلع حسب المناطق الاقتصادية سنة 2001	39
1-III	المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات " حسب مجاميع الاستعمال"	54
2-III	مصفوفة الارتباط	55
3-III	القيم الذاتية	56
4-III	إحداثيات المتغيرات	58
5-III	إحداثيات الأفراد	60
6-III	المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات " حسب المناطق الاقتصادية"	63
7-III	مصفوفة الارتباط	63
8-III	القيم الذاتية	64
9-III	إحداثيات المتغيرات	65
10-III	إحداثيات الأفراد	67

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	صفحة
1-I	يوضح مسار دورة المنتج	12
1-II	تركيبة واردات السلع حسب المناطق الاقتصادية لسنة 2001.	39
1-III	التمثيل البياني للقيم الذاتية " حسب مجاميع الاستعمال"	57
2-III	التمثيل البياني للمتغيرات	58
3-III	التمثيل البياني للأفراد	60
4-III	التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات معا في المعلم F_1 ، F_2	62
5-III	التمثيل البياني للقيم الذاتية " حسب المناطق الاقتصادية"	65
6-III	التمثيل البياني للمتغيرات	68
7-III	التمثيل البياني للأفراد	66
8-III	التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات معا في المعلم F_1 ، F_2	68

قائـمة المختصرات و الرموز

قائـمة الرموز

الكلمـة	الرمز
الواردات	I MP
الناتج الداخلي الخام	PIB
سعر الصرف	TCH
سعر البترول	PP
معدل التغطية	TC

مقدمـــــــة

عامـــــــة

تعتبر التجارة الدولية أو التبادل الدولي عاملا هاما في الإقتصاد العالمي نظرا لما تكتسيه من أهمية بالغة في تسيير النشاط الاقتصادي، ودورها في التنمية الاقتصادية من حيث كونها أداة هامة لتموين العملية الإنتاجية بالمواد الأولية، وتجهيزات الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى فهي وسيلة لتصريف الإنتاج الموجه للتصدير، كما أنها تعتبر مصدرا مهما للعملة الصعبة.

شهدت التجارة الدولية في عشرينيات القرن الماضي، ازدهارا ملموسا أدى إلى زيادة حجم وقيمة التبادلات الدولية، غير أن الكساد الاقتصادي في الثلاثينيات دفع الكثير من الدول إلى تبني سياسات حمائية ، كفرض القيود الكمية وزيادة في معدلات التعريفة الجمركية. ونتج عن تطبيق تلك السياسة تراجعا في حجم التجارة الدولية وبات واضحا أن الاستمرار في انتهاج هذه السياسة من شأنه تعميق الأزمة، و إن النمو والتوازن الدولي يمران حتما عبر تبني نظام جديد للعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية وإتباع سياسة تهدف إلى ترقية التعاون و التبادل الدولي.

لقد سعت عدة دول على إختلاف نظمها الاقتصادية - إشتراكية كانت أو رأسمالية-بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من أجل قيام منظمة دولية للتجارة، مهمتها تنظيم السياسات التجارية الدولية، تسهيل التجارة بين دول الأعضاء والحد من الإجراءات الحمائية. فتم التوصل إلى اتفاق لتنظيم الشؤون التجارية و هو ما يعرف بـ " الغات " (الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة) حيث بدأ العمل بمقتضاها في جانفي 1948، و التي حلت محلها بعد قرابة الخمسين سنة منظمة التجارة العالمية (OMC).

لقد شهد الربع الأخير من القرن الماضي ظهور الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية الذي تزامن مع سقوط المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي بعد فشل السياسات التخطيطية ، الأمر الذي دفع بالعديد من الدول إلى إعادة النظر في نظمها الاقتصادية، خاصة منها الدول النامية، حيث انتهجت هذه الدول سياسة النظام الرأسمالي الذي يتخذ من المنافسة الحرة كأحد أهم الركائز التي يعتمد عليها، كما يمكن لأي دولة أن تنظم مبادلاتها التجارية الخارجية التي يجب أن تتوفر فيها سوق دولية وجهاز دولي للأثمان يحكم المبادلات بين جميع الدول سواء تعلق الأمر بالمنتجات، التجارة، الخدمات والاستثمار.

والجزائر كسائر دول العالم الثالث عرفت تحولات اقتصادية هامة بعد استقلالها فقد عمدت خلال مسيرتها التنموية إلى فرض الرقابة على التجارة الخارجية في مرحلة أولى ثم احتكارها في مرحلة ثانية، و أخيرا مع مطلع التسعينات سعت الجزائر إلى تحرير تجارتها الخارجية حيث الإنتقال من الإقتصاد الإشتراكي و المركزي الموجه الذي لم يحقق ما كان مرجواً منه إلى إقتصاد السوق خاصة بعد اللجوء إلى صندوق النقد الدولي سنة 1994 في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي ، إلى أن تم التحرير الكامل لقطاع التجارة الخارجية بشكل نهائي في سنة 1995.

على ضوء ما سبق و نظرا لأهمية قطاع التجارة الخارجية بصفة عامة و قطاع الواردات بصفة خاصة و كون الجزائر بلد مستورد. وحتى نتمكن من وضع سياسات تتماشى و آليات السوق الحرة خاصة و أن الجزائر قد وقعت إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي و على أبواب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لابد من تحديد العوامل المفسرة لتغيرات الواردات، حيث سأسعى في هذا البحث على تحليل وصفي للواردات

الجزائرية بعد عرض أهم السياسات التي عرفها قطاع التجارة الخارجية، وفي الأخير سأحاول وضع نموذج قياسي يشرح سلوك معادلة الواردات معتمدا على القياس الإقتصادي الذي يدرس العلاقات الاقتصادية بأسلوب كمي مستخدما النظرية الاقتصادية و الأساليب الإحصائية.

وعلى هذا الأساس ارتأينا أن تكون إشكالية البحث كما يلي:

ما هي العوامل المحددة للواردات الجزائرية خلال الفترة (1992-2016) ؟

ولهدف معالجة هذه الإشكالية قمت بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن للتجارة الخارجية أن ترقى إلى مستوى المنافسة في إطار الشراكة الدولية؟
- هل الواقع الإقتصادي الجزائري يتماشى و متطلبات التجارة العالمية؟
- ما طبيعة الواردات الجزائرية و ما أهم المموني الإقتصاديين؟
- كيف يمكن تقييم و تحليل الواردات الجزائرية ؟
- ما هي العوامل الرئيسية المؤثرة على تغير الواردات؟

فرضيات البحث:

قصد الإجابة على هذه الأسئلة يمكننا تحديد الفرضيات التالية كمنطلق للبحث:

- قطاع التجارة الخارجية الجزائري بالرغم من إصلاحه مازالت الواردات تفتقد إلى كثير من التحرير الفعلي ، مما يفقد سياسة الإنفتاح فعاليتها وتأثيرها على النمو الاقتصادي.
- إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي و السعي إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يزيد من حجم الواردات كما و نوعا.
- يمكن للتغيرات الحاصلة في أسعار النفط و سعر الصرف الأجنبي إضافة إلى الناتج الداخلي الخام أن تؤثر على الواردات.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك أسباب موضوعية و كذا أسباب ذاتية جعلتني أختار هذا الموضوع، أهمها:

- الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع خاصة في ظل الإنفتاح على العالم الخاجي.
- قلة الدراسات الكمية في مجالات الاقتصاد الكلي.
- الربط بين الاقتصاد الكلي و الاقتصاد القياسي.
- الميول الشخصي لموضوع البحث.

أهداف البحث:

- الوصول إلى معرفة مميزات التجارة الخارجية
- محاولة إبراز أهم المتغيرات المحددة للواردات الجزائرية من خلال بناء النموذج القياسي.
- محاولة معرفة أهمية الأدوات والأساليب الإحصائية في البحث العلمي.
- إثراء المكتبة بهذا النوع من الدراسة.

المنهج المستخدم:

اعتمدت في هذا البحث على استخدام المنهج التاريخي الذي يظهر جليا في الفصلين الأول والثاني وذلك من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع، أما في الفصل الثالث فاعتمدت على المنهج التحليلي الذي يساعد في الدراسة التحليلية القياسية للواردات الجزائرية.

خطة البحث:

من أجل إيجاد أجوبة كافية للتساؤلات المطروحة، وكذلك من أجل اختبار مدى صحة الفرضيات التي انطلقت منها لغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية قسمت البحث إلى مقدمة ، ثلاثة فصول و خاتمة حيث تتضمن المقدمة طرح الإشكالية و تبيان التصور العام لموضوع البحث بينما تكون الفصول كما يلي:

الفصل الأول: نتعرض فيه إلى مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية، أهميتها و كذا التطور التاريخ لنظرياتها ثم نتطرق إلى السياسة التجارية مفهومها، أنواعها و أدواتها.

الفصل الثاني: يتناول هذا الفصل مراحل تطور سياسة الإستيراد الجزائرية بعد الاستقلال إلى نهاية التسعينات، و كذا اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مع التطرق إلى خطوات الجزائر نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الثالث: يمثل هذا الفصل الجانب التطبيقي و الذي سأخصصه لدراسة وصفية تحليلية لواردات الجزائر حسب التركيبة السلعية و حسب محددات الواردات الجزائرية وذلك بطريقة التحليل بالمركبات الأساسية التي تعتبر إحدى طرق التحليل العاملي ثم الدراسة القياسية حيث تبتدئ ببناء نموذج يتكون من متغير تابع و متغيرات مفسرة لهذا التابع لينتهي إلى تحليل و تفسير النتائج المتحصل عليها.

و في الأخير كحوصلة لهذه الدراسة قمت بطرح خاتمة عامة وهي تتضمن تلخيص مجمل نتائج الدراسة المتوصل إليها، إضافة إلى بعض الاقتراحات والتوصيات التي رأيتها مناسبة لهذا الموضوع.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية و السياسة التجارية

تمهيـــد:

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى و كانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها، حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى و ضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية ، و في القرن التاسع عشر اتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل و المواصلات الذي قلص من حدة التباين في مستوى الأسعار و جعل السوق موحدة.

في حين يعود اتساع حجم ونطاق التجارة الخارجية حاليا إلى التقدم في مختلف العلوم و الفنون و الإختراعات، مما أوجب إحداث نظريات و أساليب تتماشى و جميع أوجه النشاطات الإقتصادية للزيادة في الإنتاج المحلي بالمقارنة مع الإستهلاك المحلي، و بالتالي جعل التجارة الخارجية تعد من أهم العوامل التي تساهم في بلوغ التنمية الاقتصادية و تحقيق الرفاهية للشعوب.

المبحث الأول: مدخل للتجارة الخارجية

المطلب الأول: ماهية التجارة الدولية

الفرع الأول: مفهوم التجارة الدولية

ينصرف اصطلاح التجارة الدولية (الخارجية) إلى حركات السلع و الخدمات بين الدول المختلفة[1]. و يمكن تعريفها على " أنها مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الأعمال التجارية التي تقوم على أساس التدفق من السلع و الخدمات المصدرة و المستوردة في آن واحد."

فالتجارة الخارجية هي حركة انتقال السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال عبر الحدود السياسية للدولة إلى دولة أخرى، و بعبارة أخرى هي انتقال تجاري يتعدى الحدود السياسية للدولة، بحيث تصدر الدول فائض إنتاجها أو منتجاتها إلى دولة أخرى تحتاج بالفعل إلى هذه المنتجات و تقوم الدولة الثانية بتصدير نوع معين من المنتجات أو المواد الأولية تحتاجه الأولى.

تستعمل كلمة" التجارة الخارجية "للاستيراد و التصدير، و يمكن تعريف الاستيراد (الواردات) بأنها مجموع السلع أو الخدمات التي يتم الحصول عليها من الدولة الأجنبية نظير مقابل نقدي لتحقيق أغراض معينة من بينها تغطية احتياجات المستهلكين في الدولة المستوردة نظرا لعدم إنتاج مثيل للسلع المستوردة[2].

أما التصدير، فيمثل المظهر الفعال في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، و تتركز فعاليته في كونه مرآة تعكس نشاط قطاعات الإنتاجية، إلى جانب كونه مصدرا رئيسيا .للمتحصلات من الصرف الأجنبي مما يجعله عنصرا مؤثرا في ميزان المدفوعات[3].

الفرع الثاني: أهمية التجارة الدولية:

تكمن أهمية التجارة الدولية في أنها وسيلة رئيسية تلجأ إليها مختلف الدول لرفع رصيدها من العملة الصعبة و هذا لرفع مستوى الصادرات عن مستوى الواردات، و هو الأمر الذي يصعب تحقيقه في الدول النامية. و منه الحصول على فائض من الموارد المالية المتاحة التي يمكن استغلالها لزيادة الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة التشغيل و منه زيادة الدخل الوطني الذي ينعكس إيجابا على المستوى المعيشي للأفراد، كل هذا من شأنه العمل على إنعاش عجلة الاقتصاد[4].

1- محمود يونس محمد، عبدالنعيم محمد مبارك، اساسيات علم الإقتصاد، الدار الجامعية 1985 ،ص367

2- سامي عفيفي حاتم، محاضرات في إدارة التجارة الخارجية، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، 1986 ، ص 12.

3- سامي عفيفي حاتم، محاضرات في إدارة التجارة الخارجية الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، 1986 ، ص 09.

4 - محمد زكي الشافعي، مقدمة العلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 1973 ، ص15.

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية

فيما يلي سنعرض أهم المناهج و المدارس الفكرية في نظرية التجارة الدولية، متخذين من تقييم و عرض الفكر النيوكلاسيكي نقطة الانطلاق، ثم عرض المناهج الفكرية الجديدة في نظرية التجارة الدولية.

الفرع الأول : النظريات النيوكلاسيكية.

يرجع ظهور فكرة النظرية النيوكلاسيكية في تفسير هذا الاختلاف، أي اختلاف النفقات النسبية، كذا توجيه الانتقاد إلى مبدأ قياس القيمة على أساس العمل. و بصفة عامة فإن هذه النظرية تعتمد في تفسير ظاهرة التخصص و قيام التجارة الدولية على عاملين أساسيين هما:

- وفرة و ندرة عناصر الاقتصاد داخل كل دولة.

- تناقص النفقة و تزايد الغلة بالتوسع في الإنتاج.

1- نظرية وفرة و ندرة عوامل الإنتاج (هيكشر -أولين) Hecksher- Onlin :

ترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي هيكشر و تلميذه أولين، حيث هذا الأخير ألف الكتاب و اشتهر باسمه- نظرية أولين للتجارة الخارجية -الذي نشره عام 1933 م. حيث اعتمد أولين على أن التجارة الدولية هي الامتداد الطبيعي للتجارة و التبادل الداخلي، و قد بدأ أولين نظريته بالنقد للنظرية الكلاسيكية على أن العمل أساس القيمة و افترضها اختلاف التجارة الدولية و الداخلية.

يسعى نموذج هيكشر -أولين لنسب عناصر الإنتاج إلى إثبات أن اختلاف النسب التي تتوافر بها عناصر الإنتاج يؤدي إلى اختلاف النفقات، و الأسعار النسبية للسلعة الواحدة بين الدول الأمر الذي يمكن الدولة من استيراد السلعة من الخارج بنفقة إنتاج أقل مما لو تم إنتاجها محليا .و لإثبات صحة هذه القاعدة فلقد بدء هذا النموذج بالبحث عن العوامل المحددة للأسعار في اقتصاد ما، و في هذا الصدد يرى أولين أن الأسعار في النهاية تتحدد بالطلب عليها و المعروض منها، أي تعتمد على العوامل الأربعة التالية :حيث يكون العاملان الأول و الثاني جانب العرض، بينما يتحدد جانب الطلب بالعاملين الثالث و الرابع[5]:

1- مدى توافر الكميات المختلفة أو دالة الإنتاج.

2- الشروط الفنية للإنتاج أو دالة الإنتاج.

هذان العاملان يكونان لجانب العرض.

3- مستوى الدخل، و على الأخص هيكل توزيع هذا الدخل.

5- حاتم سامي عفيفي، " التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم"،ط (1)، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1991 ، ص 20.

4- تفضيلات و أذواق المستهلكين.

و هذان العاملان يكونان لجانب الطلب.

بمقارنة هذه العوامل الأربعة بالفروض الأساسية للنظرية، يتضح لنا أن دوال الإنتاج لسلعة متشابهة في دول العالم المختلفة، و أن هيكل توزيع الدخل ثابت، و أن دوال تفضيلات و أذواق المستهلكين بين الدول بدورها متماثلة، لذلك لم يبقى من هذه العوامل الأربعة سوى العامل الأول الذي يتعلق بمدى الوفرة النسبية لكميات عناصر الإنتاج، كمصدر لاختلاف المزايا النسبية باعتباره العامل المفسر لقيام التجارة الخارجية بين الدول، و على هذا الأساس فإن العرض هو المتغير المستقل، و الطلب هو المتغير التابع.

1-1- وفرة و ندرة عوامل الإنتاج :

إن وفرة وندرة عوامل الإنتاج، يعني الكمية الموجودة من كل عنصر من عناصر الإنتاج، و التي تتمثل في العمل، رأس المال، الأرض، التي تختلف هذه الأخيرة باختلاف الدول .فلقد لاحظ هيكشر بداية أن الدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة في عوامل الإنتاج، و هذه الاختلافات المطلقة في عرض عوامل الإنتاجية ينتج عنها اختلافات في الوفرة النسبية لهذه العوامل .فمثلا هناك وفرة في عنصر العمل في دول جنوب شرق آسيا، ووفرة في عنصر الأرض في السودان، ووفرة عنصر رأس المال في اليابان و ألمانيا.

هذا التحليل يفسر أنماط التجارة بالتركيز على اختلاف وفرة عوامل الإنتاج عبر الدول، و التنبؤ الرئيسي لهذه النظرية أن صادرات الدولة تشتمل سلعا تستخدم بكثافة مواردها الوفيرة نسبيا، في حين أن مستوردتها ستشمل سلعا تستخدم بكثافة مواردها النادرة نسبيا[6].

يجب ملاحظة أن الميزة الرئيسية لهذه النظرية تكمن في قدرتها على تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية بين الدول، و بالتالي في قدراتها على التنبؤ بأنماط التجارة الدولية الحرة .بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية تشير إلى أن مفهوم الميزة النسبية هو مفهوم ديناميكي يتغير مع الزمن، فالعرض المتاح من عناصر الإنتاج في دولة ما يتغير مع الزمن بسبب تغير العوامل المحددة له[7].

2-1- حجم الإنتاج :

أما الأساس الثاني، لقيام التبادل الدولي حسب النظرية السويدية هو التوسع في الإنتاج، و أن هذه الأخيرة يؤدي بدوره إلى خفض نفقة إنتاج السلع و خفض ثمنها، و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب عليها من الدول الأخرى و من ثمة زيادة صادرتها. و لهذا فإن الإنتاج الكبير يؤدي إلى الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في دول المختلفة، و أن اختلاف في الوفرة النسبية لمختلف عناصر الإنتاج في مختلف الدول يؤدي إلى اختلاف في العوامل وذلك حسب الكفاءة، و من ثمة اختلاف النفقات و اختلاف الأسعار في الداخل عن الخارج .و لهذا تسعى الدولة

[6]- رشاد العصار، عليان الشريف " التجارة الخارجية"، (ط (1)، عمان، دار المسيرة للنشر، 2000) ،ص 30-31.

7- نفس المرجع، ص 31.

إلى استيراد السلع من الخارج التي تكون أقل من الأسعار المحلية، و بالتالي التوسع في الإنتاج يؤدي إلى قيام التخصص و التبادل الدولي بين الدول.

2- لغز ليونتيف (Leontief) :

كان من المعروف بوجه عام أن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة نسبية في رأس المال، و بالتالي حسب نظرية هيكشر -أولين فإنها سوف تعتمد في صادراتها على السلع كثيفة رأس المال، و لقد أهتز هذا الاعتقاد في بداية الستينات على أثر تحليل قام به " ليونتيف "لهيكل التجارة الخارجية الأمريكية .فحسب إحصائيات التجارة الخارجية لعام 1947 فإن الولايات المتحدة لديها ميزة نسبية في السلع كثيفة العمل، و أنها تقوم بتصدير هذه السلع لأوروبا، بينما تستورد من هذه الأخيرة سلع كثيفة رأس المال[8].

فطبقا لتلك النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة العمل بالنسبة لرأس المال، لأن العامل الأمريكي يحيط به تجريب و خبرة و تنظيم، فإن عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لعنصر رأس المال، إذن على أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال، و تستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.

نقد النظرية النيوكلاسيكية:

رغم الاجتهادات التي قام بها كل من هيكشر و أولين ثم ليونتيف في تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية ووفرة و ندرة عوامل الإنتاج، إلا أنها تعرضت للنقد في مختلف الاتجاهات و التي نلخصها فيما يلي:

- صعوبة قياس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج فلقد اعتمدت النظرية على الاختلاف في درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج، مغفلة بذلك الفروق النوعية لعناصر الإنتاج، و ما يترتب عنه من ميزة نسبية. فاستخدام النموذج لمتغيرين فقط هما العمل و رأس المال، لا تحدد بصفة فاصلة أي السلع الداخلة في التجارة الدولية كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال، و لا شك أن ما تقدم هو نتيجة منطقية مرتبطة بالفرض الخاص بتجانس عناصر الإنتاج.
- إهمال النظرية لإمكانيات انتقال عناصر الإنتاج في المجال الدولي، حيث اشتركت نظرية هيكشر أولين مع نظرية النفقات النسبية في إهمال إمكانيات انتقال عناصر الإنتاج دوليًا، و بالطبع هناك استحالة في انتقال بعض عناصر الإنتاج.
- تعتبر النظرية أن الهيكل الاقتصادي في كل البلدان واحد، دون تفرقة بين البلدان المتقدمة و البلدان المتخلفة؛ في حين أن الهيكل الاقتصادي يتفاوت بين هذه الأنواع من البلدان من حيث درجة مرونته و قدرته على التكييف، و هذا التفاوت يترتب عليه نتائج كبيرة في التجارة الخارجية[9].
- اختلاف الأساليب الفنية للإنتاج بالنسبة لسلعة واحدة، حيث ترى نظرية هيكشر – أولين أن السلع المختلفة تحتاج إلى تضافر عناصر الإنتاج و بنسب مختلفة، و لكن بالإضافة إلى هذا تصف النظرية على

[8]- عبد الرحمان يسري أحمد،" الاقتصاديات الدولية"، (القاهرة، الدار الجامعية للطبع و النشر، 2001)، ص 86.

9- مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 72.

ضرورة تماثل دالة الإنتاج لسلعة الواحدة، و على ذلك لا يمكن أن يتم إنتاج سلعة معينة بكميات كثيفة من العمل و كميات قليلة نسبيا من رأس المال في بلد ما، و أن يتم إنتاج نفس السلعة في بلد آخر بكميات كثيفة من رأس المال و كميات قليلة نسبيا من العمل، ولقد أوضحت النظرية أن بالإمكان تغيير أسلوب إنتاج السلعة الواحدة و لكن في حدود ضيقة، و التي لا يؤثر في الأسعار نسبيا .و لكن هناك أدلة تشير إلى عدم صحة هذا التقرير، أن دالة الإنتاج لسلعة الواحدة قد تختلف اختلافا كبيرا وفقا لظروف التكنولوجيا[10].

الفرع الثاني: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية.

بعد الحرب العالمية الثانية اجتهد بعض الاقتصاديين في تحليل التبادل الدولي و التوسع في نظريات التجارة الدولية ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة و كان هذا التوسع نتيجة لما أغفلته المدارس و النظريات السابقة كالكلاسيكية منها و السويدية . فلجأ الاقتصاديون إلى دراسة التجارة الدولية من منظور ديناميكي يأخذ في الحسبان تطور الوضع الاقتصادي و كذا التبادل الدولي.

فنرى –**فرنون**- مثلا ربط بين الابتكار و الميزة النسبية في إطار ما يسمى بدورة المنتج كما فاضل- **ليندر**- بين المنتجات فأخذ في اعتباراته المناقشة الاحتكارية أما-**جونسون**- فسعى إلى الجمع بين هذه العناصر في ديناميكية شاملة .

1- نموذج دورة المنتج لفرنون:

تعتبر المناهج التكنولوجية تفسيرا لنمط التجارة الخارجية للسلع ، التي تتغير بتغير التكنولوجيا المستعملة في إنتاج المنتجات ،فابتكار طرق جديدة سلعه و بأقل تكلفة ،أو تجديد شكل سلعه ما كانت موجودة من قبل لتتلاءم مع ذوق المستهلك و كذا تحسين نوعيتها أو اختراع سلعة جديدة لم تكن موجودة من قبل .كل هذه التغييرات في السلعة نتيجة للتغير في التكنولوجيا.

و بهذا يمكن للدولة صاحبة هذا التغيير أن تكسب سلعتها مزايا تمكنها من طرحها في الأسواق الدولية لكن باحتكار تجارة تلك السلعة ما دامت تملك ميزات نسبية.

و يطرح- **فرنون**- ثلاثة مراحل لتطوير و شروط وإمكان إنتاج المنتج وفق نموذجه وهي[11]:

المرحلة الأولى: مرحلة الإنتاج الجديد.

حيث من المفروض أن تتم هذه المرحلة في دولة صناعية ذات مستوى دخل فردي مرتفع، وتكنولوجيا عالية لان هذا الإنتاج الجديد يصاحب عدم التكافؤ لذا يفضل تسويقه محليا أو في الأسواق القريبة. وعليه فان تغطية لكلفة إنتاجه في المراحل الأولى تكون طويلة نسبيا.

10-عبد الرحمان يسري احمد، مرجع سابق، ص 83-84.

11- محمود يونس، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 84.

المرحلة الثانية: مرحلة الانتشار في دول العالم.

في هذه المرحلة يأخذ المنتج من مستوى النمطية ومنه يرتفع الطلب عليه في الدول الصناعية الكبرى الأخرى لتنتقل تقنيات و فنون إنتاجه في هذه الدول فتصبح مصنعة لهذا المنتج، وعليه يمكن للدولة صاحبة هذا التجديد ان تصبح هي المستوردة لذلك المنتج .

المرحلة الثالثة: المرحلة النمطية الشديدة.

عندما يصبح المنتج أكثر نمطية في أسواق الدول الكبرى الصناعية وصار معروفا بالكامل .عندها تدخل اعتبارات التكاليف فيلجأ إلى إقامة مشروعات في بعض الدول النامية نظرا لانخفاض مستويات الأجور بها، رغم ارتفاع تكاليف أخرى كالطاقة وقطع الغيار والصيانة.

من خلال ما عرض في هذه المراحل يظهر أنه بإمكان دول العالم وحتى الدول الأقل تقدما أن تستفيد من التكنولوجيا الموجودة في دول العالم المتطور بفعل منتوج ما ولو أنه أصبح قديما نوعا ما بفعل الزمن، ومن هنا دورة المنتج قد بلغت مرحلتها النهائية وبالتالي فالدولة التي كانت مصدرا احتكاريا لذلك المنتج أصبحت مستوردة له.

الشكل رقم (I -1): يوضح مسار دورة المنتج.

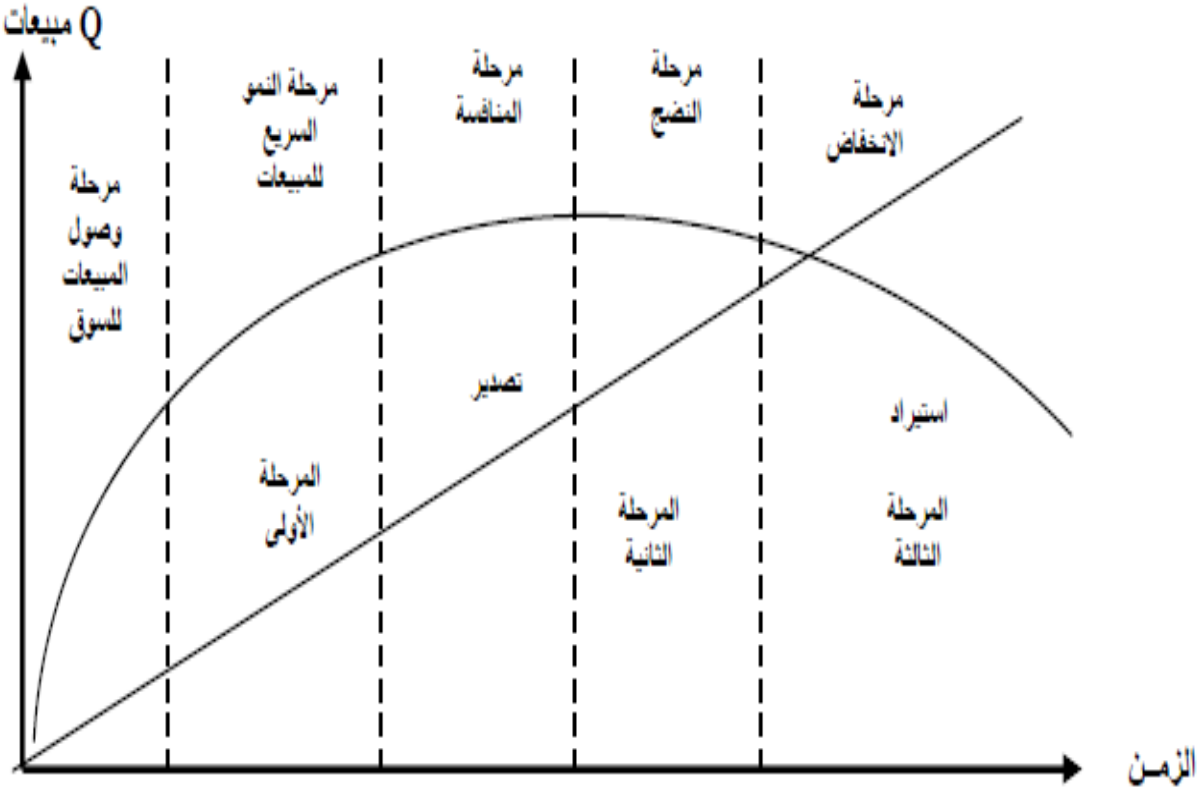

المصدر :مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص104.

2- نظرية ليندر للتجارة الخارجية.

منهج التحليل الديناميكي هو النموذج الذي تقدم به الاقتصادي السويدي -**ستيفان ليندر**- في تفسيره للتجارة الخارجية، حيث أنه يرى من الخطأ افتراض أن التجارة الخارجية تقوم بين دول متجانسة فهناك دول يمتاز اقتصادها بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص الموارد، في حالة تغير هيكل الأسعار وفرص التجارة، بينما تكون اقتصاديات دول أخرى غير قادرة على إعادة تخصيص الموارد لذا فإن قيام التجارة الخارجية وما يتبعها من تغير في هيكل الائتمان النسبية لشتى أنواع السلع يقضي إلى نتائج مختلفة لكلتا أصناف الدول[12].

لقد فرق -**ليندر**- في تفسيره للتبادل الدولي بين تجارة المنتجات الصناعية و تجارة المنتجات الأولية فحسب رأيه فان تجارة المنتجات الصناعية تقوم بين الدول التي لا يوجد بينها اختلافات جوهرية في عوامل الإنتاج .أما تجارة المنتجات الأولية فتكون بين دولة متقدمة و أخرى متخلفة و ذلك راجع إلى عوامل أخرى بخلاف التفاوت في هبات الموارد[13].

إن تجارة المنتجات الأولية تعود لعوامل محددة من نسب عناصر الإنتاج لذا فان **ليندر** افترض أن كثافة العناصر في هذه المنتجات واحدة بغض النظر عن الأسعار النسبية التي تحدد تكلفة المنتجات الأولية إذ عند توفر الموارد الطبيعية المناسبة لإنتاج منتوج أولي فان ثمنه ينخفض و العكس عند ندرة هذه الموارد. كما أنه في الحالة الأولى الدولة تقوم بالتصدير و في الحالة الثانية تقوم بالاستيراد.

أما عن تجارة المنتجات الصناعية فإن **ليندر** يرى بأن الميزة النسبية يمكن أن تكون مرتبطة بأهمية الطلب المحلي على السلع المصدرة، بحيث تكون هناك عوامل تحدد الصادرات و الواردات المحتملة و عوامل أخرى تحدد الواردات و الصادرات الفعلية ،كما أن وجود طلب محلي على المنتجات أمر ضروري لكي يمكن أن يكون لهذه السلع صادرات محتملة .

على ضوء ما ذكرناه آنفا فإن **ليندر** و لكي يقيس حجم التجارة بين السلع وضع مفهوما وهو " كثافة التجارة" إذ يرى أن التجارة بين الدول تكون أكثر كثافة إذا كان هيكل الطلب بين البلدين متشابه رغم وجود عوائق أخرى في تحديد هيكل الطلب كاللغة والدين...الخ[14].

يقول- **ليندر**-[15] "كثافة التجارة الخارجية لمنتوج ما تأتي من طلبه القوي وبالتالي إنتاجه في السوق المحلية" فالسوق الخارجي هو امتداد للسوق الوطني المحلي .

12- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من مزايا نسبية إلى التبادل المتكافئ، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، 1992، ص 58.

13- محمود يونس، الاقتصاد الدولي، دار المعارف العربية، القاهرة، 1999، ص 78.

14- بوشايب حسينة، واقع و آفاق التجارة الخارجية في ظل التحولات المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 22.

15 - ALAIN SAMEUELSON, économie internationale contemporaine, Série d'économie en plus, OPU, 1993, P 130.

3- الديناميكية العامة للتبادل الدولي عن جونسن.

حاول -**جونسن**- عام 1968 دمج نظريات **فرنون** و**ليندر** لإعطاء تحليل مزدوج[16]، فركز على العوامل المفسرة لهياكل التبادل التي أخذها **هكشير** و**أولين** كالمنافسة الاحتكارية مثلا كما اعتبر أن سمات التحليل الحديث للنمو كعملية معممة لتراكم رأس المال الذي يضم في نظره المعدلات الإنتاجية والموارد الطبيعية والمعرفة الإنتاجية إضافة إلى المؤهلات الإنسانية كما يعتبر أن السياسة الحمائية التي تتخذها الدول هي نتيجة علاقات هذه الدول فيما بينها التي تنتج عنها قيود على التبادل نظرا لارتفاع تكاليف النقل، حماية على الثروات والحماية ضد المنافسين في الأسواق.

وأما بالنسبة لنظريته حول العمل فيختصر على المتاح للإنسان من الوقت مما يسمح لإدخال تفسير جديد على التفسير الأصلي للمزايا النسبية ومن خلال هذه التحليل استطاع أن يربط بين التطورات المعاصرة وبين الميزة النسبية التي تعد أساسا لقيمة العمل.

المبحث الثاني: السياسات التجارية الدولية.

المطلب الأول: تعريف السياسة التجارية الدولية و أهدافها.

الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية الدولية.

يمكن تعريف السياسة التجارية في أي دولة على أنها" :مجموعة من القواعد و الأساليب و الأدوات و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم و في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن .منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة[17].

و يقصد كذلك بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة .الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها مع الخارج بغرض تحقيق أهداف معينة[18].

فالسياسة التجارية تختلف من دولة لأخرى، باختلاف النظم الاقتصادية، فلكل دولة وسائلها الخاصة التي تضعها لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

ففي الواقع، هي وسيلة إلى جانب وسائل أخرى تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة.

16- محمد حشماوي، التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينيات، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1993، ص 50.

17- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل كلي) ، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2002 ، ص124

18- Maurice BYE, Op cit, p250.

و لعل من الضروري توضيح النموذج الواقعي للسياسة التجارية الدولية التي تطبق اليوم، فهي عبارة عن مزيج لسياسة الحرية و الحمائية التجارية، بحيث أن المنظمة العالمية للتجارة رخصت للدول حق الحماية من سياسة الإغراق من جهة و حماية الصناعات الناشئة من جهة أخرى.

و بالتالي لا يوجد صورة مطلقة لحماية التجارة الدولية أو لسياسة حرية التجارة الدولية.

الفرع الثاني:أهدافها:

تسعى السياسة التجارية الدولية إلى البحث عن تعظيم الفائدة من التعامل مع باقي دول العالم مع تحقيق التوازن الخارجي، و بالإضافة إلى ذلك هناك أهداف أخرى نذكر من بينها[19].

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، من خلال زيادة الصادرات و ترشيد الواردات.
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق.
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير بإقامة المناطق الحرة.
- زيادة العمالة و مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني.
- حماية الصناعات الناشئة التي يتوقع لها مستقبل، بشرط أن يتوافر عدد من الشروط الاقتصادية للحماية العقلانية و هي:
- معرفة ما هي الصناعات الأساسية التي تستحق الدفاع عنها، بمعنى أن تكون الصناعة المحمية فعلا لها فرص تحقيق غزو الأسواق و جلب العملة الصعبة.
- تحديد الفترة القصوى التي من خلالها يمكن للمنتوج المحلي أن يصل فترة النمو من أجل مواجهة التحدي و منافسة المنتوجات الأجنبية.
- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني، بالأدوات الملائمة.
- إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.

19-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص:127 -130.

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية الدولية:

تقسم السياسات التجارية الدولية من طرف الاقتصاديين إلى نوعين رئيسيين و هما:

- سياسة حرية التجارة.
- سياسة حماية (تقييد) التجارة، و هذا بحسب اختلاف النظم الاقتصادية.

الفرع الأول: سياسة حماية التجارة الدولية.

يقصد بحماية التجارة الدولية، تقييد التجارة مع الخارج من خلال تدخل السلطات العامة في الدولة في كل أو بعض المؤثرات التي تتدخل لتسيير المبادلات الخارجية وفقا لما تفرضه المصلحة العليا لها.

و في هذا الإطار يمكن تعريف سياسة حماية التجارة الدولية بأنها عبارة عن "مجموعة من القواعد و الإجراءات و التدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة[20]".

فلقد نادى الكثير من الاقتصاديين بتقييد التجارة الخارجية و ضرورة حمايتها باستخدام الدولة لسياستها التجارية للتأثير على اتجاه المبادلات مع الخارج، و على حجمها، و من أهم الحجج التي جاء بها أنصار هذه السياسة تنقسم عادة إلى حجج اقتصادية و غير اقتصادية[21].

أولا: الحجج غير الاقتصادية و هي الخوف من الحرب، حماية القطاع الزراعي، و المحافظة على الطابع الوطني.

ثانيا: الحجج الاقتصادية و تتمثل في حماية الصناعات الوليدة، استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الوطن، تنويع الإنتاج و تحقيق الاستقرار الاقتصادي، معالجة البطالة و تحسين مستوى العمالة، زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال مختلف الضرائب و الرسوم الجمركية.

إن معظم الحجج المقدمة من قبل أنصار الحماية غير مقنعة إلى حد كبير، إلا أن الحجة الخاصة بحماية الصناعات الناشئة من المنافسة ا لدولية، تبقى من الحجج التي لها وزنها الاقتصادي، و ذلك لعدم نضجها و الصمود أمام صناعات أجنبية استكملت قدرتها على المنافسة، فيتحقق من خلال حمايتها، المحافظة على النسيج الصناعي الوليد في الدولة.

و لعل من الملاحظ كذلك أن مجمل هذه القيود المختلفة المفروضة على التجارة الدولية، بدأت مجمل الدول المستعملة لها في التخفيف منها و التحول تدريجيا إلى رفع جميع العراقيل عنها، و بالتالي تحرير التجارة الخارجية، وفق برامج الإصلاح الاقتصادي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي في الكثير من الدول النامية، و يمكن إضافة إلى ذلك ما ترمي إليه المنظمة العالمية للتجارة.

20-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص131.

21-عادل أحمد حشيش ، أسامة محمد الغولي، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره ، ص203.

الفرع الثاني:سياسة حرية التجارة الدولية.

يقصد بحرية التجارة الدولية، عدم تدخل الدولة في نشاط المبادلات التجارية الدولية، بمعنى تركها تسير بدون قيود سواء كانت جمركية أو غير جمركية.

و في هذا الإطار يمكن تعريف سياسة حرية التجارة الدولية، بأنها عبارة عن مجموعة من القواعد و الإجراءات و التدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية و غير الكمية، التعريفية و غير التعريفية، لتعمل على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة[22].

فلقد نادى الكثير من الاقتصاديين إلى تحرير التجارة الدولية و جعلها خالية من القيود و العقبات، فلا يحق فرض أي حواجز تعرقل دخول السلع عبر الحدود.

و يعتمد أنصار سياسة حرية التجارة على عدة حجج أهمها[23] :

- الحرية تساعد على التخصص في الإنتاج بواسطة تقسيم دولي للعمل، أساسه الاختلاف في النفقات النسبية.
- الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية.
- الحرية تشجع التقدم الفني و تحسين وسائل الإنتاج.
- الحرية تحد من قيام الاحتكارات.
- الحرية تساعد على الإنتاج الكبير.
- الحماية قد تؤدي إلى سياسة إفقار الغير.

إن الواقع العملي للمبادلات الدولية في وقتنا الحاضر يكشف بوضوح عن غلبة السياسة التحريرية للتجارة الدولية و ذلك بفضل المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية الدولية:

تستخدم الدول المختلفة لتطبيق سياستها في ميدان التجارة الخارجية لتحقيق أهدافها نوعين من الوسائل و هما:

أولا: وسائل مقيدة، تلزم، أو تحد من، أو تمنع، القيام بعمليات معينة مثل نظام الحصص و الرقابة على الصرف.

ثانيا: وسائل محفزة، تشجع على القيام بعمليات التجارة الدولية مثل إقامة المناطق الحرة، مناطق التبادل الحر.

[22]- المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص 133.

23- صلاح الدين نامق ، مقدمة في التجارة الخارجية، النهضة العربية ، القاهرة، ص 155-161.

الفرع الأول: أدوات السياسة التجارية الحمائية:

تتمثل أدوات السياسة التجارية الحمائية في كل الوسائل التي يمكن التأثير سلبا على التجارة الدولية، و تعتمد على مجموعة من القيود الكمية و غير الكمية التي تنظم التجارة الدولية.

و في هذا الإطار يمكن التعرض إلى أهم أدوات هذه السياسة الحمائية و التي تتمثل في:

- الضرائب و الرسوم الجمركية.
- الرقابة على الصرف الأجنبي.
- نظام الحصص و تراخيص الاستيراد و حظر الاستيراد.
- إعانات التصدير.
- سياسة الإغراق.
- إجراءات الحماية الإدارية.

أولا: الضرائب و الرسوم الجمركية.

تعتبر الضرائب و الرسوم الجمركية، قيود جمركية تفرضها الدولة على السلع التي تعبر الحدود الوطنية سواء على الواردات أو على الصادرات أحيانا، فهي تمثل الوسيلة التقليدية المفضلة لتطبيق سياسة الحماية التجارية.

فالقيود الجمركية هي تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة في صور مختلفة، يكون من شأنها أن تؤثر في حجم أو سعر كل من وارداتها[24].

تهدف القيود الجمركية إلى تحقيق غرضين هامين، مالي و حمائي .فيطلق على الغرض الحمائي، عندما يهدف إلى حماية صناعة معينة أو التأثير على حجم الواردات، أو على سعرها .و يكون الغرض كذلك ماليا، إذا كان المقصود من تطبيقه الحصول على موارد مالية للخزينة العمومية[25].

ثانيا: الرقابة على الصرف الأجنبي.

تعتبر الرقابة على الصرف كأحد الوسائل الفنية في الرقابة المباشرة على المدفوعات الدولية، و يقصد بها إحتكار الدولة للعملات الأجنبية (بيع و شراء العملات الأجنبية محتكر من قبل الدولة) [26] و بالتالي تضع قيودا تنظم التعامل في العملات الأجنبية، و بالتالي فالدولة هي الجهة الوحيدة التي يطلب منها توفير الصرف الأجنبي و لا يجوز للأفراد و المؤسسات بيع أو شراء الصرف الأجنبي إلا من البنك المركزي[27].

---

[24]- عبد الجابر خلاف، القيود الجمركية و تطور التجارة الخارجية، دار الهنا للطباعة ، حوالي 1975 ، ص21.

25-Peter .H. LINDERT et P.Charle.KINDLEBERGER, économie internationale, 7 éd Tendances Actuelles, Economica, Paris,1982,p.

26- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 137.

27- جودة عبد الخالق، الإقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة ، الطبعة الرابعة، 1992 ، ص162.

فوجود الرقابة على الصرف الأجنبي يعني عدم وجود سوق حرة، و بالتالي يصبح سعر الصرف ثابت و يتم تطبيقه على جميع المعاملات الخارجية.

فنظام الرقابة على الصرف استخدم على نطاق واسع في الدول الاشتراكية سابقا كجزء من سياسة التخطيط الاقتصادي الذي يقتضي احتكار التجارة الخارجية و احتكار الصرف الأجنبي[28].

و تهدف عملية الرقابة على الصرف تحقيق العديد من الأغراض من بينها منع خروج رؤوس الأموال من الدولة، و الحد من الواردات غير الضرورية، و التخفيف من العبء المالي الواقع على الدولة.

ثالثا: نظام الحصص و تراخيص الاستيراد و حظر الاستيراد.

يعتبر نظام الحصص، و تراخيص الاستيراد و حظر الاستيراد من القيود الكمية المباشرة على الواردات.

يقصد بنظام الحصص "Quotas" فرض قيود على الاستيراد خلال مدة معينة ، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها[29].

فالهدف من نظام الحصص، هو من أجل تقليل الطلب على الصرف الأجنبي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات، أو حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية[30].

قد تخضع الدولة الاستيراد لنظام التراخيص، فلا يسمح لمتعامل اقتصادي باستيراد سلعة ما من الخارج إلا إذا حصل مقدما على إذن من السلطة العامة، تسمح له بالقيام بعملية الاستيراد[31].

تهدف الدولة من وراء فرض تراخيص للاستيراد، حماية الأسواق الوطنية من واردات بعض الدول غير المرغوب فيها.

و تستخدم الدولة كذلك نظام ثالث آخر يحظر الاستيراد نهائيا إما بصفة نهائية أو بصفة مؤقتة، حيث تعد قوائم محدد للسلع التي يمنع على المتعاملين استيرادها.

رابعا: إعانات التصدير.

تعتبر إعانات التصدير، إحدى أدوات السياسة التجارية الحمائية، فهي عبارة عن مساعدات مالية تقدمها الدولة بهدف تشجيع بعض الصادرات و تمكينها من دخول الأسواق الدولية. و يمكن أن تأخذ عدة صور، من بينها تقديم قروض غير مستردة أو بمعدل فائدة ضعيف، أو تعمل على إعفاءها من جل الضرائب و الرسوم المفروضة عليها[32].

28- زكرياء أحمد نصر، العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، 1966 ، ص177.

29- عادل أحمد حشيش و آخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص231.

30- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص 142.

31- أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1987 ، ص 140.

32 -Alain BARRERE, Economie et institutions financières, DALLOZ, Paris, 1965, P296.

و مهما كانت صورة الإعانات المقدمة، فالغرض منها تدعيم طاقة المنتجين المحليين على التنافس في الأسواق الدولية، بفضل تمكينهم من تخفيض أسعار منتجاتهم في الخارج.

خامسا: سياسة الإغراق.

يقصد بالإغراق"Dumping" انتهاج دولة معينة أو تنظيم احتكاري معين، لسياسة تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل و السائدة في الخارج و ذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافا إليها نفقات النقل[33].

و بالتالي فالإغراق هو بيع السلع في الخارج بأسعار أقل من الأسعار المحلية، نتيجة للإعانات المقدمة من طرف الدولة لمنتجيها .و تعتبر معظم الدول هذه الممارسة التمييزية خرقا لمبدأ التنافس العادل، و تقوم بالتالي بحماية منتجاتها المحلية بفرض ضرائب استيراد بحجم يكفي لإلغاء هذا التمييز السعري[34].

سادسا: إجراءات الحماية الإدارية.

تعتبر الحماية الإدارية من الإجراءات الاستثنائية التي تقوم بها السلطات العامة بتطبيقها بهدف عرقلة حركة الاستيراد و حماية السوق الوطنية، و من بين هذه التدابير، فرض تكاليف مرتفعة على نقل و تخزين السلع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، مراجعة القيمة التجارية للسلع عند فرض الضرائب و الرسوم الجمركية عليها، إخضاع عملية التفتيش إلى رسوم عالية، و غيرها من الإجراءات الأكثر وطأة و تعقيدا على المبادلات الخارجية[35].

الفرع الثاني:أدوات سياسة حرية التجارة الدولية.

تسعى أغلبية الدول في الساحة العالمية إلى انتهاج سياسة الحرية التجارية خاصة في ظل المنظمة العالمية للتجارة، و خاصة أنه في العديد من الدول الاشتراكية سابقا تنفذ ما يعرف بسياسة التثبيت و التكيف الهيكلي التي تمثل تحرير التجارة فيها أحد محاوره الأساسية.

فحسب الاتجاه العام للسياسة التجارية الدولية في هذا القرن الواحد و العشرين، أصبحت الأدوات الحمائية السابقة غير قابلة للتنفيذ، غير صالحة للاستغلال، لا تصلح في معظمها، و عليه يجب البحث في أدوات جديدة تتلاءم و التغيرات التي يشهدها العالم بأسره.

يمكن تحديد في ضوء كل هذا، بعض أدوات سياسة حرية التجارة الدولية و التي تتمثل في:

التخفيض التدريجي للضرائب و الرسوم الجمركية.

- تحرير التعامل في الصرف الأجنبي.

33- عادل أحمد حشيش ، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000 ، ص247.

34- طالب محمد عوض، التجارة الدولية، نظريات و سياسات ، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، 1995 ، ص258.

35- سعيد النجار ، التجارة الدولية ، الطبعة الثانية، القاهرة ، 1964، ص 327.

- إزالة القيود الكمية المباشرة.
- حوافز التصدير.
- إقامة المناطق الحرة.
- تعظيم دور القطاع الخاص في التجارة الخارجية.

أولا: التخفيض التدريجي للضرائب و الرسوم الجمركية:

يتضح في هذا القرن الواحد و العشرين أن نسب الضرائب و الرسوم الجمركية المخفضة ستكون أداة لتشجيع المبادلات التجارية الدولية فارتفاع هذه الضرائب بصفة استثنائية سيكون فقط لمحاربة الإغراق[36].

ثانيا: تحرير التعاون في الصرف الأجنبي:

إن عملية تحرير التعامل في الصرف الأجنبي تتطلب تغيير قوانين الرقابة على الصرف، بمعنى ضرورة إلغاء سياسة الرقابة و كسر احتكار الدولة في شراء و بيع النقد الأجنبي، و يصبح من حق المصدرين الاحتفاظ بإيراداتهم من الصرف الأجنبي، إضافة إلى حرية حركة تحويل النقد الأجنبي من و إلى الخارج[37].

ثالثا: إزالة القيود الكمية المباشرة:

إن تطبيق سياسة تحرير التجارة سيؤدي إلى إلغاء نظام الحصص، تراخيص الاستيراد و حظر الاستيراد، وفق ما تمليه المنظمة العالمية للتجارة و الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، بحيث تصبح الضرائب و الرسوم الجمركية المخفضة (القيود الجمركية) فقط هي الوسيلة المتاحة للسياسة التجارية[38].

رابعا: حوافز التصدير:

إن تخفيض الضرائب و الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة، و تحرير سعر الصرف، مع تخفيض تكاليف التمويل للصادرات، و إيجاد نظام تأمين فعال ضد مخاطر الصادرات، كلها تمثل إجراءات و تدابير من شأنها رفع مستوى قدرات المنتجين على خوض معركة الأسعار في الأسواق الدولية، و هكذا يتم تشجيع و إقامة صناعات تصديرية تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية لاختراق السوق الدولية، فتزداد الصادرات و يزيد الربح التجاري.

خامسا: إقامة المناطق الحرة.

قد تختار الدولة أن تستثني من نطاقها الجمركي منطقة معين تتفاوت في أهميتها، تعاملها من حيث الضرائب و الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات و من حيث الإجراءات الجمركية كما لو كانت خارج

[36]- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص 149.

37- نفس المرجع السابق ، ص 148.

38- نفس المرجع السابق ، ص150.

حدودها. فللسلع أن تدخل إلى هذه المنطقة أو تخرج منها بكل حرية دون دفع أية ضريبة إلا في حالة دخول حدود الدولة كما لو كانت واردة من الخارج تماما[39] (نظام الاستهلاك المباشر).

تمثل المناطق الحرة، منطقة لا تخضع لقوانين الجمارك و النقد ، فهي بمثابة سوق حرة، تعمق فيها سياسة تحرير التجارة الدولية و تساعد على جذب الاستثمار الدولي من أجل التصدير[40].

سادسا: القطاع الخاص في مجال التجارة الدولية:

إن رفع احتكار الدولة للتجارة الخارجية، يفتح المجال للأفراد و المؤسسات الخاصة التدخل في مجال التجارة الخارجية، و بالتالي سوف يكون للقطاع الخاص الدور الرائد في تنشيط التجارة الدولية.

تلك هي الأدوات التي تستخدمها الدولة لإدارة سياستها التجارية الخارجية و التي تعكس بوضوح التطبيق العملي للتبادل التجاري الدولي المعاصر.

[39]- عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره، ص 270.

40- عبد المطلب عبد الحميد، إتجاهات الإستثمار من أجل التصدير في المناطق الحرة المصرية في ظل التحولات الإقتصادية العالمية، مداخلة في المؤتمر إدارة الإستثمار و التصدير ، أهم تحديات القرن 21 ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة، أكتوبر ،1996 ص32.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل و بعد عرضنا لمفهوم التجارة الخارجية و أهم النظريات المتعلقة بها وفقا لتسلسلها التاريخي وكيفية تطور الفكر الاقتصادي يتبين لنا أن التجارة الخارجية تعد من القطاعات المهمة و الحيوية في المجتمعات الدولية سواء كان ذلك المجتمع ناميا أو متقدما.

أما عن دراستنا للسياسة التجارية والتي هي مختلف الإجراءات والتدابير والقوانين التي تعتمدها الدولة بهدف تنظيم التجارة و تحقيق جملة من الأهداف السياسة و الاقتصادية العامة والمتمثلة في حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية ، تحقيق مستوى أعلى من التشغيل، تشجيع الاستثمار، تحقيق الأمن الغذائي...إلخ نجدها تتجه إلى اتجاهين الأول يدعو إلى تدخل الدولة لوضع سياسات حمائية للتجارة الخارجية والاتجاه الثاني يقوم على أساس تحرير التجارة ، و يعود اختيار السياسة التجارية إلى طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد لدى كل دولة.

لقد كانت لكل دولة من الدول النامية سياسات تجارية تسعى لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، والجزائر كدولة من الدول النامية عرفت جملة من الإصلاحات بهدف تكييف سياستها التجارية وفق ما تمليه التطورات الاقتصادية ووفق ما يتطلبه الظرف للتحول من سياسة تقييد التجارة الخارجية الجزائرية إلى سياسة التجارة الحرة.

الفصل الثاني

سياسة الاستيراد في الجزائر وآفاقها في ظل الشراكة الدولية

تمهيد:

أصبحت ظاهرة العولمة أهم ما يميز المعاملات الاقتصادية الدولية التي تفرض على جميع الدول التوجه نحو اقتصاد السوق بإقامة مناطق تبادل حرة، أو تشكيل تكتلات اقتصادية، أو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) التي تعد أحد أهم القوى الاقتصادية المنظمة للتجارة العالمية، هذا كله دفع العديد من الدول خاصة المتخلفة إلى تغيير سياستها التجارية والتوجه نحو اقتصاد السوق الذي يتخذ من المنافسة كأحد أهم الركائز التي يعتمد عليها، هذا في استحالة وجود بدائل وحلول أحسن لتطوير اقتصادياتها وتحسين الظروف الاجتماعية للسكان، ولما تعانيه من بطالة ونقص رؤوس الأموال والفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة، فرأت هذه الدول أنه بإتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي يمكن أن يحقق لها مكاسب معتبرة في المستقبل.

بعد فشل كل البرامج الاقتصادية التي سطرتها الدولة الجزائرية في ظل الاقتصاد الموجه بالرغم من الإمكانات الطبيعية و البشرية التي تزخر بها ، تطلب عليها تغيير سياستها الاقتصادية والتجارية و ذلك برفع القيود عن التجارة الخارجية و تبني سياسة اقتصاد السوق، و السعي إلى إبرام اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي بغية إقامة منطقة تبادل حرة لتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية.

المبحث الأول: تطور سياسة الاستيراد في الجزائر.

عرفت السياسة الاستيرادية في الجزائر عدة تغيرات، فبعد الاحتكار التام خلال السبعينات والثمانينات، أخذت اتجاه مغاير في بداية التسعينات وهذا سعيا لمواكبة التحولات العالمية، وإتباع إيديولوجية اقتصاد السوق. وفيما يلي سنتطرق إلى تطور السياسة الاستيرادية من الاحتكار إلى التحرير.

المطلب الأول: احتكار الدولة لعمليات الاستيراد (1970 -1993)

سنعمل على تبيين مظهرين أساسيين يتمثلان في المظهر التنظيمي و الإداري، و هذا ضمن أهداف عمليات احتكار الاستيراد التي حددها المخطط الرباعي الأول، و تحديد شروط استيراد السلع ضمن إطار البرنامج العام للاستيراد (PGI) ابتدءا من صدور الأمر 74-12 عام 1974 ، أين أخذ احتكار الدولة لعمليات الاستيراد طابعه الرسمي، ثم الانتقال من برنامج التراخيص الإجمالية للاستيراد (AGI) إلى إنشاء ميزانية العملة الصحية السنوية.

الفرع الأول : المظهر التنظيمي و الإداري للاحتكار.

ابتدءا من منتصف عام 1971 م، عقب التجاء الدولة الجزائرية إلى تأميم القطاعات الاقتصادية منها التجارة الخارجية، تم استنادا احتكار عمليات الاستيراد إلى المؤسسات العمومية، على المستوى التنظيمي، تبرز لنا العلاقة بين وظيفة الاستيراد ووظيفتي الإنتاج و التوزيع للمؤسسات العمومية، ففي الفرع الواحد يمكن أن نجد مؤسسة واحدة تقوم بوظائف الاستيراد و الإنتاج و التوزيع ,كما قد تتولى وظيفتي الإنتاج و التوزيع مؤسستين مختلفتين تمامًا، و على العموم فإن المؤسسة العمومية الجزائرية ذات البعد الوطني يمكن أن تكون[1]:
تكون[1]:

- مؤسسة إنتاج ؛
- مؤسسة توزيع ؛
- مؤسسة إنتاج و توزيع في ذات الوقت ؛

فقد خولت هذه المؤسسات العمومية احتكار استيراد منتجات، و مواد فروع هذه المنتجات مثل SNS Sonacome, SNNGA, SNNC ، أين تداخل توزيع الاحتكار بين احتكارات الاستيراد المرتبطة بالإنتاج، و أخرى مرتبطة بالتوزيع لمنتجات متماثلة و متجانسة يتم استيرادها من الخارج، و عليه يتم اللجوء إلى المتعاملين الأجانب بصورة فردية من قبل كل مؤسسة احتكارية، مما يضعف القدرة التفاوضية، و بالمقابل يدعم كفة المتعامل الأجنبي ,إذ ينعكس هذا الوضع على تباين أسعار المنتجات المستوردة في السوق الوطنية بحسب طبيعة الاحتكار عند الاستيراد، إما مؤسسة تقوم بالتوزيع أو مؤسسة إنتاج و توزيع في الوقت ذاته. كما يبرز أثر هذا الوضع على مؤسسات الإنتاج في التباطؤ، و عدم قدرة مؤسسات التوزيع المحتكرة للاستيراد على توفير المواد

1 -Nachida,M.HAMSADJI. M.Bouzidi," le Monopole de l'état le commerce Extérieur l'expérience algérienne 1974-1984 m", (Alger, OPUP1988), p 167.

الاستهلاكية للإنتاج بالكمية و النوعية المطلوبة، و في الوقت الملائم. مما يثير عدة مشاكل تؤثر على إنتاجية هذه المؤسسات.

و قد تلجأ المؤسسات إلى تحويل الأموال، التي تحصل عليها عقب إعادة توزيع المنتجات المستوردة إلى صالح وظائف أخرى، تقوم للتستر على عجزها و سوء التسيير الحاصل بها.

مما سبق يمكن القول، أن الهيكل التنظيمي للاحتكار قد نتج عن تطبيق و تكوين قطاع الدولة، إذ أن غياب هيكل يوضح علاقة المؤسسات المحتكرة للاستيراد و ينسق فيما بينها، و غياب التنسيق في العلاقات بين الوزارات الوصية من جهة، و بين الوزارات الوصية و المؤسسات صاحبة الاحتكار من جهة أخرى، كل هذا جعل المتعاملين يقومون بأعمال الاستيراد وفق ما تقتضيه مصلحة فرع نشاطهم، دون إعطاء الاعتبار للمصلحة الوطنية.

كما أن إسناد عمليات الاستيراد لاحتكارات المؤسسات العمومية، يمنح المؤسسة المحتكرة تنفيذ كل الصفقات التجارية الخاصة بالفرع بصفة فردية، بعيدًا عن كل منافسة من المؤسسات الأخرى (عمومية أو خاصة).

و هكذا تم وضع قائمة بالمنتجات الخاضعة لاحتكار المؤسسة العمومية، ضمت قائمتين:[1] القائمة (A) تخص المنتجات التي تمارس المؤسسة العمومية احتكار فعليًا، أما القائمة (B) فتضم المنتجات التي تحتكرها المؤسسة بشرط أن توجه هذه المنتجات فقط لاحتياجاتها الداخلية، ضمن هذا المسعى جاء الأمر القاضي بمنح تخصيص الشركة الوطنية لمواد الحديد (SNS)، احتكار استيراد المنتوجات و المواد الحديدية[2] ، أيضا الأمر الذي انشأ المؤسسة ، ،الوطنية للتسويق و التطبيقات التقنية للآلات الإلكترومنزلية، الكهربائية و الراديو و التلفزيون (SONACAT) ، الذي يمنح لهذه الأخيرة احتكار استيراد الأجهزة التي تستعملها لحاجتها الداخلية[3].

و في إطار الرقابة على الاحتكار، فإن تسيير الاحتكار يختلف بين مؤسسة و أخرى، إذ تقوم مؤسسة محتكرة باعتماد ما يسمى (بمصلحة الاحتكار) لدى مديريتها التجارية، تكلف بتسيير وظيفة الاحتكار. ثم أنشئ فيما بعد مديرية احتكار مستقلة عن المديرية التجارية، يمارس وظائف تحضير برنامج الاستيراد العام للمؤسسة، و متابعة و تحقيق هذا البرنامج، إذ تخضع طلبات الاستيراد المقدمة من قبل الاحتكارات إلى فحص و اختبار الوزارة الوصية، التي تكلف بإرسال برنامج الاستيراد العام (PGI) لقطاع نشاطها، لتوافق عليه وزارة التجارة، و عليه يحدد البرنامج النهائي للاستيراد لكل احتكار.

يمكن إجمال صور و قنوات الفحوص، التي تخضع لها عملية تحقيق الاستيراد من قبل مؤسسات الاحتكار في رصد الوزارة الوصية لبرنامج استيراد المؤسسة المحتكرة التابعة، ثم إرسالها إلى وزارة التجارة لغربلتها و الموافقة على تنفيذها .غير أن تنفيذ هذا البرنامج يخضع لرقابة الوسطاء المعتمدين، التي توجب الالتزام المسبق

1 -Journal Officiel, ON, 18 du 25/02/1969, P 138 ordonnance NG , 96, 8 du 21/02/1969.

2 - J.O .NG du 30/03/1971 P 311, Ordonnance NO, 71, 13 du 17/03/1971.

3 - Nachida, M; Bouzidi, Op-Cit, P189.

بتعيين محل البنك، (Domiciliation bancaire) و عليه فإن تحقيق برامج الاستيراد يخضع وجوبًا لهذا الإجراء المالي، وفقا للإعلان 70 الصادر عن وزارة المالية، و الذي يبرز في قسمه الأول الواردات المحققة، و المنجزة في إطار التراخيص الإجمالية الوحيدة للاستيراد، بواسطة الأجهزة و المؤسسات الجاهزة على هذه التراخيص. و في قسمه الثاني يبين واردات المنتجات الخاضعة لتأشيرة الاحتكار (Visa monopole) المبينة في القائمة (B) إن توكيل الاحتكار عمليات الاستيراد للمؤسسات العمومية يهدف على الأقل من الناحية النظرية إلى التراخيص الإجمالية للاستيراد.

- التحكم في تنظيم وضبط أحسن للتدفقات التجارية للدولة الجزائرية مع الخارج بفضل تعميم صفة الدولة على التجارة الخارجية.

- تسهيل برمجة المشتريات من الخارج عن طريق مؤسسات الاحتكار العمومية.

غير أن هذا النظام اتصف بجملة من النقائص كظهور التداخل في صلاحيات، و بروز بعض المشاكل بين المؤسسات العمومية و المؤسسات الوصية، و الحد من استيراد سلع الاستهلاك النهائي، و الاستيراد المفرط الذي يرمي إلى تخزين و تكديس سلع الواردات لدى المؤسسات صاحبة الاحتكار بصفة غير عقلانية. هذه النقائص استدعت السلطات العمومية إلى البحث عن إطار مخطط لتفاديها، و بالتالي أفرزت السلطات العمومية عام 1974 نظام التراخيص الإجمالية للاستيراد.

الفرع الثاني: التراخيص الإجمالية للاستيراد.

إن الأداة الأساسية لتنفيذ الدولة لقرار تأميم تجارتها الخارجية، تتمثل في إسناد احتكارات الواردات إلى المؤسسة العمومية. و سنتطرق الآن في مفهوم احتكار الواردات من قبل المؤسسات العمومية، بإلقاء نظرة على محتوى التراخيص الإجمالية للاستيراد (AGI) من خلال أشكالها المتعددة، وطبيعة المستخدمين منها، والوجهة النهائية للمنتجات المستوردة دون التراخيص الإجمالية.

أولا: الأشكال المختلفة للتراخيص الإجمالية للاستيراد.

وفقًا لشروط استيراد السلع، قد ميز بين أصناف ثلاثة من السلع التي يمكن استيرادها؛ الصنف الأول: السلع والبضائع الخاضعة لنظام الحصص، والثاني على السلع الحرة، أما الأخير فيضم السلع المستوردة في إطار التراخيص الإجمالية للاستيراد (AGI). فالسلع الخاضعة لنظام الحصص تطبق على العمليات التجارية التي لا تستفيد من تراخيص إجمالية للاستيراد، وفي الغالب فإن القطاع الخاص هو المعني الذي يستند إليه هذا النظام.

أما السلع حرة الاستيراد، فهي لا تخضع لأي شرط أو قيد عند استيرادها، كما أن هذه السلع لها نفس الأمر في إطار التراخيص الإجمالية، التي يمكن أن نعرفه بأنه سند لاستيراد تسلمه الدولة للمؤسسات العمومية، بشكل غلاف مالي قابل للتحويل، يغطي كافة الواردات التي توافق الدولة على تنفيذها وتحقيقها.

من خلال النصوص التشريعية الصادرة عام 1974 ، يمكن أن نلاحظ أن التراخيص الإجمالية للاستيراد الممنوحة للقطاع العام تظهر في ثلاثة (03) أشكال هي[1]:

أ- الرخصة الإجمالية للاستيراد الاحتكارية:

هذا النوع من الرخص الإجمالية يعطي لمؤسسات القطاع، التي أسند إليها احتكار الاستيراد، الحق في استيراد السلع سواء للاستهلاك النهائي، أو الاستهلاك الإنتاجي والاستثماري، لكافة حاجيات الاقتصاد الوطني وإشباع حاجيات المواطنين في الاستهلاك.

ب - الرخصة الإجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط:

هي رخص تسلم للمؤسسات العمومية الإنتاجية والخدمية، غير الحائزة على احتكار الاستيراد، بهدف إنجاز برامجها الإنتاجية والاقتصادية، والمحافظة على السير الحسن لبرامجها لإنتاجها. مع الإشارة إلى أنه يحضر عليها ما تستورده من سلع على حالها.

ج- الرخصة الإجمالية للاستيراد الخاصة بالأهداف المخططة:

تتحصل المؤسسات العمومية غير المحتكرة على هذا النوع من التراخيص، لأجل تسهيل والإسراع في عملية الحصول على الموارد والمنتجات الضرورية، لقيام هذه الأخيرة بتنفيذ المشاريع المخططة المسندة إليها.

أما بالنسبة للتراخيص الإجمالية للتراخيص الممنوحة للقطاع الخاص - وهي نادرة ومحدودة في الواقع العملي- فيمكن أن تظهر بمظهرين هما:

1. إما عن طريق الحصول المباشر على التراخيص إجمالية للاستيراد(AGI)، التي لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول عليها.
2. عن طريق غير مباشر بحصول هذه المؤسسات الخاصة على تأشيرة احتكار"Visa de Monopole"

ثانيا: الرقابة على تنفيذ التراخيص الإجمالية للاستيراد.

من أجل الحفاظ على التوازنات الخارجية، تقوم وزارة التجارة بالرقابة على تنفيذ التراخيص الإجمالية للاستيراد، إذ تتخذ هذه الرقابة ثلاثة صور هي:

1. تقوم المؤسسات بتقديم كشوفات عن حالة وسير عملياتها الاستيرادية المحققة، في آجال وأشكالها تحددها وزارة التجارة.
2. تتولى البنوك شهريًا إعلام وزارة التجارة عن عمليات الاستيراد المحققة، أو التي يجري تنفيذها لكل مؤسسة تمتلك هذه التراخيص.

[1]- عبد العالي بورويس، مرجع سابق، ص 113.

3. تتولى مصالح الجمارك إعلام وزارة التجارة بصفة دورية عن طريق نسخة من الوثائق التي تمتلكها، تسمح بمراقبة تنفيذ عمليات الاستيراد الفعلية.

تتم الرقابة على تنفيذ التراخيص الإجمالية للاستيراد، بعد التنفيذ وليس سابقًا لها. أما عملية الرقابة التي تسبق عمليات التنفيذ فتتمثل أساسًا في الجهاز المصرفي، الذي يوفر ليس فقط المعلومات المتعلقة بحالة العمليات التي تم إنجازها، وكذلك عن حالة العمليات التي يجري تنفيذها وإنجازها.

كما أن عملية رقابة التسيير المالي للتراخيص الإجمالية للاستيراد، أوكلت إلى البنوك الوسيطية المعتمدة حسب النصوص الصادرة عام 1974 ، دون تحديد طرق هذه الرقابة بخلاف أحكام النصوص الصادرة عام 1972التي تفرض الالتزام المسبق بتحديد التوطين المصرفي البنكي، لتنفيذ عمليات الاستيراد، والذي تعزز في عام 1973 .غير أنه في عام 1976 ، جرى تحديد شروط جديدة تتعلق بالإجراءات البنكية حول التراخيص الإجمالية للاستيراد ورقابتها المالية، وقد تم ذلك في نشر إعلانات متوالية[1].

الفرع الثالث: قانون احتكار الدولة لعمليات الاستيراد (1978):

قبل صدور القانون المتعلق باحتكار الدولة لتجارة الخارجية، كانت الاحتكارات الخاصة بالاستيراد قد أسندت إلى المؤسسات العمومية، وبشكل نادر تمنح للمؤسسات الخاصة التراخيص وتأشيرات تمتلكها من مباشرة الاستيراد. لكن إبتداءًا من سنة 1978 تم تعزيز احتكار الدولة لعمليات الاستيراد، كما أنه يلغي ويحضر تمامًا المستوردين الخواص من خلال المادة الأولى من القانون نفسه.

وكان الدستور قد نص على مبدأ احتكار الدولة للتجارة الخارجية، والمرتبطة بإجراءات ممارسة هذا الاحتكار ويهدف القانون الجديد في إطار النظام الوطني للتخطيط، إلى تكليف إجراءات ممارسة احتكار الاستيراد بشكل أضمن لبلوغ الأهداف المرسومة، وهي[2]: تنظيم الاختيارات والأولويات في المبادلات الاستيرادية، تشجيع تطوير وتكامل الإنتاج الوطني، تنظيم دخول المؤسسات العمومية والخاصة إلى الأسواق الأجنبية.

الفرع الرابع: النظام العام للاستيراد خلال 1988-1993:

حتى منتصف الثمانينات، تمكنت الجزائر بفضل ارتفاع أسعار النفط من تمويل الاستيعاب المحلي المرتفع،إلا أن الهبوط المفاجئ لأسعار النفط في عام 1986 ، أبرز الاختلالات الاقتصادية الكلية المحلية الناشئة ؛ وكذلك جوانب الضعف في اقتصاد البلاد. ولقد انخفضت صادرات النفط الخام الجزائري بمقدار النصف بين عامي 1985و1986 وانخفضت إيرادات الصادرات الكلية بنسبة 38 % . واستجابة لهذا الوضع، وبالرغم من قيام السلطات برفع معدلات الاقتراض، فقد كان عليها أن تلجأ إلى فرض قيود على الاستيراد. وهكذا انخفضت الواردات بين عامي 1985 و 1987 بنسبة 43 %حيث القيمة الحقيقية. وتعرضت المؤسسات العامة التي تعذر عليها شراء التوريدات اللازمة لصعوبات، وظهرت حوافز قوية لظهور سوق الموازية للنقد الأجنبي.

[1]- عبد العالي بورويس، مرجع سابق، ص 114.

2- الجزائر:الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1989 ، ص 210- ص211.

وفيما يلي، سنعرض أهم الإصلاحات التي مر بها النظام العام للاستيراد من 1988 إلى غاية 1992[1].

1988 : يقتصر البرنامج العام للاستيراد على 41 مؤسسة عمومية، مرخص لها بالاستيراد باستعمال النقد الأجنبي المخصص لها من نظام مركزي لأذون الاستيراد، وتحتاج الكيانات الأخرى ترخيصًا من الحكومة. وفي بعض الظروف يمكن منح رخصة الاستيراد لمؤسسات خاصة أو عامة، بهدف استيراد المنافع التي لا يغطيها البرنامج العام للاستيراد ضمن أحكام قانون[2] 1988.تم تحديد برمجة المبادلات الخارجية للسلع والخدمات عند الاستيراد، والذي يحدد كيفيات إيجاد ميزانيات بالعملات الأجنبية الصعبة لصالح المؤسسات العمومية، وتجري برمجة الواردات من السلع والخدمات حسب كل نشاط، في إطار إعداد مخططات توزيع التي تشترك فيها، بالإضافة إلى المنتجين العموميين، والمنتجون الخواص، ويراعى عند إعدادها المحافظة على التوازنات الخارجية.

أما فيما يخص ميزانيات العملات الأجنبية المخصصة للمؤسسات العمومية، فقد حلت محل جميع إجراءات الرقابة السابقة سواء كانت إدارية أو مالية. كما أن هذا القانون خول للمؤسسات العمومية حق التسيير المالي لهذه الميزانيات (Budget devises) بصفة فردية، باستثناء الإعتمادات المخصصة للمساعدة التقنية التي تكون بشكل تحديدي، والتي تتصرف في هذه الميزانيات بحرية من أجل إنجاز وتحقيق نشاطات الاستغلال الجارية الخاصة بكل مؤسسة عمومية. ولقد كانت قائمة [3] المؤسسات الحائزة على ميزانية عملة أجنبية صعبة في سنة 1988 تنحصر في جميع البنوك، شركات التأمين، الجامعات الستة (06) الكبرى، المستشفيات السبعة (07) الأكبر، وأخيرًا المؤسسات الصناعية (41).

1989 : تقتضي الواردات المحمولة بائتمان لمدة تزيد عن 90 يومًا، الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر، وتتطلب الأنظمة دفع الواردات التي تقل عن 2 مليون دولار نقدًا، ويجب أن تكون موضوع تحت الدفع النقدي أو القروض في مدة أقل من 90 يومًا.

1990: كانت الواردات التي تقل عن 10.000 دينار جزائري غير مقيدة، وغير مدفوعة الثمن من الأجهزة (قطع الغيار، والمنافع الشخصية)، يمكن استيرادها بحرية باستعمال النقد الأجنبي الخاص بهم.

كما أن نظام الاستيراد الجديد وضع قيد التنفيذ، يسمح بموجبه للعملاء والمستوردين المعتمدين، استيراد مجموعة خاصة من المواد بدون قيود، مقابل عملات أجنبية للصرف .هذه القائمة من المنتوجات المعطاة بهذه الحرية تحتوي على الآلات ذات المحركات، المعدات الزراعية، الآلات الكهربائية و الكهرومنزلية، المنتجات الصيدلانية ومعظم قطاع الغيار.

1991: سمح لجميع الكيانات بالاستيراد لاستعمالها الخاص أو لأغراض إعادة البيع، باستثناء السلع المحظورة بقرار من الدولة، أوقفت مؤقتًا ورادات السيارات المحمولة من طرف الأفراد، وخضعت بعض البنود الإستراتيجية (المواد الغذائية، عتاد البناء، الدواء) لضوابط بسبب قيود التجارة المحلية، وكان يتعين توجيه

1- تقرير صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 111- ص112.

2- الجريدة الرسمية رقم 36 لسنة 1988 ، المرسوم88-167 المؤرخ في1988/09/06.

3- عبد العالي بورويس، مرجع سابق، ص 119.

طلبات الواردات من خلال البنوك المعتمدة، التي كان عليها أن تسعى للحصول على مدة لتمويل تزيد عن ثلاث سنوات للسلع الرأسمالية و 18 شهرًا لجميع الواردات الأخرى.

1992: وضع إصلاح تعريفي قيد التنفيذ على الواردات في جانفي 1992 ، حيث تخضع الواردات إلى ما يلي:

أولا: رسم استيراد (من ست درجات)، ثانيا: ضريبة إضافية على القيمة، ثالثا: رسم زائد بنسبة 2.4 % بموجب إصلاح التعريفات الجمركية ، وجرى تنسيق التعريفات الدولية، وخفض عدد معدلات التعريفية من 18 إلى (0.3%،7%،25%،40%،60 %) وتم خفض الحد الأقصى من 120 إ%لى 60 %، وتم خفض عدد إعفاءات أيضا، وتطلب الأمر الحصول على تصريح من اللجنة الوزارية الخاصة بالنسبة لجميع الواردات التي تزيد قيمتها على 100.000 دولار وتمويل من احتياطات النقد الأجنبي الرسمي، وقيدت الواردات وفقًا للتصنيف التالي" أولية" و" أولية ثانية" "ومحظورة".

حسب هذا التصنيف تمثل[1] الواردات ذات الأولوية في السلع الإستراتيجية (ومن بينها المواد الغذائية الأساسية والأولية، ومواد التشييد والبناء، واللوازم المدرسية، والمنتجات الضرورية لتطوير القطاع الهيدروكاربوني) وتتطلب هذه الواردات تصريحًا من وزارة التجارة، مما يعني فرض حصص ضمنية، و وجود سياسة سعرية تضمن تطبيق أسعار محلية موحدة .وتتمثل واردات أولية الثانية السلع اللازمة للنهوض بالإنتاج والاستثمار في الصناعات الإستراتيجية ذات العمالة الكثيفة .أما السلع المحظورة فتشمل أساسًا في السلع الكمالية المحظورة إلى احتواء الواردات من خلال تطبيق القيود على التجارة والمدفوعات .ونتيجة لهذه السياسات، كانت أحجام الواردات أقل بحوالي 30% في عام 1988 عنها في عام 1986 ، وبعد حدوث الزيادات في الواردات عقب التحرير التجاري في عام 1989 ، شددت الطوابق وقيود النقد مرة أخرى في عام 1992 لكفاية خدمة الديون الخارجية بالكامل، وبحلول عام 1993 ، لم تشكل الواردات سوى ثلثي مستواها في عام 1985 بالقيمة الحقيقية. وقد أحدث ترشيد الواردات أثر سلبيًا على قطاعي التصنيع والبناء، و حرمهما من المعدات والإمدادات اللازمة.

المطلب الثاني : سياسة تحرير عمليات الاستيراد منذ 1994 :

يعتبر التبادل الدولي مكان تنافسي للأنظمة الإنتاجية الوطنية، ومن ثم تقييم الفعالية الإنتاجية، ويحدد من خلالها إمكانيات النمو الاقتصادي. كما أن نجاح التبادل الحر مرهون بشروط الفعالية التي يجب أن تتحدد على أعلى مستوى. ونفهم من ذلك أنها تتطلب اللجوء إلى سياسات اقتصادية كلية متكيفة مع استراتيجيات الصناعة والتجارة المناسبة والمحددة مسبقًا. وتكون هذه الاستراتيجيات موضوعة طبقًا لقيود التكييف مع الاقتصاد العالمي. بمعنى من أجل تحقيق معدلات عالية من النمو والفعالية، فإن ذلك يتطلب تطور انفتاحي للتجارة الخارجية، أو ما يعرف حاليًا بالعولمة على جميع الأصعدة. و يبقى دائمًا دعم الدولة ولو أنه ضروري وغير كافي، لضمان نجاح التبادل الحر. ومن أجل تحقيق ذلك يجب أن يبدأ التحليل على مستوى المؤسسات، وذلك من خلال تحليل قدرتها على مواجهة المنافسة الخارجية.

[1]- عبد العالي بورويس، مرجع سابق، ص 110.

بدأ التحرير الفعلي للتجارة الخارجية في الجزائر منذ عام 1994 ، في إطار سلسلة تغيرات نظامية مدعومة ببرنامج اقتصادي يتفق مع FMI ولقد واجه الاقتصاد الجزائري عشية انفتاحه ثلاثة قيود ضخمة هي[1]:

1- قيود خارجية: ديون خارجية جد مرتفعة، والتي تعكس قيد خارجي صعب وقوي، حيث قدرت نسبة خدمة الدين قبل إعادة هيكلة الديون بـ: 82.2 % من الصادرات سنة 1993 ، وبـ: 93.4 % سنة 1994 مما يعكس المستوى المرتفع من المديونية الخارجية الجزائرية.

إن عدم التوازن القوي الذي شهدته الحسابات الخارجية، يعكس قيدا خارجيًا صعبًا الذي يظهر جليًا بالنسبة للواردات (بمعدل مرونة الواردات على الإنتاج > 1). وأيضًا بالنسبة للصادرات، و إستراتيجية النمو المنتهجة لا تؤدي سوى إلى إعادة تشكيل المخطط التقليدي للأنظمة في التقسيم الدولي للعمل، وهذا مرتبط بالواردات الذي يجب أن تضم التموين بأجهزة الإنتاج، عوض التموين بالسلع الغذائية بالدرجة الأولى (الجزائر أول مستورد للقمح الإنتاجي).

2- القيود الهيكلية المتعلقة بالعرض : والذي يتميز بـ:

- مرونة صلبة تظهر في عدم وجود تأقلم نوعي للطلب ؛
- هياكل محتكرة؛
- ضعف مستوى الإنتاجية وتأثر تكنولوجي كبير ؛
- غياب القدرة التصديرية التي ترتبط بطبيعة الإنتاج، الذي لا يتأقلم مع متطلبات فعالية السوق الدولي.

3- القيد الاجتماعي: ويتمثل في عدم التوازن الاجتماعي الذي يظهر بالأخص في العمل. حيث تضاعفت البطالة لتصل إلى 23 % سنة 1993 ، بمقدار شخص واحد من 5 أشخاص، إضافة إلى الحاجيات الصحية، التربية السكن،... إلخ.

لقد سعت الجزائر إلى إعادة هيكلة اقتصادها من خلال صندوق النقد الدولي. وفي إطار ذلك سعت إلى إعادة هيكلة تجارتها الخارجية وبالأخص هيكلة الواردات، ووضعت قيد التنفيذ برنامجًا لتحرير التجارة الخارجية. وفيما يلي سنتطرق إلى أهم الإصلاحات التي قامت بها فيما يخص النظام العام والخاص للاستيراد، هيكلة تجارة الاستيراد والآثار المترتبة عنه، بالإضافة إلى تقسيم أهم الواردات خلال هذه الفترة.

الفرع الأول : نظام الاستيراد منذ 1994 :

منذ شهر أفريل 1994 ، وضعت الجزائر قيد التنفيذ برنامجًا لتحرير تجارتها الخارجية، يعتمد هذا البرنامج على المبدأ العام لحرية الاستيراد لكل العملاء الاقتصاديين، حيث يتضمن الوجه الجديد لسياسة الاستيراد تفكيك الآليات الموضوعة سنة 1992 ، الذي تأسس بهدف التحكم في مصادر العملات الأجنبية.

1 - Nachida M'hamsadji.Bouzidi, " 5 Essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne" , (Alger ,ENAG ,1998) PP 9-10

1-1-النظام العام للاستيراد :

على مستوى تمويل الواردات[1]، تم تعديل من طرف البنك الجزائري كما وضع الشروط الجديدة لتمويل عمليات الاستيراد، وأعطيت للبنوك المعتمدة مسؤولية ممارسة المراقبة لضمان التحقيق الجيد لنشاط الاستيراد والتأكد من قدرة المستورد ماليًا، أو تقديم ضمانات مناسبة كفيلة بدفع ثمن الاستيراد أو خدمة القرض المعقود.

يتم استيراد السلع والبضائع من طرف كل عميل اقتصادي، يملك سجلا تجاريًا وهذا على أساس معاينة بنكية مسبقة وضرورية. منذ سبتمبر 1994،[2] أصبح العميل الاقتصادي يمس حتى الحرفيين، وإن لم يكونوا بالضرورة مسجلين ضمن السجل التجاري، فيمكنهم التسجيل في سجل الحرف أو البضائع.

ولقد انحصر التنفيذ على بعض البضائع، وذلك بالتوافق مع التطبيقات العامة المتفق عليها في التجارة الدولية وأصبحت القيود الأخيرة على الاستيراد موضع إلغاء في جانفي 1995[3] ، وجعلت من التعريفة الجمركية الوسيلة الوحيدة والمفضلة لسياسات الاستيراد، حيث تتحقق عمليات الاستيراد دون إجراءات إدارية باستثناء خطوات التصريح الإحصائي المسبقة لاستيراد المنتوجات الغذائية الإستراتيجية، أو ذات الضرورة الأولى (السكر، القهوة، حليب الغبرة، الفرينة، الدقيق، حليب الرضيع، القمح الصلب واللين، الخضر الجافة والأرز، والطماطم المركز).

ولقد تم تأسيس إجراء التصريح الإحصائي، يهدف تحديد العملاء المتدخلين في النشاط التجاري للاستيراد[4]، وبالنسبة لهذا النظام يملك العميل بالتشاور مع البنك إمكانية:

- تعديل حسابه.
- يمكن تمويله باللجوء إلى قروض محمولة للتصدير حيث تتماشى وشروط القواعد الدولية.
- تنفيذ حسابه بالعملة الصعبة.
- تقييد حساب بالعملة الصعبة.

1 -BERNARD Decahavé, j.Cokborn, Op-cit, p 07.

2 -Instruction N°55-95 du 6 septembre 1994, rendent applicables aux artisans les dispositions de l'instruction N°20-94 du 12 avril 1994 financières de opération d'importation.

3- المنشور رقم 12 في 1995/01/12.

4 - Instruction N°222 du 6 mai 1995, Ministère du commerce.

2-1- النظام الخاص بالاستيراد:

أ- التجارة المقايضة:

تخضع تجارة الاستيراد لنظام المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي، وهذا طبقًا لأحكام خاصة[1] حيث تهدف إلى تسهيل تمويل السكان القاطنين بالجنوب الجزائري الشاسع، والبضائع المستوردة في هذا الإطار لا يمكن المتاجرة فيها خارج هذه الولايات التالية (أدرار، إليزي، تمنراست). قائمة البضائع المسموح بها في تجارة المقايضة المحدودة، تقوم على منتوجات ذات أهمية، تدخل في العادات الاستهلاكية لسكان المنطقة.

ب- عمليات تبادل الإنتاج أو التبادل التقني:

ويقصد بتبادل الإنتاج أو التبادل التقني لعملية التصدير غير مدفوعة الثمن مقابل عدة عمليات استيراد محققة، أو للتحقيق للمنتوجات الأجنبية التي لا يمكن تحول إلى عملات أجنبية. وكل عملية من هذا النوع تخضع لمعاينة بنكية كأي عملية تصدير أو استيراد جارية، و المنتوجات المسموح بها في إطار هذه العملية هي: المعدات النفطية، المواد الأولية، المنتوجات نصف المصنعة، قطع الغيار أو الأدوات.

ج- التصريح المسبق بالاستيراد:

أبرمت الجزائر اتفاقيات تجارية تعريفة خاصة مع كل من المغرب الأقصى، تونس، ليبيا، موريتانيا، سوريا العراق، الأردن، مصر، من أجل تنفيذ هذه الاتفاقيات وخاصة مع تونس والمغرب تم إنشاء تصريح للاستيراد (API) يهدف السماح للعملاء الاقتصاديين الجزائريين بتعزيز أحكام الخاصة بهذه الاتفاقيات.[2] و التصريح المسبق للاستيراد الصادر عن وزارة التجارة، ضروري ولازم للواردات التي مصدرها الدول التي وقعت معها الجزائر اتفاقيات تجارية، والتي يستفيد من المستورد من خلال إعفاء من الجمارك. في حين العمليات الاستيرادية القادمة من هذه الدول، والتي لا تخضع لشروط الاتفاقية، تخضع لرسوم الجمركية وفقًا للطريقة الجارية.

د- يحتوي التنظيم الجمركي على الحقوق التالية:

- حق الجمركة (Un droit de douane) قائم على النسب التالية: 3%، 7%، 15%، 25%، 40% ، 60% ، وخفضت النسبة القصوى 50 % بموجب قانون التجارة لعام 1996.

[1] – القرار الوزاري الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 1994 ، المحدد لطرق ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي.

2 - القرار رقم 16 بتاريخ 25 ديسمبر 1994 ، المؤسس لتصريح المسبق للبضائع القادمة من بعض الدول، المنشور التطبيقي الصادر بتاريخ24 جانفي 1995 ، الخاص بالقرار الصادر بتاريخ 25 ديسمبر 1994 ووزارة التجارة الخارجية الصادرة بتاريخ 13 فيفري 1995 المتعلقة بالتصريح المسبق للاستيراد.

- إتاوة على الاستيراد Une redevance à l'importation الإتاوة الجمركية المطبقة على كل عملية استيرادية وهي موضع تصريح في الجمارك ؛ وتقوم على قيمة البضائع عن الجمارك .والعمليات غير خاضعة لهذه الإتاوة هي التي تستفيد من إعفاء من الحقوق التعريفة المعروضة في المعارض، والمهرجانات، أو التظاهرات، أو التي لا تتجاوز قيمتها عند الجمارك 1.000 دج.

- أتاوة على التشكيلات الجمركية "Une redevance pour formalités douanes"حددت هذه الإتاوة بـ: 2% لدى الجمارك.

إضافة إلى هذه الحقوق و الإتاوات، يسمح التشريع الجمركي بتنفيذ العناصر التالية[1]:

1. حقوق جمركية ذات أهمية أولوية، بهدف إدراك وتوضيح السياسات التمييزية لدول أخرى.
2. حقوق جمركية جزائية، بهدف تبيين أن الاستيراد يمكن أن يسبب فعلا ضررًا لفرع من فروع الإنتاج الوطني.
3. إعفاءات من حقوق جمركية لتطبيق اتفاقيات دولية، أو مقاييس مأخوذة في القانون التجاري.
4. إعفاءات من حقوق الجمركة أو التعريفات ذات النتائج المتساوية في إطار الاتفاقيات الثنائية (UMA).

الفرع الثاني: هيكل تجارة الاستيراد:

تم تصنيف هيكل تجارة الاستيراد لسنوات 1992 حتى 1995 حسب القطاع الأصلي (زراعة، صناعة ومناجم)، وحسب قطاع المقصود (معدات نفطية، استهلاك نهائي، واستهلاك وسيطي)، أو حسب فروع القطاع الصناعي. وتمثل المنتوجات الصناعية الحصة الكبرى للواردات مع نسبة تتراوح بين 86.08 % و 88.57% ويمثل القطاع المقصود في السلع الرأسمالية و"الاستهلاك الوسيطي ". التي لها أهمية بالغة، التموين بالبيع الاستهلاك النهائي المستورد لا يشكل أكثر أو أقل من 30 % من إجمالي الواردات.

في القطاع الصناعي، السلع والبضائع المعدنية تشكل 45 % تقريبًا: المنتوجات الغذائية الزراعية تمثل 20 % و المنتوجات الكيميائية حوالي15%.

المبحث الثاني: اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: تقديم الاتفاقية:

في ظل العولمة واقتصاد السوق الحرة كان لزاما على الجزائر مواكبة هذه التطورات والتغيرات الحاصلة ، فهي ليست بمعزل عن العالم الخارجي أين أصبحت المعاملات الاقتصادية الدولية لا تعترف بالحدود الجغرافية عن طريق رفع الحواجز الجمركية ، ويمكن لنا أن نلاحظ سياسة التكتلات الاقتصادية التي تنتهجها العديد من الدول بإقامة مناطق تبادل حرة مثل الاتحاد الأوروبي، وذلك لتقليص حجم المشاكل التي يمكن أن تتعرض لها هذه الدول نتيجة المنافسة القوية بين مختلف مناطق العالم.

1 - BERNARD Dechorvé, j.cockbon, Op.Cit, p 10.

وفي هذا الإطار سعت الجزائر إلى إجراء مفاوضات تجارية دولية ذات أهمية كبيرة و التي توجت بإبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

إن هذا الاتفاق يهدف خاصة إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بصفة تدريجية حتى غاية سنة 2017 ، من طبيعته أن يلزم الجزائر على الدخول في ديناميكية من شأنها أن توسع مجال انفتاحه التجاري.

الفرع الأول: مفاوضات الشراكة الأوروجزائرية: عبرت الجزائر دوما عن نيتها في توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي. وتجسيدا لتلك النية سعت دوما إلى تنشيط العلاقات المشتركة مع الاتحاد، سواء باستقبال أو ببعث وفود إلى هذا الأخير، واندرجت هذه البعثات في إطار التشاور الدائم بين الطرفين، في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

بدأت المفاوضات حول الشراكة الأوروجزائرية بصفة رسمية في مارس 1997[1]، وامتدت إلى 17 جولة كانت تعقد بشكل متناوبا بين الجزائر وفرنسا.

عرفت الجولات العشر الأولى تعثرا بسبب اختلاف الرؤى حول بعض الملفات المطروحة منها: ملف العدالة والتعاون القضائي، الشؤون الداخلية، حرية تنقل الأشخاص، ومكافحة الإرهاب. هذا فيما يتعلق بالجانب السياسي والأمني.

أما الجانب الاقتصادي فقد كانت المطالب الجزائرية تتمحور حول:

- السعي إلى الانفتاح التدريجي للاقتصاد الوطني باعتباره اقتصاد يعتمد على ريع المحروقات.
- تعميم إطار التعاون الاقتصادي، ليشمل إضافة إلى المبادلات التجارية مجالات إنتاجية أخرى.
- المساعدة في وضع برنامج لتأهيل القطاع الصناعي الجزائري، وتوسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين.
- وضع برنامج خاص لدعم صادرات الجزائر خارج المحروقات.

وكنتيجة لتباين مواقف الطرفين، تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الجزائر، التي رأت أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهمها كمشكلة المديونية، وانتقال الأشخاص...إلخ، وكذا عدم أخذ الجانب الأوروبي بعين الاعتبار لخصوصيات الاقتصاد الجزائري.

كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر ساهمت إلى حد كبير في توقف هذه المفاوضات إلى غاية أفريل 2000م وهو تاريخ استئنافها، حيث استمرت بدون انقطاع بدراسة جميع المسائل المطروحة، إلى غاية أن توصل الطرفين إلى اتفاق بعد 17 جولة من المفاوضات. والذي ترجم بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 ببروكسل.

1 - El Hadi MAKBOUL, coopération union européenne- Algérie: quelles perspectives?, Revue du CENEAP N°24, Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement, Alger, 2002, p50.

ثم جاء التوقيع بصفة رسمية على الاتفاق يوم 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا الإسبانية، لدى افتتاح الندوة الأورومتوسطية ليدخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

الفرع الثاني: دوافع ومؤهلات انتهاج الجزائر لخيار الشراكة.

يعود انتهاج الجزائر لخيار للشراكة إلى عدة دوافع نذكر منها:

- تحول النظام الاقتصادي العالمي إلى نظام رأسمالي حر، بعد انهيار النظام الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر منذ 1962، والذي أتضح عدم نجاعته. مما دفع الحكومة لتبني نظام اقتصاد السوق.
- تفاقم الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع مطلع التسعينات، ومحاولة الارتباط بواحد من أكبر التكتلات الاقتصادية كخيار للخرج من الأزمة.
- رغبة الجزائر في الاستفادة من المزايا التي قد يوفرها عقد الشراكة على كل المستويات.

بالإضافة إلى الدوافع، هناك مؤهلات تتمتع بها الجزائر، من شأنها أن تكون حافزا لإبرام الشراكة من أهمها:

- الثروات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر وفي مقدمتها البترول والغاز.
- الإمكانيات الهائلة لجلب الاستثمارات في عدة ميادين، كالمحروقات، الخدمات، القطاع الزراعي...إلخ
- توفر الجزائر على سوق وطنية ومغاربية هامة.
- الخاصية الجيوسياسية، المتمثلة في موقع الجزائر الاستراتيجي، الذي يتوسط البلدان المغاربية. وإقليمها الشاسع الذي يعد بوابة إفريقيا، بالإضافة إلى ساحلها الممتد على طول 1200كم، والذي يعتبر همزة وصل بين الجزائر والقارة الأوروبية مما يسهل عمليات التبادل والتنقل
- ضخامة حجم المعاملات مع الاتحاد الأوروبي إذ تتدفق أغلب الواردات الجزائرية من بلدان الاتحاد الأوروبي (انظر الجدول رقم 01)، فنلاحظ أن نسبة واردات الجزائر من سلع الاتحاد الأوروبي في سنة 2001 قد بلغت حوالي 59.23 % من إجمالي الواردات، وهذا ما يبين مدى الاعتماد الكبير للجزائر على سلع الاتحاد الأوربي.

الجدول رقم (II-1) : واردات السلع حسب المناطق الاقتصادية سنة 2001

الوحدة: مليون دينار جزائري

المناطق الاقتصادية	قيمة الواردات	النسبة المئوية
الإتحاد الأوروبي	**453059,30**	**59.23 %**
دول أوربية أخرى	89340,10	11.68%
أمريكا الشمالية	99169,80	12.97%
أمريكا اللاتينية	30210,50	03.95%
المغرب العربي	5505,60	00.72%
دول المشرق العربي	13761,20	01.80%
بقية الدول الإفريقية	6625,40	00.87%
آسيا ماعدا الدول العربية	60102,30	07.86
باقي العالم	7088,20	00.93
المجموع	764862,40	100%

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2011.

الشكل رقم (II-1): تركيبة واردات السلع حسب المناطق الاقتصادية لسنة 2001.

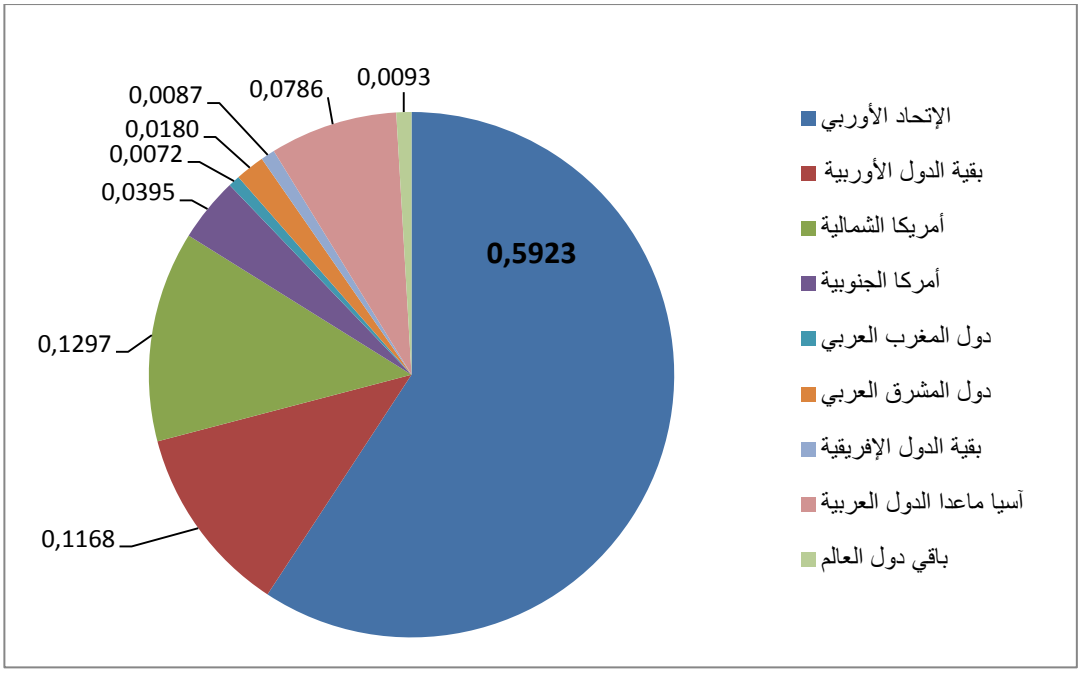

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثالث: أهمية وأهداف الاتفاق.

تتمثل أهمية هذا الاتفاق في ما يلي:

- كونه موقع لمدة غير منتهية، وهو يعوض اتفاقية التعاون الموقعة سنة 1976.
- إن هذا الاتفاق يشكل إطارا مناسبا لازدهار شراكة تقوم على المبادرة الخاصة، وهو يخلق مناخا ملائما لتنمية علاقات الطرفين الاقتصادية والتجارية، وكذا في مجال الاستثمار الذي يعد عنصرا ضروريا لدعم إعادة الهيكلة الاقتصادية و العصرنة التكنولوجية.
- هو قائم على المصالح المشتركة، والتنازلات المتبادلة والتعاون والحوار.
- مبني على احترام السياسة الداخلية والخارجية للدول الأطراف. بالإضافة إلى احترام المبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان، كما هو مبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أما أهداف هذا الاتفاق فتتمثل فيما يلي:[1]

- توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهما في جميع المجالات ذات الأهمية.
- تنمية و ترقية المبادلات التجارية، و تحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل السلع، الخدمات و رؤوس الأموال.
- تشجيع الاندماج المغاربي عن طريق تنمية المبادلات و التعاون فيما بين الدول المغاربية وبين هذه الأخيرة و الإتحاد الأوروبي.
- تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المالية.
- تسهيل تنقل الأشخاص خاصة فيما يتعلق بتسهيل وإسراع منح التأشيرة للأشخاص.

المطلب الثاني: إقامة منطقة للتبادل الحر.

تنشأ كل من الجزائر و الاتحاد الأوروبي تدريجيا بمقتضى المادة السادسة من اتفاقية الشراكة، منطقة للتبادل الحر، خلال مرحلة تمتد إلى 12 سنة على الأكثر، اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ. طبقا لأحكام الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة لسنة 1994 و غيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة السلع الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة.

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، اتفاقيات واتفاقات دولية، العدد 31 ، السنة 42، السبت 21 ربيع الأول عام 1426هـ الموافق 30 أبريل 2005، المطبعة الرسمية، الجزائر، ص 04.

تهدف هذه الإستراتيجية و المتمثلة في التفكيك التعريفي[1] إلى إعطاء الوقت اللازم للصناعات الوطنية، الحماية الكافية، حتى تستطيع التكيف مع المنافسة الخارجية من جهة، و من جهة أخرى منح الوقت الكافي للسلطات العمومية لتعويض النقص في قيمة محاصيل المداخيل الجمركية الناتجة عن التفكيك الفوري أو التدريجي.

الفرع الأول: إجراءات إقامة منطقة التبادل الحر.

من أجل تنمية منطقة التبادل الحر، تم إعداد مجموعة من الإجراءات و هي[2].

- الإلغاء التدريجي للحواجز التعريفية و غير التعريفية المتعلقة بمبادلات المنتجات الصناعية.
- تحرير تجارة المنتجات الزراعية و تجارة الخدمات تدريجيا.
- تبني التدابير الملائمة فيما يخص قواعد المنشأ و حماية الملكية الفكرية و الملكية الصناعية و سياسة المنافسة.
- متابعة و تنمية سياسات الاقتصاد الحر .
- الإقدام على تسوية و تحديث البنيات الاقتصادية و الاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتطوير القطاع الخاص.
- تشجيع نقل التكنولوجيا.

الفرع الثاني: أهداف إنشاء منطقة التبادل الحر.

إن إنشاء منطقة للتبادل الحر، ينتج عنه بصفة عامة ما يلي[3].

- تطبيق سياسة تجارية مفتوحة و حرة من قبل كل الأعضاء في المنطقة.
- إلغاء الضرائب و الرسوم الجمركية و كذا الحواجز على التجارة الخارجية.
- منع التمييز و التفرقة ما بين الدول فيما يخص المبادلات التجارية، سواء تلك التي يتم الاستيراد منها أو التي يتم التصدير إليها و تسمى هذه القاعدة" بالدولة الأولى بالرعاية."
- تطابق السلع و الخدمات التي يتم مبادلتها مع المعايير الدولية فيما يخص الجودة و النوعية، إضافة إلى احترام القواعد الصحية و كذا قواعد حماية البيئة.

الفرع الثالث: محاسن و مساوئ منطقة التبادل الحر.

يترتب عن إنشاء منطقة للتبادل الحر مساوئ و محاسن.

---

[1] – يقصد بالتفكيك التعريفي، الإلغاء الفوري أو التخفيض التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية، على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة الأوروبية عند استيرادها في الجزائر، طبقا لاتفاق الشراكة على مدى فترة زمنية تقدر بإثنا عشر سنة، ابتداء من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ-

2 - البيان الذي تم إقراره خلال المؤتمر الأورو -متوسطي ، ببرشلونة 27 و 28 نوفمبر 1995 ، ص ص:13-14 .

3 - MEBTOUL , implications d'adhésion à la zone de libre échange, liberté économie, N° 155 du 23 décembre 2001 au 01 janvier 2002.

أولا: محاسن منطقة التبادل الحر.

- الاستفادة من النجاعة و الإنتاجية عن انفتاح اقتصاد دول المنطقة نحو الخارج، خاصة عند عرض صناعتها لمنافسة الدولية، أين يتم تخصيص مواردها نحو القطاعات الأكثر إنتاجية و بهذا تصبح المؤسسات الوطنية أكثر فعالية و كفاءة.
- ترقية مستوى نوعية منتجاتها في مجال البنية التحتية للنقل و المواصلات و كذلك خلق التعاون المالي، التقني و التكنولوجي في هذه المنطقة.
- زيادة الاستثمار المباشر داخل المنطقة.
- تخفيض تكاليف الواردات.
- فرصة حقيقية لتنمية و تطوير القدرات المخفية للاقتصاد الوطني.

ثانيا: مساوئ منطقة التبادل الحر.

- انخفاض الإيرادات الجبائية مما ينعكس سلبا على ميزانية الدولة بصفة عامة و بصفة خاصة على النفقات العمومية.
- رفع الحماية التعريفية يؤدي إلى ارتفاع نسبة الواردات، مما يسبب عجز في ميزان المبادلات التجارية.
- خطر المنافسة على المؤسسات الوطنية كونها غير مؤهلة لمواجهة المنافسة الأجنبية.

المبحث الثالث: الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

المطلب الأول: المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن المنظمة العالمية للتجارة.

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة امتداد للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "**GATT**"، حيث أن هذه الأخيرة كان لها الفضل في تنظيم التجارة العالمية خلال السنوات الأخيرة من خلال فرض قوانين تجارية على الدول الأعضاء، غير أنها شهدت عدة مشاكل أدت دون تحقيق الأهداف التي سطرتها.

في أكتوبر 1947 وافقت ثلاث وعشرون (23) دولة بجنيف العاصمة السويسرية على إنشاء منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة" **GATT**"، وركزت هذه الدول الصناعية على مصالحها التجارية حيث طالبت برفع كل القيود التجارية لتحرير التجارة الدولية في مختلف الأسواق العالمية[1].

إذا فان هدف " الغات" منذ بداية تأسيسها كان إلغاء القيود الجمركية بين دول الأعضاء، فنجد أن هذه الدول قد اتفقت على أن تلتزم كل الدول بعدم رفع الرسوم الجمركية بعد تخفيضها أو أن تحل محلها رسوم

[1] – ضياء مجيد الموسوي، 2003 ، العولمة واقتصاد السوق، «، ط1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر»، ص 151.

جديدة أخرى ، وقد كان شعار المنظمة " معاملة الدول الأولى بالرعاية"، بمعنى انه إذا منحت دولة عضوة في "الغات" مزايا لدولة أخرى غير عضوه أو عضوه في المنظمة ، فإن كل أعضاء المجموعة تتمتع بهذه الميزة (المعاملة بالمثل)، كما كانت تعمل المنظمة على إزالة كل القيود الكمية على التجارة، مع إزالة إعانات التصدير لتحرير التجارة الدولية أكثر فأكثر.

ورغم تحسن الموازين التجارية للدول الصناعية في سنة 1972 إلا أن مستويات الإنعاش الاقتصادي لهذه الدول كانت ضعيفة جدا، حيث لم تتمكن من تقليص نسبة البطالة، وقد تضررت التجارة العالمية في 1976 نتيجة الكساد الاقتصادي الذي عرفته الدول الصناعية وهذا ما انعكس سلبا على الدول النامية، أما مستويات النمو فكانت بطيئة جدا ، والذي صاحبه انخفاض في معدل نمو أسواق التصدير خاصة نحو الدول النامية، ونظرا لهذا تم الاتفاق بين دول أعضاء " الغات "في جولة في الأوروغواي 1976 على .تحقيق المزيد من التحرير مع تحسين الأنظمة التجارية، وتوسيع نطاقها لتشمل مجالات أخرى[1].

كما عرفت منظمة " الغات "بعض الاضطرابات بسبب تشابك المصالح القومية لمختلف دول المنظمة، وقد ظهرت هذه الاضطرابات على السطح خلال جولة الأورغواي (من 1986 إلى 1993) والتي وقعت عليها 117 دولة، فشهدت صراعات بين الدول المتقدمة مع بعضها البعض ، بالخصوص الصراع الذي كان بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية فيما يتعلق بضرورة تخفيض الدعم الفلاحي الأوروبي خاصة الدعم الفرنسي الكبير لمزارعها، لأن نسبة المزارعين في الدول الأوروبية تمثل النسبة الأكبر من إجمالي العمال، وعلى ضوء ذلك قررت الولايات المتحدة الأمريكية رفع التعريفات الجمركية على بعض المنتجات الزراعية الأوروبية المدعمة إلى% 200 في حالة مواصلة الدول الأوروبية دعمها للمنتجات الزراعية، لكن في نوفمبر1993 تم التوصل إلى اتفاق بعدما أكدت الدول الأوروبية بتخفيض دعمها الزراعي.

وبعد الانتهاء من جولة الأوروغواي، تم الاتفاق في مدينة مراكش المغربية بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي كانت ثمرة ثمانية (08) دورات، وقد تم اعتبار المنافسة الحرة العامل الأكثر اهتماما وفعالا بين أعضاء المجموعة، أما فيما يتعلق بشروط الانضمام فقد تم تحديدها من طرف الدول المتقدمة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، المجموعة الأوروبية واليابان،كما تم تحديد أربع نقاط في يناير1995 بعد الموافقة الرسمية على تحويل الاتفاقية العامة إلى المنظمة العالمية للتجارة ونذكر:

1. وضع الإطار العام لمفاوضات التجارة العالمية.
2. تنفيذ النظم والإجراءات التي تم الاتفاق عليها في جولة الأوروغواي
3. اختيار السياسات التجارية لدول الأعضاء وبانتظام.
4. العمل على وضع قوانين أكثر فعالة والخاصة بالمنازعات الاقتصادية الدولية.

الفرع الثاني: اتفاقيات التجارة العالمية:

1- زينب حسين عوض الله، 2002 ، العلاقات الاقتصادية الدولية " الفتح الإسكندرية"، ص 250.

ابتدءا من سنة 1995 أصبحت المنظمة العالمية للتجارة (WTC) كأحد أهم الأقطاب ذات الأهمية الكبرى في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، وأهم المؤسسات المهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث أوكلت للمنظمة العالمية للتجارة مهمة فرض قيود والتزامات على معظم دول العالم الخاصة بتنظيم التجارة العالمية.

1- القيود الفنية على التجارة (TBT):

طالب أعضاء المنظمة من كل دول الأعضاء على ضرورة احترام المواصفات المتعلقة بالسلع والخدمات: (الجودة، مواصفات المواد الأولية والمواد المصنعة، مواد التعبئة والتغليف، أنظمة إدارة البيئة)، وذلك حفاظا على صحة وسلامة المستهلك والبيئة ، بحيث تلتزم كل الدول الأعضاء على احترام المواصفات المتعلقة بالسلع طبقا لشهادة (TSO 1400) والخدمات طبقا لشهادة(ISO).

2 - حقوق الملكية الفكرية:

خلال مؤتمر الدوحة بقطر في نوفمبر 2001 تم التطرق و لأول مرة فيما يتعلق بحماية الحقوق الملكية والفكرية لجميع الدول ، ونذكر من أهم النقاط التي تم التطرق إليها:

1. ضمان حماية براءة الاختراع.
2. ضمان الرسوم الطبوغرافية.
3. ضمان حماية المعلومات السرية.
4. ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية.
5. مراقبة المنافسة الغير الشرعية.

كما أن المنظمة العالمية للتجارة منحت لجميع الأعضاء حماية علاماتها التجارية"Marques" مع فرض عقوبات جنائية في حالة تقليد منتجات بدون رخصة، وبدأ سريان تطبيق هذا النص من أول يوليو1995 بالنسبة للدول الصناعية، أما الدول النامية فيكتمل نفاذه من 5 إلى 11 سنة، لكن تم استثناء الدول النامية فيما يخص هذه النقطة، حيث سمحت لها بحرية حصولها على براءة الاختراع لإنتاج أدوية ذات أهمية كبرى مثل المتعلقة بالإيدز، الملاريا، السكر... الخ، وهذا حفاظا على صحة وسلامة الأشخاص، لذا فإن الدول النامية تكون لها الحرية في إنتاج بعض الأدوية دون موافقة المنتج الأصلي.

3- الصناعات الناشئة:

فيما يخص الصناعات الناشئة طالبت الدول المتقدمة بضرورة رفع الدعم عن الصناعات خاصة الدعم المتعلق بالدول النامية، حتى يمكن ترك المجال الواسع للمنافسة الحرة أن تعمل عملها، غير أن اليابان عارضت هذه النقطة وطالبت بضرورة حماية الصناعات الناشئة لأنها تجعل منها غير قادرة على المنافسة في ظل ارتفاع تكاليفها في بدايتها وتكون أمام منافسة تؤدي بها إلى الزوال.

4- تجارة السلع التجارية:

في هذا الإطار تم الاتفاق على أربعة نقاط، وتم إدخال بعض القيود التي تتعلق بصحة الإنسان وحماية النباتات والحيوانات، ونذكر:

- تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية.

- أخذ كل الاحتياطيات والإجراءات اللازمة لسلامة وصحة الإنسان.

وهذه النقاط تم الاتفاق عليها كذلك في مؤتمر الدوحة بقطر، وطالبت الدول المتقدمة من الدول النامية بضرورة رفع الدعم عن المنتجات الزراعية الموجهة للتصدير مع السماح لها بوضع سياسات وطنية لتطوير وحماية زراعتها ومزارعها ، كما قدمت الدول المتقدمة ضمانات بفتح أسواقها أمام منتجات البلدان النامية.

5- تراخيص الاستيراد:

نصت الاتفاقية لدول أعضاء المنظمة العالمية للتجارة على إلغاء تراخيص الاستيراد (القيود الكمية) الذي تستخدمه بعض الدول عن طريق تحديد الكميات المستوردة حتى لا تتأثر منتجاتها المحلية، هذا ما يعني أن كل دول المنظمة ملزمون بضرورة السماح للصادرات الأجنبية لدول الأعضاء الانتقال بكل حرية مع احترام كل القواعد والقيود التي تتلاءم مع الاتفاقية، بالإضافة إلى هذا فقد تم الاتفاق على ضرورة السماح للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء باستيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج ، مع عدم تحديد الكميات المصدرة نحو الخارج خاصة صادرات المستثمرين.

6- المشتريات الحكومية:

نصت هذه الاتفاقية كل أعضاء المنظمة العالمية للتجارة على احترام قانون الصفقات الذي ينص على فتح مجال المناقصات أمام المنتجين والمصدرين الأجانب والمحليين دون أي تمييز وبشفافية تامة، وهذا ما يعني أن المؤسسات المحلية سوف تصبح تتنافس مع المؤسسات الأجنبية دون أي تمييز، الأمر الذي يتيح للشركات الكبرى خاصة بتوسعها ونموها.

7- تجارة الخدمات:

عرفت تجارة الخدمات تطورات كبيرة نتيجة التطور التكنولوجي السريع الذي شهدته الدول المتقدمة، وهذا ما ساهم في تنوع وازدهار الخدمات بصفة خاصة ، والتجارة الدولية بصفة عامة، و نتيجة لذلك قام أعضاء المنظمة بإدخال بند جديد في اتفاقيات المنظمة بعد الانتهاء من جولة الأوروغواي، حيث نصت على منع تقييد دخول تحويلات العمال بالخارج إلى بلدانهم الأصلية.

الفرع الثالث: إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة منذ تقديمها لطلب التعاقد في الجات في 30 أفريل 1987، و عند ظهور المنظمة العالمية للتجارة في 01 جانفي 1995، تم الاتفاق بين الجزائر و الأعضاء المتعاقدة في الجات إلى إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد في الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة[1]، و الحصول على العضوية في هذه المنظمة يكون بإتباع الإجراءات التالية:

1- تقديم طلب الانضمام:

بعدما تم تحول ملف الانضمام من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995 قامت الجزائر بتقديم طلب الانضمام فعليا إلى هذه المنظمة في جوان 1996 و ذلك من خلال تقديم مذكرة تشرح فيها السياسة التجارية و الوضعية الاقتصادية خلال العشر سنوات السابقة و تم إعداد هذه المذكرة من طرف لجنة وطنية نصبت وفقا للقرار الحكومي رقم 35 و المؤرخ بتاريخ 17-10-1995 برئاسة وزير التجارة وبعد تقديم هذه المذكرة إلى سكرتارية المنظمة و قامت هذه الأخيرة بتوزيعها على الدول الأعضاء، حيث تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء برئاسة سفير الأرجنتين لدى المنظمة حيث كلف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

2- تقديم مذكرة السياسة التجارية:

تحتوي مذكرة السياسة التجارية التي قدمتها الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في تاريخ 05 جوان 1996 على العناصر الأساسية التالية:

- عرض دقيق لجميع القواعد المرتبطة بتسيير المبادلات الخارجية و السياسية الاقتصادية المعتمدة بعد الانتقال من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة الانفتاح الخارجي على العالم.
- تقديم جميع المعلومات المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية و تنظيمها و تأثيرها.
- التطرق إلى تقسيم الصلاحيات ما بين السلطات التنفيذية و القانونية و التشريعية، بالإضافة إلى تقديم القوانين و التشريعات التي تتحكم في التجارة الخارجية بصفة مباشرة و غير مباشرة.
- كما تم التطرق في هذه المذكرة أيضاً إلى توسيع المبادلات التجارية و الخروج من نظام أحادية التصدير المعتمد على المحروقات كمصدر وحيد للمداخيل و العملة الصعبة.
- تقديم شرح مفصل لتجارة السلع من خلال الصادرات و الواردات في مجال السياسة الصناعية، أين يمكن توجيه السلطات العمومية إلى تقليل عوامل الضعف في الهيكل الصناعي الجزائري كما هو الحال في المجال الزراعي، حيث تهدف السلطات إلى رفع النمو في هذا المجال.

[1] - علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)"،دار المسيرة النشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2007 ص276.

التحكم في واردات السلع الغذائية الموجهة للاستهلاك النهائي قصد التخفيف من الأعباء التي تثقل كاهل الدولة الجزائرية

المطلب الثاني: انعكاسات الانضمام على الاقتصاد الجزائري.

تحاول الجزائر ومنذ سنوات عدة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث بدأت المفاوضات بين الجزائر المنظمة العالمية للتجارة في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية في سنة 1987 التي تزامنت مع عزم الجزائر على فتح مجال التجارة أمام الخواص و الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الحرة ، فكان الطلب الرسمي لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة في جوان 1996 حيث قدمت الجزائر مذكرة لإدارة المنظمة العالمية للتجارة يتعلق موضوعها بدراسة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في مجال التجارة الخارجية وسياساتها الدعم الممنوحة للمصدرين كما تشمل جداول التعريفات الجمركية المعمول بها.

الفرع الأول: انعكاسات الانضمام على القطاع الصناعي.

أ). الآثار الإيجابية:

- إن عملية تخفيض الضرائب و الرسوم الجمركية في إطار المنظمة العالمية للتجارة و إلغائها التدريجي سيؤدي إلى التقليل من فاتورة استيراد المنتجات الموجهة لتشغيل الآلة الإنتاجية و التي تحتل مرتبة معتبرة في هيكل الواردات، و هو الأمر الذي سيجعل المنتجات الوطنية أكثر تنافسية في الأسواق الأجنبية.
- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من شأنه أن يحفز المستثمرين الأجانب على الاستثمار بالداخل و نقل التكنولوجيا التي تعتبر أحد عوامل رفع مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني ، كما ستساهم هذه الاستثمارات في تنمية التصدير و هو ما يستدعي تنفيذ سياسات اقتصادية ملائمة كفيلة بتنظيم و توفير شروط استقبال هذه التدفقات .

و من بين الآثار الإيجابية الأخرى[1]:

- تنويع كبير للصادرات خارج قطاع المحروقات و تحسين كفاءة و فعالية المؤسسات الإنتاجية في ظل المنافسة.
- سهولة إيجاد منافذ لتسويق المنتجات، تجعل المؤسسات تهتم أكثر بزيادة و تحسين الجودة و السعر.
- توفير بيئة اقتصادية مستقرة لجلب الاستثمارات الأجنبية.
- تحسين الكفاءة الاقتصادية، بحيث يشمل المعايير الاستثمارية و الإنتاجية و التنظيمية و الإدارية و إخضاعها لمعايير الأداء المتميز.
- الاهتمام بالميزة التنافسية للمنتجات الوطنية على مستوى السوق الوطنية و الدولية لمواجهة المنافسة الحادة.
- زيادة فعالية دور القطاع الخاص في برامج و سياسات التنمية الاقتصادية الشاملة.

1 -La Banque d'Algérie : Média BANK, le journal interne de la banque d'Algérie , N°56, oct/nov,p24.

- الاستفادة من التطور التكنولوجي من خلال عملية الشراكة.
- خوصصة المؤسسات في إطار الحرية الاقتصادية.
- كما أن تحرير التجارة الخارجية له آثار إيجابية عديدة أخرى منها:
- تحسين كفاءة و فعالية المؤسسات الإنتاجية في ظل جو تسوده المنافسة.
- توفر السلع الصناعية التي تتمتع بجودة عالية و بأقل تكاليف.
- زيادة الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى تطوير الجهاز الإنتاجي و خلق مجالات إنتاجية جديدة مما يؤدي إلى توفير فرص عمل و بالتالي تخفيض معدلات البطالة.

ب). الآثار السلبية:

تمتاز الصناعة الجزائرية بأنها ترتكز على المواد الخام التي تحتل نسبة كبيرة من الصادرات، حيث تمثل الصادرات البترولية لوحدها % 98 من إجمالي الصادرات، و تبقى نسبة 2% من الصادرات خارج قطاع المحروقات، ليست لها القدرة على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية للأسباب التالية:

- ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- ضعف التكنولوجيا المستخدمة.
- اعتمادها على استيراد قطع الغيار من الخارج.
- عدم توفر محاسبة تحليلية في المؤسسات الإنتاجية و التي تسمح بمعرفة سبب ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- حل الكثير من المؤسسات التي لا تقوى على المنافسة.
- بالإضافة إلى ما سبق، هناك آثار سلبية سلبية أخرى و هي[1]:
- ضعف المؤسسات الوطنية في مواجهة المنافسة الأجنبية، خاصة في مجالات التسيير، التسويق و الاستثمار.
- اعتماد القطاع الصناعي على قطاع المحروقات كمورد أساسي يحتل نسبة عالية من صادرات الجزائر.
- الانضمام، يعني إلغاء القيود التجارية، و بالتالي فتح المجال أمام دخول السلع إلى السوق الوطنية، مما يشكل خطر على الصناعات الناشئة التي تشكو من ضعف في الجودة و النوعية و ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يقلل من نسبة مقاومتها للسلع الأجنبية.
- ضعف مقاومة المنتجات المحلية، يعني غلق المؤسسات الإنتاجية، و بالتالي ينتج عنه زيادة في مستوى البطالة.

الفرع الثاني: انعكاسات الانضمام على القطاع الزراعي:

أ). الآثار الإيجابية:

- يمكن للجزائر، تقوية الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية الموجهة للتصدير، و ذلك باستغلال الفترة الانتقالية و المحددة بعشر سنوات، و الذي يحّتم على الجزائر تعديل سياستها الاقتصادية من أجل

1 -Op cit , p25.

التوافق مع نتائج دورة الأوروغواي ، و إدخال تعديلات هيكلية على بنيتها الإنتاجية عن طريق تسهيل استخدام التكنولوجيا و تطوير آليات التمويل و ترشيد استخدام الموارد المتاحة، بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج و تحسين الجودة، مما يساعدها على المنافسة و زيادة دخل المزارعين[1] .

- إن تسوية المنازعات بين الدول، سيترتب عليها حماية أكثر للشركاء التجاريين، حيث يمكن للدول الأعضاء في المنظمة، في حالة تعرضها لممارسات تجارية غير شرعية كالإغراق في السلع الزراعية اللجوء إلى جهاز تسوية الخلافات التجارية، كما يمكن لها الاستمرار في دعم جوانب مهمة في زراعتها و صناعاتها الغذائية الناشئة بدون التعرض لإجراءات و تدابير انتقامية من جانب الدول الأعضاء الأخرى[2].
- الاستفادة القصوى من كافة المزايا التي يتيحها الاتفاق في مجال دعم الإنتاج و دعم التصدير لزيادة فرص وصول الصادرات الزراعية إلى الأسواق الخارجية.
- إن الانضمام إلى المنظمة، من شأنه يرفع مستوى الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي و الذي من شأنه يخفض الفاتورة الغذائية.

ب). الآثار السلبية:

- تشترط المنظمة على الدول الأعضاء إلغاء القيود غير الجمركية على وارداتها الزراعية و استبدالها بالضرائب الجمركية، و الالتزام بتخفيضها تدريجيا بنسبة % 24 على مدى 10 سنوات من تاريخ عقد الاتفاقية بمعدل % 2,4 سنويا، إضافة إلى تخفيض الدعم بنسبة % 13,3 خلال مدة أقصاها عشر سنوات، و لهذا فسوف يكون قطاع الزراعة من أكثر القطاعات تأثرا بنتائج الاتفاقية الزراعية المبرمة في إطار المنظمة، و هذا لن يسمح للجزائر بضمان حماية كافية للمنتجات الزراعية من المنافسة الخارجية.
- لقد صرحت المنظمة العالمية للزراعة، أن أسعار الحبوب في الأسواق العالمية ارتفعت ما بين % 40 إلى 60 % بعد سنتين من تطبيق الاتفاقية المنظمة، و يرجع ذلك إلى إلغاء الدعم الزراعي و إلغاء دعم الصادرات و تحرير التجارة في الأسواق العالمية ، إضافة إلى ذلك هناك ارتفاع مرتقب لسعر كل من الحليب و القهوة و اللحوم، حيث تعتمد الجزائر بنسبة شبه كلية على الاستيراد من الخارج، فيما يخص الخضر الجافة و الحليب و مشتقاته و كذا القمح و السكر و اللحوم الحمراء .و بالتالي من المرجح أن تكون الآثار المباشرة لتخفيض الدعم الزراعي بموجب اتفاقية الجات في ارتفاع أسعار الصادرات الزراعية و التي تؤدي إلى المزيد من الاختلال في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات.

الفرع الثالث: انعكاسات الانضمام على قطاع الخدمات:

أ). الآثار الإيجابية:

[1]- عاطف السيد، الجات و العالم الثالث، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2003 ، ص 194.

2 -نفس المرجع السابق، ص 194.

- يتيح الاتفاق في قطاع الخدمات، الفرصة في حق تحديد الالتزامات بشأن القطاعات الخدمية التي تقبل أن يعمل فيها الموردون الأجانب و التي لا تشكل خطرا على تجارة الخدمات الجزائرية، بل تشكل عاملا مساعدا لتنشيط هذه التجارة.
- تتيح اتفاقية المنظمة في مجال الخدمات، الوصول إلى مراكز المعلومات المتصلة بأنشطة و تجارة الخدمات، و قنوات الاتصالات التي فتحتها الاتفاقيات الجديدة عبر مراكز و أجهزة الاتصالات التي ستقيمها الدول الأعضاء.
- تحرير قطاع الخدمات من احتكار القطاع العام و بروز خبرات فنية مؤهلة في هذا المجال.

ب). الآثار السلبية:

- يعاني قطاع الخدمات في الجزائر من عدة نقائص من بينها ضعف جودة الخدمات المقدمة.
- تأخير عملية تحرير قطاع الخدمات، الشيء الذي يجعله غير قادر على اقتحام المنافسة الأجنبية.

إن اتفاقية المنظمة رغم ما تتضمنه من إيجابيات و سلبيات مثلها مثل أي اتفاقية، تعني بداهة أن الدول التي تنضم إليها سوف تستفيد من المزايا الواردة بها، أما الدول التي لا تنضم إليها فلن تتمتع بتلك المزايا.

إن الانضمام للمنظمة يعطي للدولة العضو الحصول على معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بصادراتها للدول الأخرى الأعضاء و الاستفادة من التخفيضات الجمركية المتبادلة بين دول الأعضاء إضافة إلى حل المنازعات التجارية في إطار اتفاقية المنظمة، و من ثم فالانغلاق يعني خسائر تجارية ضخمة من فقد التعامل مع أكثر من 90% من حجم التجارة العالمية.

إن السياسة التي يجب أن تتبناها الجزائر، تتمثل في تعظيم الإيجابيات بالاتفاقية و حصر السلبيات و التعامل معها.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نخلص إلى ما يلي:

- عرفت سياسة الاستيراد عدة تغيرات من الاحتكار التام خلال السبعينات و الثمانينات إلى التحرير التام منذ سنة 1994 حيث واجهت عملية التحرير في البداية ثلاثة قيود ضخمة وهي : قيود خارجية تتمثل ديون خارجية جد مرتفعة، قيود هيكلية متعلقة بالعرض و القيد الاجتماعي المتمثل في عدم التوازن الاجتماعي الذي يظهر بالأخص في العمل. و لقد اعتمدت الجزائر في سياستها على عدة وسائل منها الوسائل الكمية (التراخيص و الحصص).

- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و كذلك اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي يكلفها خسائر معتبرة على المدى القصير، خاصة على الميزان التجاري الذي من الممكن أن يسجل عجزا كبيرا نتيجة ارتفاع نسبة الواردات و انخفاض صادراتها الموجهة إلى الدول الأجنبية و انحصارها في الطاقة ، وكذلك انخفاض الإيرادات الجبائية مما ينعكس سلبا على ميزانية الدولة بصفة عامة و بصفة خاصة على النفقات العمومية.

- لكن يمكن للجزائر وباقي الدول النامية الاستفادة من حرية التجارة واقتصاد السوق الذي يفرض على كل المؤسسات الاقتصادية تحسين دورها وذلك في إطار المنافسة الحرة، مما يدعم تدفق الاستثمارات المباشرة و انتقال التكنولوجيا ، لكن هذا لا يتحقق إلا على المدى المتوسط والطويل.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية قياسية للواردات

تمهيد:

سنقوم في هذا الفصل بدراسة تحليلية قياسية للواردات الجزائرية حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين رئيسين:

المبحث الأول سنتطرق فيه إلى تحليل الواردات الجزائرية بإستعمال التحليل الإحصائي المتعدد الأبعاد ممثلا في إحدى طرق التحليل العاملي طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (Analyses en Composantes Principales) حيث تم إختيار هذه الطريقة لأنها طريقة سهلة ومناسبة لتحليل المعطيات التي سنستعملها، و التي تتمثل في متغيرات (مجاميع الاستعمال ، محددات الواردات) لمجموعة من الأفراد (السنوات 1992-2016) و كذلك باعتبارها طريقة تبين مختلف العلاقات بين المتغيرات.

المبحث الثاني سنقوم فيه بتقدير دالة الواردات بدلالة المتغيرات و المتمثلة في محددات الواردات باستعمال طريقة المربعات الصغرى.

المبحث الأول: تحليل معطيات الواردات الجزائرية باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP)

تعرف طريقة التحليل بالمركبات الرئيسية (ACP) على أنها تقنية لتمثيل المعلومات الكمية التي تتميز بخاصية المثالية اعتمادا على بعض الخواص الجبرية و الهندسية[1]، حيث تتلخص أهدافها في النقاط التالية:
- إستخراج و إستخلاص أهم المعلومات المحتواة داخل جدول كبير للمعطيات تتكون أسطره من الأفراد (أشخاص، أعمار، سنوات ...) و أعمدته تتكون منم متغيرات كمية (إنتاج، استهلاك ...).

- تعطي هذه الطريقة تمثيلا بيانيا للأفراد و المتغيرات يسمح بتسهيل عملية التفسير و التحليل.

- دراسة وتحليل جدول المعطيات تتم وفقا لمبدأ التشابه بين الأفراد و الارتباط بين المتغيرات.

المطلب الأول: تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على الواردات حسب مجاميع الاستعمال.

إن تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على هذه المعطيات باستعمال برنامج **XL-Stat** أدى إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (III-1): المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات (أنظر الملحق رقم 03):

المتغيرات	الانحراف المعياري	المتوسط
مواد غذائية	285 876,592	365 566,784
طاقة وزيوت	111 223,928	69 273,276
مواد أولية	48 765,028	65 666,348
مواد خام	3 496,916	7 284,132
مواد نصف مصنعة	392 377,134	436 203,652
تجهيزات زراعية	18 553,805	16 778,612
تجهيزات صناعية	585 580,295	697 042,784
مواد إستهلاكية	266 289,287	275 588,768

المصدر:من إعداد الطالب

من خلال جدول المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات نلاحظ أن:
متوسطات المتغيرات تنقسم إلى قسمين:
- القسم الأول: و المتكون من واردات مواد غذائية، مواد نصف مصنعة، تجهيزات صناعية، مواد إستهلاكية والتي تتميز بمتوسطات معتبرة وهامة وتعود أكبر قيمة لمتوسط واردات التجهيزات الصناعية والمقدرة بـ (697 042,784)

[1] - jean jackes croutshe, pratique de l'analyse des données, édition ESKA, Paris 1997, p228.

- القسم الثاني: و المتكون من واردات طاقة وزيوت، مواد أولية، مواد خام، تجهيزات زراعية والتي تتميز بمتوسطات صغيرة وغير معتبرة حيث نجد أن أعلى متوسط فيها هو متوسط واردات طاقة وزيوت والمقدر بـ (69 273,276) .

- المتغير مواد خام هو المسؤول عن تمركز المتغيرات المدروسة لأنه يتميز بالإنحراف المعياري الأصغر (3 496,916).

- المتغير تجهيزات صناعية هو المسؤول عن تشتت المتغيرات المدروسة الأخرى لأنه يتميز بالإنحراف المعياري الأكبر (585 580,295).

- كل متوسطات المتغيرات معتبرة وهامة، ونلاحظ أن أكبر قيمة تصرف على الواردات تلك المتعلقة بالمواد تجهيزات صناعية والمقدرة بـ (697 042,784) مليون دينار تليها المواد نصف مصنعة والمقدرة بـ(436 203,652) مليون دينار ثم مواد غذائية والمقدرة بـ (365 566,784) مليون دينار.

مصفوفة الارتباط:

الجدول رقم (III-2): مصفوفة الارتباط

المتغيرات	مواد غذائية	طاقة و زيوت	مواد أولية	مواد خام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات زراعية	تجهيزات صناعية	مواد إستهلاكية
مواد غذائية	1	0,811	0,983	0,480	0,977	0,945	0,970	0,965
طاقة و زيوت	0,811	1	0,821	0,265	0,755	0,753	0,780	0,765
مواد أولية	0,983	0,821	1	0,435	0,979	0,914	0,978	0,945
مواد خام	0,480	0,265	0,435	1	0,488	0,421	0,468	0,475
مواد نصف مصنعة	0,977	0,755	0,979	0,488	1	0,928	0,988	0,960
تجهيزات زراعية	0,945	0,753	0,914	0,421	0,928	1	0,903	0,977
تجهيزات صناعية	0,970	0,780	0,978	0,468	0,988	0,903	1	0,929
مواد إستهلاكية	0,965	0,765	0,945	0,475	0,960	0,977	0,929	1

المصدر: من إعداد الطالب

من مصفوفة الإرتباط نستنتج ما يلي:

- أن المتغيرات موجبة و مرتبطة فيما بينها مع اجتماعها في جهة واحدة، إذا المركبة الأساسية الأولى تشكل ما يسمى « l'effet taille » .

- المتغير مواد غذائية مرتبط ارتباط قوي موجب مع المتغيرات تجهيزات صناعية (0,970) والمواد الأولية (0,983) والنصف المصنعة (0,977) و الطاقة والزيوت(0,811) والمواد الزراعية والمواد الاستهلاكية (0.965) وأقل ارتباط مع المتغير المواد الخام(0.480).

المتغيرات مواد أولية ، مواد نصف مصنعة، تجهيزات زراعية، تجهيزات صناعية، مواد إستهلاكية ترتبط ارتباط قوي موجب فيما بينها.

- نلاحظ أيضا أن المتغير المواد الخام هو المتغير الأقل ارتباطا مع جميع المتغيرات.

القيم الذاتية و نسب الجمود (Inertie):

الجدول رقم(III-3): القيم الذاتية

	المحور الأول F1	المحور الثاني F2	المحور الثالث F3	المحور الرابع F4	المحور الخامس F5	المحور السادس F6	المحور السابع F7	المحور الثامن F8
القيم الذاتية	6,686	0,801	0,307	0,145	0,026	0,020	0,010	0,005
النسبة المؤية	83,575	10,018	3,837	1,812	0,325	0,248	0,124	0,060
النسبة المؤية المتصاعدة	83,575	93,593	97,430	99,243	99,568	99,816	99,940	100

المصدر:من إعداد الطالب

الشكل رقم (III-1): التمثيل البياني للقيم الذاتية

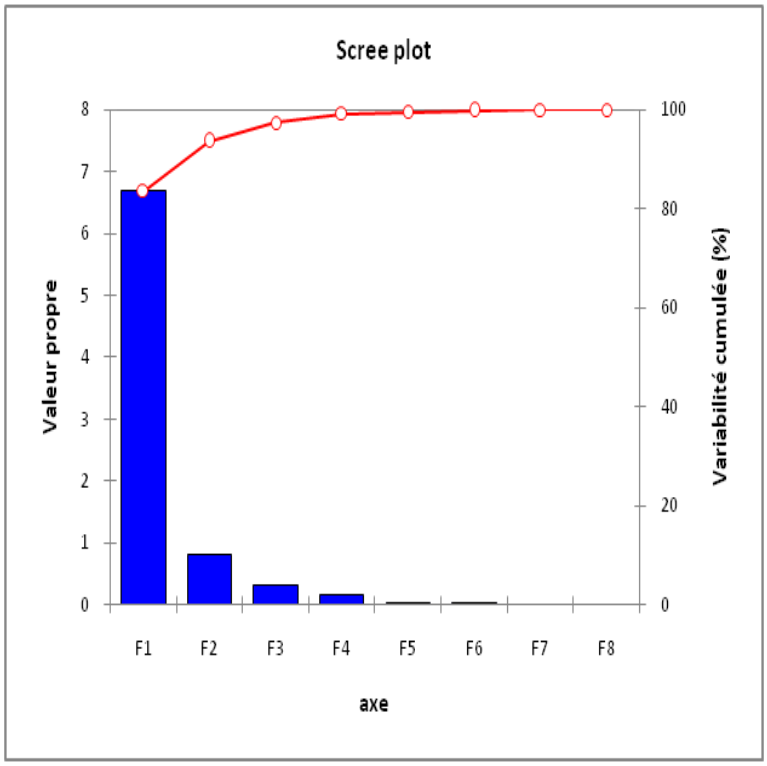

المصدر:من إعداد الطالب

من خلال الجدول رقم (III-3) و الشكل رقم (III-1) يمكن استنتاج ما يلي:

المحور العاملي الأول أو المركبة الأساسية الأولى تمثل حوالي قيمة 83,575 % من الجمود الكلي ، أما المحور العاملي الثاني أو المركبة الأساسية الثانية تمثل حوالي قيمة 10,018 % من الجمود الكلي فتكون نسبة التمثيل على المعلم الشعاعي في الفضاء $\mathbb{R}^2$ ذو المحورين الأول و الثاني تزيد عن 93,593 % من الجمود الكلي (l'inertie total) و هذه النسبة جيدة و كافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط على المحور الأول و الثاني حيث نسبة ضياع المعلومات تقدر بـ6,407 و هي نسبة ضئيلة ولا تؤثر على تحليلنا الإقتصادي بنسبة كبيرة، لهذا نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد و متجانس ذو بعدين.

التعليق على المحورين المأخوذين F_1 و F_2 :

إحداثيات المتغيرات على المعلم F_1 ، F_2 : أنظر الملحق رقم (04)

الجدول رقم (III-4): إحداثيات المتغيرات

المتغيرات	المحور الأول	المحور الثاني
مواد غذائية	0,992	-0,029
طاقة وزيوت	0,830	-0,271
مواد أولية	0,983	-0,079
مواد خام	0,515	0,846
مواد نصف مصنعة	0,984	0,000
تجهيزات زراعية	0,954	-0,065
تجهيزات صناعية	0,976	-0,027
مواد إستهلاكية	0,976	-0,016

المصدر:من إعداد الطالب

الشكل رقم (III-2): التمثيل البياني للمتغيرات.

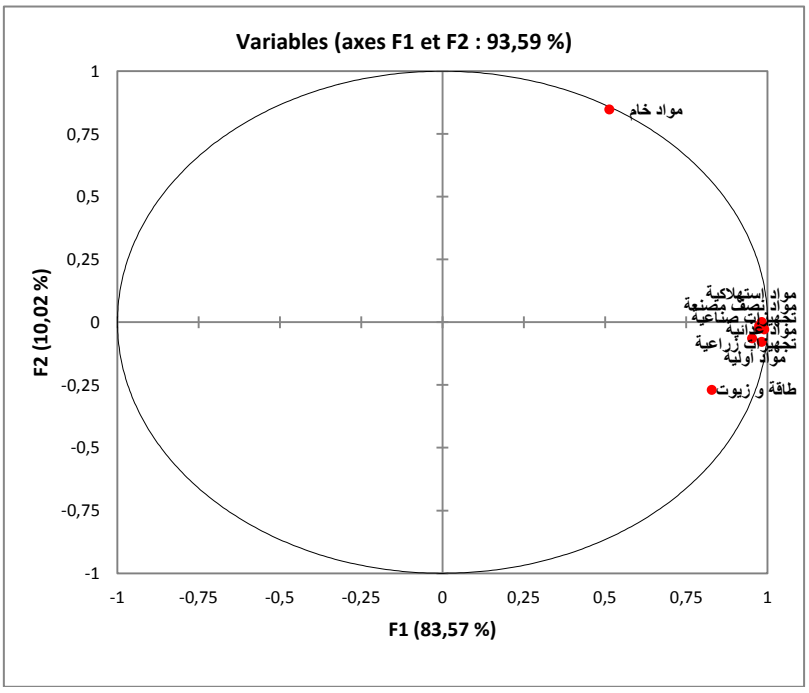

المصدر:من إعداد الطالب

تحليل النتائج:

بالنسبة للمحور الأول:

- نلاحظ أن إحداثيات المتغيرات كلها موجبة و هذا ما يفسر نسبته الكبيرة في تفسير هذه المتغيرات (83.575%).

-كل المتغيرات مرتبط ارتباطا قويا و موجبا ما عدا متغير مواد خام (0,515) ، حيث نجد أن المتغير مواد غذائية يتميز بأقوى إرتباط موجب (0.992) ثم يليه المتغيران مواد أولية (0.983) و مواد نصف مصنعة(0.984)، المتغيران تجهيزات صناعية و متغير مواد إستهلاكية (0,976)، متغير تجهيزات زراعية (0,954)، متغير مواد نصف مصنعة (0,984) و متغير طاقة وزيوت (0,830) وهذا ما يعطي تقاربا كبيرا في نسبة مساهمة كل متغير في تكوين هذا المحور و بالتالي يعتبر المحور الأول المحور الأمثل لتفسير هذه المتغيرات.

أما مواد خام فتتميز بارتباط متوسط يقدر بـ (0,515).

تجمع كل المتغيرات في جهة واحدة للمحور الأول ، أي ارتباطها كلها ارتباطا موجبا مع هذا المحور يدل على أن المركبة الأساسية الأولى تشكل facteur taille ، أي كل المتغيرات بشك عام تتطور في نفس الإتجاه.

بالنسبة للمحور الثاني:

يمثل هذا المحور نسبة (10,018 %) من الجمود الكلي و هي تمثل نسبة لها قسط من الأهمية في تمثيل في هذه المتغيرات لكنها ضئيلة على عكس المحور الأول.

ترتبط المتغيرات التالية : مواد غذائية ، طاقة وزيوت، مواد أولية، مواد نصف مصنعة ،تجهيزات زراعية، تجهيزات صناعية والمواد الاستهلاكية إرتباطا سالبا ضعيفا مع هذا المحور.

أما بالنسبة لمواد الخام فترتبط ارتباطا موجبا و قويا (0.846)

بالنسبة للمحورين الأول والثاني:

نخلص إلى ما يلي:

أن هناك مجموعة من المتغيرات وهي: مواد غذائية ، طاقة وزيوت، مواد أولية، مواد نصف مصنعة ،تجهيزات زراعية، تجهيزات صناعية والمواد الاستهلاكية مرتبطة ارتباطا قويا وموجبا مع المعلم، وكل هذه المتغيرات تساهم في تكوين المحورين لاحظ الشكل **(III-2)** ، أما بالنسبة للمتغير المواد الخام فارتباطه بالمعلم صغير لأنه مرتبط ارتباطا قويا و موجبا (0.846) مع المحور الثاني، وهذا الأخير لا يمثل إلا حوالي (10,018 %) من الجمود الإجمالي.

نلاحظ من خلال الإحداثيات على المحورين و التمثيل البياني للمتغيرات الذي يظهر في الشكل رقم **(III-2)** أن كل المتغيرات هامة و هي قريبة من بعضها البعض و هذا ما يفسر بوجود ارتباط قوي بينها.

إحداثيات الأفراد على المعلم F_1 ، F_2

الجدول رقم: (III-5) إحداثيات الأفراد أنظر الملحق رقم (05)

السنوات	المحور الأول	المحور الثاني		السنوات	المحور الأول	المحور الثاني
1992	-2,867	-1,072		**2005**	-0,756	0,449
1993	-2,858	-1,139		**2006**	-0,702	0,638
1994	-2,356	0,321		**2007**	0,212	1,957
1995	-2,241	-0,666		**2008**	0,655	0,633
1996	-2,378	-0,869		**2009**	0,836	0,011
1997	-2,195	0,124		**2010**	1,349	0,015
1998	-2,186	-0,367		**2011**	2,147	-0,097
1999	-1,730	1,566		**2012**	3,231	-1,049
2000	-1,497	2,152		**2013**	3,957	-0,922
2001	-1,607	0,353		**2014**	4,595	-0,386
2002	-1,588	-0,879		**2015**	5,428	-0,031
2003	-1,468	-0,818		**2016**	5,094	0,557
2004	-1,076	-0,478				

المصدر:من إعداد الطالب

الشكل (III-3): التمثيل البياني للأفراد.

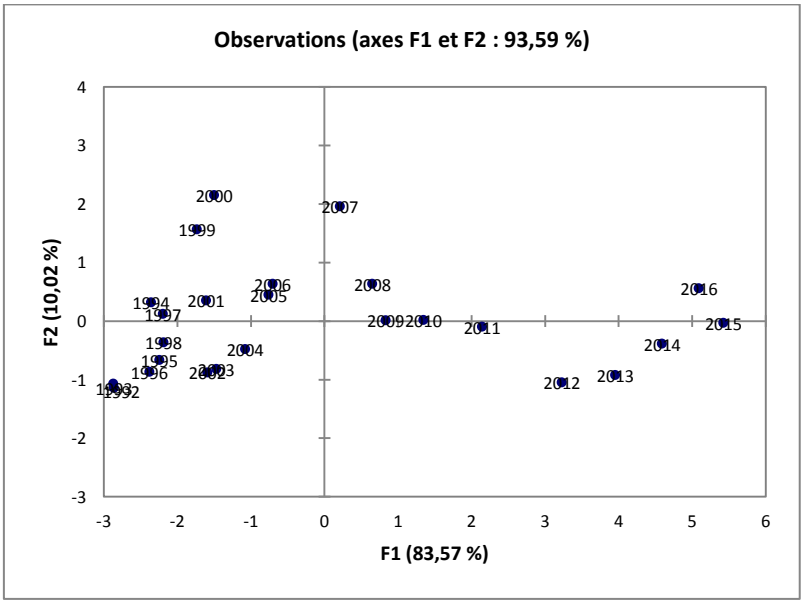

المصدر:من إعداد الطالب

تحليل النتائج:

من خلال الجدول رقم (III-5) و الشكل رقم (III-3) والجداول الخاصة بمساهمة الأفراد في تكوين المحاور les contributions des individus % انظر الملحق (06) نلاحظ ما يلي:

تفاوت نسب المساهمة في تشكيل المحورين الأول و الثاني حيث تظهر لنا عدة مجموعات.

المجموعة الأولى: و المتكونة من الأفراد 1992 حتى 1998 مرتبطة ارتباطا سالبا مع المحور الأول حيث تفسر هذه المجموعة من الأفراد نسبة 25.25% من جمود المحور الأول كما ترتبط ارتباطا سالبا ضعيفا مع المحور الثاني إذ تساهم في جمود المحور الثاني بنسبة 19.46%.

المجموعة الثانية: و المتكونة من الفردين 1999 و 2000 يظهران ارتباطا قويا موجبا مع المحور الثاني حيث يساهمان بنسبة 35.35% في تكوين المحور الثاني.

المجموعة الثالثة: و المتكونة من الأفراد 2001 حتى 2006 ممثلة بشكل ضعيف على المعلم كما تبينه الإحداثيات حيث يفسرون في مجموعهم ما يقارب 5.67 % من جمود المحور الأول و نسبة 12 % من جمود المحور الثاني .

الفرد 2007 يرتبط ارتباطا قويا موجبا مع المحور الثاني إذ يساهم في جمود هذا المحور بنسبة 19.11%.

المجموعة الرابعة: و المتكونة من الأفراد 2008 حتى 2011 ممثلة بشكل ضعيف على المعلم كما تبينه الإحداثيات حيث يفسرون في مجموعهم ما يقارب نسبة 4.5 % من جمود المحور الأول و نسبة 2.05% من جمود المحور الثاني .

المجموعة الخامسة: و المتكونة من الأفراد 2012 حتى 2016 ممثلة بشكل جيد على المعلم حيث تفسر هذه المجموعة من الأفراد نسبة 61.04% من جمود المحور الأول في حين يفسر أفراد هذه المجموعة ما يقارب 12.03% من جمود المحور الثاني.

نستنج بشكل عام أن الأفراد ممثلة بشكل مقبول على المعلم ذو المحورين F_1 ، F_2 حيث أن الأفراد (2012،2013،2014،2015،2016) تساهم بشكل جيد في تكوين المحور الأول الذي يمثل83.575% من الجمود الكلي. بينما الأفراد (1999،2000،2007) تساهم بشكل جيد في تكوين المحور الثاني الذي لا يمثل سوى 10.018% من الجمود الكلي.

الشكل (III-4): التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات معا في المعلم F_1 ، F_2

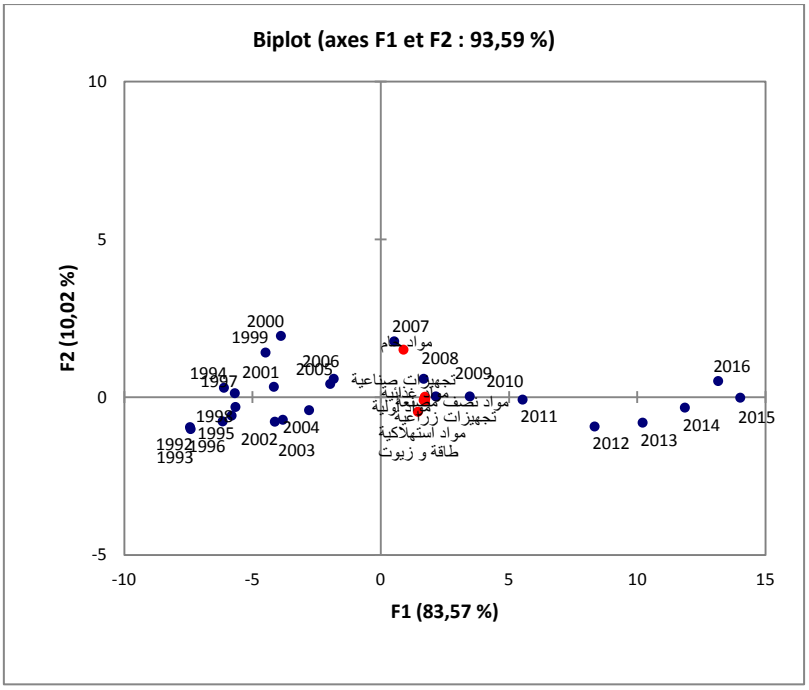

المصدر:من إعداد الطالب

نلاحظ من الشكل (III-4) أعلاه أن الأفراد تتوزع على طول المحور الأول من اليسار إلى اليمين في عدة مجموعات (مراحل) فالمرحلة الأولى و المتمثلة في الأفراد من 1992 حتى 2001 و التي تظهر بعيدة عن المتغيرات إذ تميزت هذه المرحلة بتطور ضعيف للواردات الجزائرية.

- المرحلة الثانية والتي تضم الأفراد من 2002 حتى 2006 تميزت بتطور متوسط للواردات الجزائرية.

- المرحلة الثالثة و المتكونة من الأفراد 2007، 2008 ،2009، 2010، 2011 تتميز بارتباط قوي مع كل المتغيرات خاصة الفردين 2007 و2008 وهذا ما يفسر التطور القوي والمستمر للواردات في هذه السنوات.

- المرحلة الرابعة و المتكونة من الأفراد 2012 حتى 2016 تميزت بتطور ضعيف للواردات الجزائرية خاصة سنة 2016 أين تراجعت قيمة الواردات.

المطلب الثاني: تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على محددات الواردات

إن تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على هذه المعطيات باستعمال برنامج **XL-Stat** أدى إلى النتائج التالية:

الجدول رقم(III-6): المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات (أنظر الملحق رقم 07):

المتغيرات	الانحراف المعياري	المتوسط
الواردات الكلية	1667649,062	1933404,356
الناتج الداخلي الخام	5768108,353	7953741,148
سعر الصرف	20,076	67,782
سعر النفط	34,679	50,139
معدل التغطية	51,134	151,910

المصدر:من إعداد الطالب

من خلال جدول المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات نلاحظ أن كل متوسطات المتغيرات معتبرة و هامة.

مصفوفة الارتباط:

الجدول رقم (III-7): مصفوفة الارتباط

المتغيرات	الواردات الكلية	الناتج الداخلي الخام	سعر الصرف	سعر النفط	معدل التغطية
الواردات الكلية	1	0,983	0,718	0,762	-0,312
الناتج الداخلي الخام	0,983	1	0,730	0,848	-0,160
سعر الصرف	0,718	0,730	1	0,432	0,036
سعر النفط	0,762	0,848	0,432	1	0,157
معدل التغطية	-0,312	-0,160	0,036	0,157	1

المصدر:من إعداد الطالب

من مصفوفة الإرتباط نلاحظ أن:

- المتغير الواردات الكلية يرتبط ارتباط قوي موجب مع كل من المتغيرات الناتج الداخلي الخام (0,983) و سعر الصرف (0,718) و سعر النفط (0,762)، و هذا يدل على وجود علاقة قوية بين الواردات و هذه المتغيرات و التي تعتبر كمحددات لها، كما يرتبط كذلك ارتباطا سالبا دون المتوسط مع المتغير معدل التغطية (0,312-)، وهذا ما سنثبته في الدراسة القياسية في المبحث الثاني.

- المتغير الناتج الداخلي الخام مرتبط ارتباط قوي موجب مع المتغير سعر النفط (0,848) و سعر الصرف (0,730) .

- يرتبط المتغيرين سعر الصرف و سعر النفط ارتباط موجب فيما بينها بـ(0,432).

- يظهر المتغير معدل التغطية ارتباطا سالبا ضعيفا مع جميع المتغيرات.

القيم الذاتية و نسب الجمود:

الجدول رقم (III-8): القيم الذاتية

	المحور الأول F1	المحور الثاني F2	المحور الثالث F3	المحور الرابع F4	المحور الخامس F5
القيم الذاتية	3,275	1,117	0,570	0,036	0,002
النسبة المؤية	65,506	22,331	11,396	0,727	0,040
النسبة المؤية المتصاعدة	65,506	87,837	99,233	99,960	100,000

المصدر:من إعداد الطالب

الشكل رقم (III-5): التمثيل البياني للقيم الذاتية

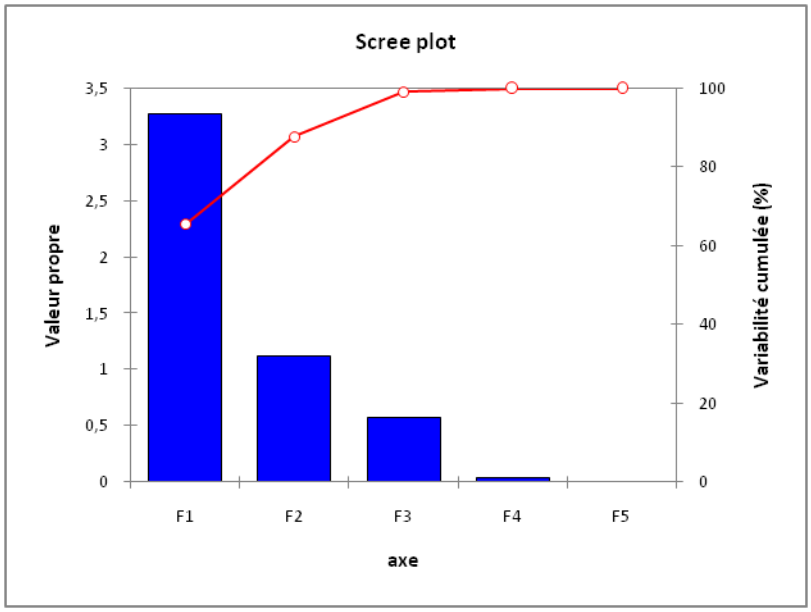

المصدر: برنامج XL-Stat

من خلال الجدول رقم (III-8) و الشكل رقم (III-5) يمكن استنتاج ما يلي:

المحور العاملي الأول أو المركبة الأساسية الأولى تمثل حوالي قيمة 65,506% من الجمود الكلي، أما المحور العاملي الثاني أو المركبة الأساسية الثانية تمثل حوالي قيمة 22,331% من الجمود الكلي فتكون نسبة التمثيل على المعلم الشعاعي في الفضاء $\mathbb{R}^2$ ذو المحورين الأول و الثاني تساوي 87,837%من قيمة الجمود الكلي و هذه النسبة كافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط على المحور الأول و الثاني حيث نسبة ضياع المعلومات لا تؤثر على تحليلنا الإقتصادي بنسبة كبيرة، لهذا نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد و متجانس ذو بعدين.

التعليق على المحورين المأخوذين F_1 و F_2 :

إحداثيات المتغيرات على المعلم F_1 ، F_2 : أنظر الملحق رقم (08)

الجدول رقم (III-9): إحداثيات المتغيرات

المتغيرات	المحور الأول	المحور الثاني
الواردات الكلية	0,976	-0,188
الناتج الداخلي الخام	0,995	-0,027
سعر الصرف	0,784	0,109
سعر النفط	0,837	0,307
معدل التغطية	-0,134	0,987

المصدر:من إعداد الطالب

الشكل رقم(III-6): التمثيل البياني للمتغيرات.

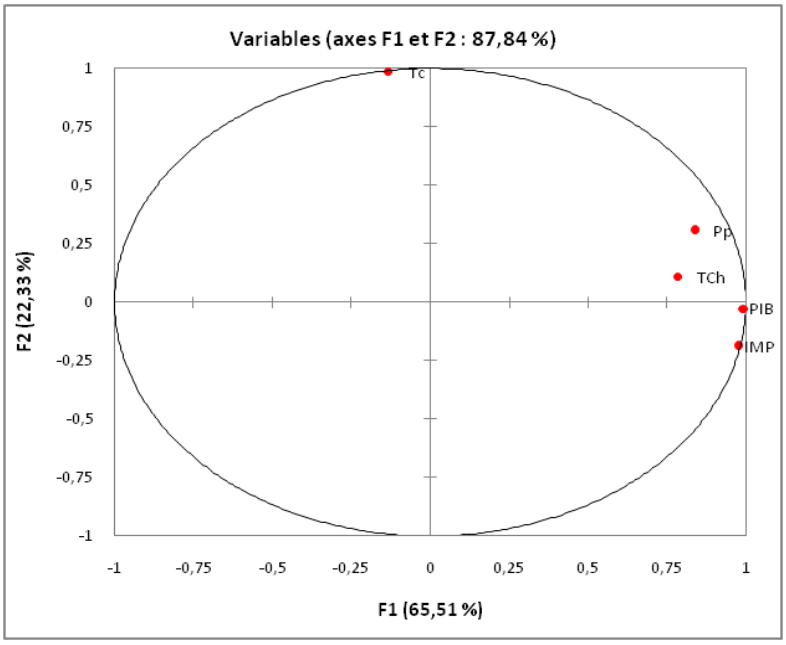

المصدر: برنامج XL-Stat

تحليل النتائج:

بالنسبة للمحور الأول:

- نلاحظ أن كل المتغيرات ممثلة بإحداثيات موجبة ما عدا المتغير معدل التغطية و هذا ما يفسر نسبة هذا المحور الكبيرة في تفسير هذه المتغيرات (65,506%).

- معظم المتغيرات مرتبطة ارتباطا قويا و موجبا ،وأقواها ارتباطا هو المتغير المتمثل في الناتج الداخلي الخام (0.995) ثم يليه متغير الواردات الكلية (0,976)، متغير سعر النفط (0,837) ، متغير سعر الصرف (0,784) و بالتالي يعتبر المحور الأول المحور الأمثل لتفسير هذه المتغيرات.

كما يرتبط المتغير معدل التغطية ارتباطا سالبا ضعيفا مع هذا المحور (-0,134).

بالنسبة للمحور الثاني:

يمثل هذا المحور نسبة (22,331%) من الجمود الكلي و هي تمثل نسبة ضعيفة في تمثيل هذه المتغيرات على عكس المحور الأول.

- يرتبط المتغير معدل التغطية ارتباطا موجبا قويا مع هذا المحور (0,987) وهو ممثل بصفة جيدة على هذا المحور.

- ترتبط المتغيرات الواردات الكلية و الناتج الداخلي الخام ارتباطا ضعيفا سالبا مع هذا المحور.

- ترتبط المتغيرات سعر الصرف و سعر النفط ارتباطا ضعيفا موجبا مع هذا المحور.

بالنسبة للمحورين الأول والثاني:

نلاحظ أن المتغيرات الواردات الكلية، الناتج الداخلي، سعر الصرف و سعر النفط مرتبطة ارتباطا قويا وموجبا مع المحور الأول و الذي يمثل نسبة (65,506%) من الجمود الكلي حيث تساهم في تكوينه وبالتالي فهي تمثل تمثيلا جيدا على المعلم، أما المتغير معدل التغطية يرتبط ارتباطا موجبا قويا مع المحور الثاني الذي يمثل نسبة (22,331%) من الجمود الكلي.

إحداثيات الأفراد على المعلم F_1 ، F_2

الجدول رقم: (III-10)إحداثيات الأفراد أنظر الملحق رقم (09)

السنوات	المحور الأول	المحور الثاني		السنوات	المحور الأول	المحور الثاني
1992	-2,691	-0,682		**2005**	-0,113	1,556
1993	-2,595	-0,945		**2006**	0,099	2,126
1994	-2,253	-1,313		**2007**	0,405	1,483
1995	-1,853	-1,224		**2008**	1,033	1,172
1996	-1,667	-0,191		**2009**	0,829	-0,627
1997	-1,624	-0,025		**2010**	1,321	0,006
1998	-1,596	-1,038		**2011**	2,091	0,597
1999	-1,341	-0,383		**2012**	2,503	0,240
2000	-1,043	1,650		**2013**	2,758	-0,306
2001	-0,946	0,754		**2014**	2,818	-0,256
2002	-0,737	0,066		**2015**	2,801	-1,780
2003	-0,671	0,535		**2016**	2,951	-1,900
2004	-0,480	0,483				

المصدر:من إعداد الطالب

الشكل (III-7): التمثيل البياني للأفراد.

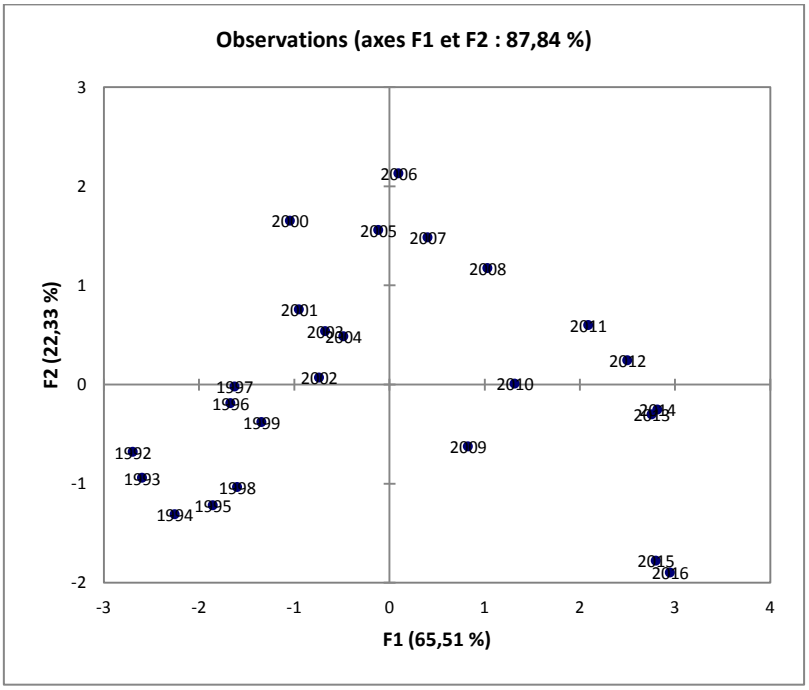

المصدر: برنامج XL-Stat

تحليل النتائج:

من خلال الجدول رقم (III-10) والشكل رقم (III-7) والجداول الخاصة بمساهمة الأفراد في تكوين المحاور % les contributions des individus انظر الملحق (10) نلاحظ أن الأفراد تتوزع في شكل مجموعات كالأتي:

- الأفراد (السنوات) من 1992 حتى 1995 و 1998 تساهم في تكوين المحور الأول بنسبة 30.57% كما تساهم في تكوين المحور الثاني بنسبة 20.26% .

- الأفراد 2003،2002،2001،1999،1997،1996 و 2004 ممثلة بشكل ضعيف على المعلم ذو المحورين F_1 ، F_2 حيث يفسرون في مجموعهم ما يقارب نسبة 11.39% من جمود المحور الأول و نسبة 04.57% من جمود المحور الثاني .

- تساهم الأفراد من 2005 حتى 2007 و الفرد 2000 بشكل كبير في تكوين المحور الثاني بنسبة 32.75% أما المحور الأول فهي ضعيفة جدا 00.80% .

- الأفراد من 2008 حتى 2014 تساهم في تكوين المحور الأول بنسبة 36.25% أما مساهمتها في تكوين المحور الثاني فهي نسبة قليلة 08.38% .

- الفردين 2015 و 2016 ممثلين بشكل جيد على المعلم إذ يساهمان في تكوين المحور الأول بنسبة 20.21% و يساهمان في تكوين المحور الثاني بنسبة 24.27% .

الشكل(III-8): التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات معا في المعلم F_1 ، F_2

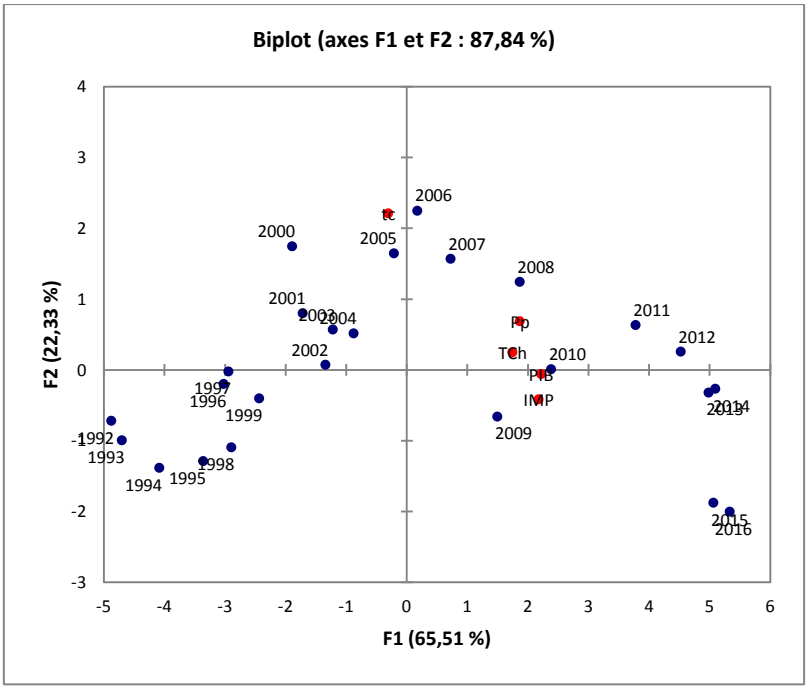

المصدر: برنامج XL-Stat

من الشكل أعلاه نخلص إلى ما يلي:

- نلاحظ أن كل المتغيرات ما عدا متغير معدل التغطية تقع في جهة اليمين من المحور الأول و هي أقرب من مجموعة الأفراد(2009 حتى 2014) و التي تساهم في تكوين المحور الأول بنسبة جيدة وهذا ما يفسر التطور الملحوظ خلال هذه الفترة خاصة سعر البترول سنة 2008 أين شهد قفزة نوعية أدت إلى زيادة الناتج الداخلي الخام و الواردات الكلية.

- كما يتضح لنا أن المتغير الناتج الداخلي الخام هو المتغير الأكثر تفسيرا للواردات و يليه المتغير سعر الصرف ثم سعر البترول. وهذا ما سبب في التقارب بين هذه المتغيرات والمتغير المتمثل في الواردات حيث هذا التقارب يفسر بدرجة الارتباط. والذي يؤكد هذا أيضا ارتباط هذه المتغيرات مع المعلم عامة حيث نجد الترابط بينها وبين المحور الأول الذي يمثل نسبة كبيرة في تفسير المعلم.

- نلاحظ أن المتغير معدل التغطية يرتبط ارتباطا قويا مع الفرد (السنة)2006 حيث شهد أعلى قيمة له قدرت ب 255.30% خلال هذه السنة.

المبحث الثاني: تقديـر دالة الواردات.

تتضمن دراستنا تقدير لدالة الواردات في الفترة الممتدة من 1992-2016 لواردات الجزائر الإجمالية، والتي تعتبر دالة لوغارتمية [1] ولتحديد الشكل العام لهذا النموذج لابد من إيجاد صيغة إجمالية للعلاقة بين هذه المتغيرات.

المطلب الأول:التعريف بالمتغيرات.

1-المتغيرات الداخلية:

دالة الواردات : حيث تعرف الواردات بأنها مجموع السلع أو الخدمات التي يتم الحصول عليها من الدولة الأجنبية نظير مقابل نقدي لتحقيق أغراض معينة من بينها تغطية احتياجات المستهلكين في الدولة المستوردة ونرمز له بـ IMP

2- المتغيرات الخارجية:

تتأثر دالة الواردات بعدة بمتغيرات حسب المختصين وأهم هذه المتغيرات: الناتج الداخلي الخام، سعر الصرف ، سعر النفط و معدل التغطية وبالتالي فالمتغيرات الخارجية في نموذجنا هذا هي:

الناتج الداخلي الخام: يعرف من منظور الإنتاج على أنه مجموع القيم المضافة لفروع الإنتاج مضافا إليها الرسم على القيمة المضافة وكذلك الحقوق والرسوم على الواردات ونرمز له بـ PIB

سعر الصرف: إن سعر الصرف المعتمد هو المعدل المتوسط لأسعار الصرف بالدولار الأمريكي، وهذا للارتباط الشديد للاقتصاد الوطني بالدولار الأمريكي بسبب العائدات البترولية، ونرمز له بـ TCH

سعر النفط: الأسعار الحقيقية للنفط الخام بالدولار الأمريكي ونرمز له بـ PP

معدل التغطية: معدل التغطية لبلد ما هو مدى تغطية إيرادات الصادرات لمدفوعات واردات هذا البلد، ويحسب هذا المعدل كما يلي: معدل التغطية =(قيمة الصادرات/ قيمة الواردات) ×100 ونرمز له بـ TC

[1] j.marc fantaine : reforme du commerce extérieur et politique de développement .1ere edition.p :265.

3- الشكل العام لنموذج الدراسة:

يكون الشكل العام للنموذج المقترح كالتالي:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \beta_3 x_{3i} + \beta_4 x_{4i} + \varepsilon_i$$

حيث: i يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات فترة الدراسة من 1992 إلى غاية 2016.

y_i : يمثل لوغاريتم قيمة الواردات $Ln(IMP)$

x_{1i}: يمثل لوغاريتم قيمة الناتج الداخلي الخام $Ln(PIB)$

x_{2i}: يمثل لوغاريتم سعر الصرف $Ln(TCH)$

x_{3i}: يمثل لوغاريتم سعر النفط $Ln(PP)$

x_{4i}: يمثل لوغاريتم معدل التغطية $Ln(TC)$

المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة.

عند تقديرنا لدالة الواردات بدلالة المتغيرات المفسرة x_{1i} ، x_{2i}، x_{3i}، x_{4i} باستعمال طريقة المربعات الصغرى و بالإستعانة ببرنامج Eviews تحصلنا على النتائج التالية كما يوضحها الملحق رقم (11) :

$$y_i = 3{,}176 + 0{,}630x_{1i} + 0{,}478x_{2i} + 0{,}451x_{3i} - 0{,}522x_{4i}$$

$$(2{,}54) \quad (5{,}16) \quad (3{,}59) \quad (4{,}38) \quad (-9{,}12)$$

$$R^2 = 0{,}9975 \qquad R^2_{adj} = 0{,}9970 \qquad DW = 1{,}57 \qquad F_c = 1999{,}82$$

1- التقييـــم الإحصائـي للنموذج :

المعنوية التفسيرية:

لدينا قيمة معامل التحديد $\mathbf{R^2 = 0,9975}$ تدل على أن القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جدا أي أن المتغيرات المستقلة (x_i) تفسر المتغير التابع (y_i) بنسبة 99 % ، أما الباقي والذي يمثل حوالي أقل من 01 % مفسر بعوامل أخرى وتدخل ضمن المتغيرة العشوائية.

المعنويــة الجزئيــة للنموذج:

لدينا قيمة *student* الجدولية $t_t(20) = 2,08$ عند مستوى معنوية 5%

اختبار معنوية $\hat{\beta}_0$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 2,54$ أكبر من $2,08$ فإن المعلمة المقدرة تختلف معنويا على الصفر أي أن مقدار الثابت مختلف معنويا على الصفر.

اختبار معنوية $\hat{\beta}_1$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 5,16$ أكبر من $2,09$ فإن المعلمة المقدرة تختلف معنويا على الصفر.

اختبار معنوية $\hat{\beta}_2$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 3,59$ أكبر من 2.09 فإن المعلمة المقدرة تختلف معنويا على الصفر.

اختبار معنوية $\hat{\beta}_3$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 4,38$ أكبر من $2,08$ فإن المعلمة المقدرة تختلف معنويا على الصفر.

اختبار معنوية $\hat{\beta}_4$: كون الإحصائية المحسوبة $|t^*_{calcul}| = 9,12$ أكبر من $2,08$ فإن المعلمة المقدرة تختلف معنويا على الصفر.

المعنويــة الكليــة للنموذج:

باستخدام اختبار Fisher

بمقارنة قيمة Fisher المحسوبة $F_c = 1999,82$ مع قيمة Fisher المجدولة $F_{0,05}(4; 20) = 2,866$

نجد أن: $F_c > F_t$ ، وعليه فإن معالم النموذج ككل تختلف معنويا عن الصفر أي المتغيرات المفسرة لها أثر معنوي على الواردات.

اختبار Durbin-Watson:

من جدول القيم الحرجة لـ Durbin-Watson نجد $\begin{cases} d_1 = 0.953 \\ d_2 = 1.886 \end{cases}$

كما لدينا قيمة DW= 1,57

حيث تقع في منطقة $d_2 > DW > d_1$ أي $1,767 > 1,57 > 1,038$

وهي منطقة للشك في وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

اختبار Breusch –Godfrey Correlation LM Serial : حيث يسمح للكشف عن الإرتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثانية $p = 2$ ومقارنته مع اختبار $\chi^2(2)$

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ \mathrm{H}_1 : \rho \neq 0 \end{cases}$$

H_0 : لا يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء

H_1 : يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء

من الملحق رقم (12) نجد أن: $\begin{cases} LM = 3.85 \\ \chi^2(2) = 5{,}99 \end{cases}$

أي: $\chi^2(2) = 5{,}99 > L = 3.85$ ومنه نقبل الفرضية H_0 و التي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين الأخطاء.

دراسة تجانس تباين الأخطاء:

من أجل دراسة تجانس تباين الأخطاء نستعمل اختبار **ARCH** إذ يعتبر من أحسن الإختبارات حيث نجد قيمة مضاعف لاغرانج $LM = n * R^2$ ونقارنه مع $\chi^2(p)$ حيث:

n: يمثل عدد المشاهدات

R^2 : معامل التحديد

$$\begin{cases} H_0 : v(x) = \delta^2 I_n \\ \mathrm{H}_{1:} v(x) = \delta^2 \Omega \end{cases} /\text{matrice diagonale et } \Omega \neq I_n$$

من الملحق رقم (13) نجد أن:

من أجل *p=1* نجد أن قيمة *LM=0,29* و $\chi^2(1) = 3.84$

من أجل *p=2* نجد أن قيمة *LM=1,23* و $\chi^2(2) = 5.99$

وهكذا من أجل كل p نجد أن قيمة مضاعف لاغرانج LM دوما أصغر من قيمة $\chi^2(p)$ وبالتالي نقبل الفرضية $H_0: v(x) = \delta^2 I_n$ أي فرضية تجانس تباين الأخطاء.

الإرتباط الخطي بين المتغيرات: من خلال مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات الموضحة في الملحق رقم (14) نجد أن $R^2 = 0,9975$ دوما أكبر من معاملات الإرتباط بين المتغيرات وبالتالي ليس هناك ارتباط خطي بين المتغيرات.

إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:

يعتمد اختبار Jarque-Bera على الفرضية التالية:

H_0 : البواقي تتبع قانون التوزيع الطبيعي

H_1 : البواقي لا تتبع قانون التوزيع الطبيعي

من الملحق رقم (15) نلاحظ أن إحصائية *Jarque-Bera = 1,25* أصغر من قيمة $\chi^2(2) = 5.99$ و بالتالي فالبواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

من خلال النتائج السالفة الذكر نستنتج أن النموذج مقبول إحصائيا.

2- التقييم الإقتصادي للنموذج:

تعتبر دالة الواردات دالة لوغاريتمية وأصلها دالة أسية فمعاملات المتغيرات المفسرة للواردات تمثل مرونات هذه المتغيرات أي أنه: $E = \frac{\Delta Y}{\Delta X} \times \frac{X}{Y}$

حيث: Y : المتغير التابع.

X : المتغيرات المفسرة.

من خلال النتائج نلاحظ أن:

1- مرونة PIB بالنسبة للواردات: $E_{\text{IMP}}^{\text{PIB}} = 0.630$ ، مرونة موجبة وهذا ما يفسر العلاقة الطردية بين الواردات والناتج الداخلي الخام أي كلما تغير هذا الأخير بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى ينتج عنه تغير الواردات الكلية بـ 0.630 و هذه العلاقة غير مقبولة من الناحية الإقتصادية لكن مثل حالة الجزائر فهي

مقبولة نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على إنتاج المحروقات الأمر الذي يدفعها إلى عمليات الإستيراد لتلبية حاجيات السكان من السلع الأجنبية.

2- مرونة TCH بالنسبة للواردات: $E_{\mathrm{IMP}}^{TCH} = 0{,}478$ مرونة موجبة وهذا ما يفسر العلاقة الطردية بين الواردات وسعر الصرف أي كلما تغير هذا الأخير بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى ينتج عنه تغير الواردات الكلية بـ $0{,}478$ وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية إذ أن ارتفاع أسعار الصرف الأجنبية (انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل ارتفاع قيمة العملات الأجنبية) تجعل الواردات من السلع و الخدمات أكثر تكلفة.

3- مرونة PP بالنسبة للواردات: $E_{\mathrm{IMP}}^{PP} = 0{,}451$ مرونة موجبة وهذا ما يفسر العلاقة الطردية بين الواردات وسعر النفط أي كلما تغير هذا الأخير بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى ينتج عنه تغير الواردات الكلية بـ $0{,}451$ و هي مقبولة من الناحية الإقتصادية خاصة و أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية.

4- مرونة TC بالنسبة للواردات: $E_{\mathrm{IMP}}^{TC} = -0{,}522$ مرونة سالبة وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بين الواردات ومعدل التغطية أي كلما تغير هذا الأخير بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى ينتج عنه تغير الواردات الكلية بـ $0{,}451$ و هي مقبولة من الناحية الإقتصادية.

قيمة الحد الثابت تساوي $3{,}17$ و التي تدل على أنه في حالة ما إذا كانت كل المتغيرات المفسرة منعدمة تكون الواردات الجزائرية عند حدود $3{,}17$ مليون دينار.

ومن خلال النتائج السالفة يكتب النموذج على الشكل التالي:

LIMP =3.176 +0.630*LPIB + 0.478*LTCH + 0.451*LPP - 0.522*LTC

خلاصة الفصل:

تبين لنا من خلال تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على الواردات حسب مجاميع الاستعمال بمعرفة نوعية الواردات الأكثر أهمية و التي تمثلت في مواد التجهيز الصناعية و كذلك المواد نصف المصنعة و هذا نظرا للسياسة التنموية التي تتبعها الجزائر و التي تتطلب هذا الصنف من الواردات.

من جهة أخرى سمح لنا تطبيق الطريقة على محددات الواردات و المتمثلة في الناتج الداخلي الخام، سعر النفط،سعر الصرف و معدل التغطية بمعرفة نوع العلاقة التي تربط الواردات مع هذه المحددات.

كما مكنتنا الدراسة القياسية للواردات الجزائرية من خلال النموذج المقترح بأن المتغيرات (محددات الواردات) و المتمثلة في الناتج الداخلي الخام، سعر النفط، سعر الصرف و معدل التغطية تفسر سلوك الواردات الجزائرية.

الخـــــاتمة
العـــــامة

الخـــاتمة:

حاولنا في هذا الموضوع الذي هو تحت عنوان دراسة تحليلية قياسية للواردات الجزائرية خلال الفترة 1992-2016 الإلمام بالواردات الجزائرية من حيث التحليل و معرفة المحددات ولهذا قمنا بصياغة الإشكالية كما ذكرنا سابقا في المقدمة العامة للبحث والتي جاءت كما يلي: ما هي محددات دالة الواردات في الجزائر؟
و على ضوء هذه الإشكالية ارتأينا أن نقسم موضوع البحث إلى ثلاثة فصول فصلين نظريين، وفصل تطبيقي، حيث تحدثنا في الفصل الأول و بشكل مختصر عن قطاع التجارة الخارجية بصفة عامة و النظريات المتعلقة بها وكذلك السياسات التجارية المطبقة في مجال التجارة الدولية.
أما فيما يتعلق بالفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى تطور سياسة الاستيراد في الجزائر حيث عرفت السياسة الاستيرادية عدة تغيرات من الاحتكار التام خلال السبعينات و الثمانينات إلى التحرير التام منذ سنة 1994 و الذي تم ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر حيث أعطت هذه الإصلاحات مكانة أكبر للسوق و القطاع الخاص وهذا بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية بغرض تشجيع المنافسة و توسيع نطاق تدخل القطاع الخاص ، كما واجهت عملية التحرير في البداية ثلاثة قيود ضخمة وهي : قيود خارجية تتمثل ديون خارجية جد مرتفعة، قيود هيكلية متعلقة بالعرض و القيد الاجتماعي المتمثل في عدم التوازن الاجتماعي الذي يظهر بالأخص في العمل.

و تطرقنا كذلك في هذا الفصل إلى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إذ يعتبر هذا الأخير الممون الاقتصادي الأول للجزائر حيث تتدفق أغلب الواردات الجزائرية من بلدان الاتحاد الأوروبي إذ بلغت حوالي 59.23 % من إجمالي الواردات سنة 2001 وكان هذا الاتفاق لعدة أسباب منها القرب الجغرافي بين الجزائر و دول الإتحاد و بالتالي تخفيض تكاليف النقل و رغبة الجزائر في الاستفادة من المزايا التي قد يوفرها عقد الشراكة على كل المستويات.

كما تحدثنا في هذا الفصل عن سعي الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و ذلك من خلال تقديم مذكرة تشرح فيها السياسة التجارية و الوضعية الاقتصادية ، كما أبرزنا انعكاسات الانضمام على قطاعات الاقتصاد الجزائري بما فيه قطاع الواردات.

وبالنسبة للفصل الثالث والذي يمثل الجانب التطبيقي للبحث توصلنا فيه إلى النتائج التالية :

- ميزنا مرحلتين لتطور الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة : المرحلة الأولى تبدأ من سنة 1992 إلى غاية سنة 1999 حيث تميزت بقيم ضعيفة للواردات الكلية مع تطور ضعيف بالرغم من التحرير الفعلي لعمليات الاستيراد الذي تم مع مطلع سنة 1994 و هذا بسبب حالة الانكماش الاقتصادي التي كان يمر بها و التي تعود لعدة أسباب منها ارتفاع نسبة الديون و خدمات الديون، تدهور قيمة الدينار الجزائري، انخفاض أسعار النفط كما تزامنت هذه المرحلة بتدهور الوضع الأمني و الذي أثر سلبا على التنمية الاقتصادية.

أما المرحلة الثانية تبدأ من سنة 2000 إلى غاية سنة 2016 و هي مرحلة الإنعاش الاقتصادي في عدة ميادين و هذا بعد تحسن الوضع الأمني و جلب الاستثمارات الأجنبية و ارتفاع أسعار النفط، حيث شهدت هذه المرحلة تطورا ملحوظا للواردات الكلية خاصة واردات مواد التجهيز الصناعية و كذلك المواد نصف المصنعة و هذا نظرا للسياسة التنموية التي تتبعها الجزائر و التي تتطلب هذا الصنف من الواردات ، كما عرفت هذه المرحلة في نهايتها سنة 2016 تراجعا طفيفا و الذي كان سببه التدهور المفاجئ لأسعار النفط وسياسة التقشف التي انتهجتها الجزائر.

– من خلال الدراسة القياسية التي أجريت على النموذج المقترح و المتكون من متغير تابع الممثل في الواردات الكلية الجزائرية و متغيرات مفسرة لهذه الواردات و المتمثلة في الناتج الداخلي الخام، سعر النفط، سعر الصرف و معدل التغطية توصلنا إلى أن هذه المتغيرات تعتبر محددات للواردات الجزائرية بالرغم من مخالفة بعض النتائج للنظرية الاقتصادية وهذا ما يفسر بميزة الاقتصاد الجزائري إذ يعتبر اقتصادا هشا وذلك لارتباطه بشكل كبير بأسعار النفط و تأثره بتذبذبات سعر الدولار الأمريكي.

و من خلال هذه النتائج يمكن إعطاء جملة من التوصيات:

- العمل على زيادة الإنتاج كما و نوعا للتقليص من استيراد السلع خاصة الغذائية و سلع التجهيز.
- ترقية الصادرات خارج المحروقات و ذلك من أجل إمكانية تغطية الواردات خاصة أثناء الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط كأزمة سنة 1986 و سنتي 2015 و 2016.
- تنويع مصادر الاستيراد (الشركاء الاقتصاديين) للاستفادة من أسعار المواد المستوردة.
- العمل بنفس العملة في التجارة الخارجية حتى لا تواجه الجزائر الفرق بين العملتين خاصة في حالة انخفاض الدولار أمام الأوردو لأن أغلب الصادرات الجزائرية مقومة بالدولار الأمريكي أما الواردات فمقومة بالأورو إذ يعتبر الإتحاد الأوربي أهم شريك اقتصادي.
- زيادة حجم التبادل التجاري مع الدول العربية.
- إعطاء أهمية كبرى للبحوث العلمية ، وتكوين إطارات ورفع مستوى اليد العاملة الجزائرية.
- ضرورة الاسترشاد بطرق التحليل الإحصائي و النماذج الاقتصادية القياسية في بناء السياسة التجارية والاقتصادية.

المراجـــــع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- أحمد جامع ،" العلاقات الإقتصادية الدولية"،دار النهضة العربية، القاهرة ، 1987.
- جودة عبد الخالق، "الاقتصاد الدولي من مزايا نسبية إلى التبادل المتكافئ"، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، 1992.
- حاتم سامي عفيفي، " التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم"،ط (1)، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1991.
- رشاد العصار، عليان الشريف " التجارة الخارجية"، (ط (1)، عمان، دار المسيرة للنشر، 2000).
- زكرياء أحمد نصر،" العلاقات الإقتصادية الدولية"، القاهرة، 1966.
- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية " الفتح الإسكندرية"،2002
- زينب حسين عوض الله،، العلاقات الاقتصادية الدولية "، الفتح الإسكندرية، 2002.
- سامي عفيفي حاتم ، "محاضرات في إدارة التجارة الخارجية "، الجزء الأول ، الدار المصرية اللبنانية، 1986.
- سامي عفيفي حاتم ، "محاضرات في إدارة التجارة الخارجية" ، الجزء الثاني ، الدار المصرية اللبنانية، 1986.
- سعيد النجار ،" التجارة الدولية" ، الطبعة الثانية، القاهرة ، 1964.
- صلاح الدين نامق ، "مقدمة في التجارة الخارجية"، النهضة العربية ، القاهرة.
- ضياء مجيد الموسوي، "العولمة واقتصاد السوق" ، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2003.
- ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق، «، ط1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر»،2003.
- طالب محمد عوض، التجارة الدولية، نظريات و سياسات ، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى،1995
- عادل أحمد حشيش ،"العلاقات الإقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2000
- عاطف السيد، "الجات و العالم الثالث"، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2003 .
- عاطف السيد، الجات و العالم الثالث، مجموعة النيل العربية ، القاهرة،2003 .
- عبد الجابر خلاف، "القيود الجمركية و تطور التجارة الخارجية"، دار الهنا للطباعة ، حوالي 1975.
- عبد الرحمان يسري أحمد، "الاقتصاديات الدولية"، (القاهرة، الدار الجامعية للطبع و النشر، 2001).
- عبد المطلب عبد الحميد، إتجاهات الإستثمار من أجل التصدير في المناطق الحرة المصرية في ظل التحولات الإقتصادية العالمية، مداخلة في المؤتمر إدارة الإستثمار و التصدير ، أهم تحديات القرن 21 ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة، أكتوبر ،1996 .

- عبد المطلب عبد الحميد،" إتجاهات الإستثمار من أجل التصدير في المناطق الحرة المصرية في ظل التحولات الإقتصادية العالمية"، مداخلة في المؤتمر إدارة الإستثمار و التصدير، أهم تحديات القرن 21 ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة، أكتوبر، 1996.
- عبد المطلب عبد الحميد،" السياسات الإقتصادية (تحليل كلي)" ، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2002.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، "الإقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)"،دار المسيرة النشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2007 .
- علي عبد الفتاح أبو شرار، "الإقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)"،دار المسيرة النشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2007 .
- محمد زكي الشافعي، "مقدمة العلاقات الإقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، 1973.
- محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، "أساسيات علم الإقتصاد"، الدار الجامعية، 1985.
- محمود يونس، "الاقتصاد الدولي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.

الرسائل الجامعية:

- بوشايب حسينة، "واقع و آفاق التجارة الخارجية في ظل التحولات المعاصرة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- محمد حشماوي، "التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينيات"، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1993.

المراسيم و القوانين :

- الجزائر: الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر،1989 ،ص210-ص211.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، اتفاقيات واتفاقات دولية، العدد 31، السنة 42، السبت 21 ربيع الأول عام 1426هـ الموافق 30 أبريل 2005، المطبعة الرسمية، الجزائر.
- البيان الذي تم إقراره خلال المؤتمر الأورو -متوسطي ، ببرشلونة 27 و 28 نوفمبر1995 .
- القرار الوزاري الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 1994 ، المحدد لطرق ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي.
- القرار رقم 16 بتاريخ 25 ديسمبر 1994 ، المؤسس لتصريح المسبق للبضائع القادمة من بعض الدول، المنشور التطبيقي الصادر بتاريخ 24 جانفي 1995 ، الخاص بالقرار الصادر بتاريخ 25 ديسمبر 1994 ووزارة التجارة الخارجية الصادرة بتاريخ 13 فيفري 1995 المتعلقة بالتصريح المسبق للاستيراد.
- المنشور رقم 12 في 1995/01/12.

- الجريدة الرسمية رقم 36 لسنة 1988، المرسوم 88-167 المؤوخ في1988/09/06.

المراجع باللغة الفرنسية:

الكتب:

- Alain BARRERE, Economie et institutions financières, DALLOZ, Paris, 1965
- ALAIN SAMEUELSON, économie internationale contemporaine, Série d'économie en plus, OPU, 1993.
- J.J.Johnston «Econometric Methods», International Student Edition, p16, USA.
- j.marc fantaine : reforme du commerce extérieur et politique de développement .1ere edition.p265
- Nachida M'hamsadji.Bouzidi, " 5 Essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne" , (Alger ,ENAG ,1998).
- Nachida,M.HAMSADJI. M.Bouzidi," le Monopole de l'état le commerce Extérieur l'expérience algérienne 1974-1984 m", (Alger, OPUP1988),

المراسيم و القوانين :

- Journal Officiel, ON, 18 du 25/02/1969, P 138 ordonnance NG , 96, 8 du 21/02/1969.
- J.O .NG du 30/03/1971 P 311, Ordonnance NO, 71, 13 du 17/03/1971.
- Instruction N°55-95 du 6 septembre 1994, rendent applicables aux artisans les dispositions de l'instruction N°20-94 du 12 avril 1994 financières de opération d'importation.
- Instruction N°222 du 6 mai 1995, Ministère du commerce.
- El Hadi MAKBOUL, coopération union européenne- Algérie: quelles perspectives?, Revue du CENEAP N°24, Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement, Alger, 2002, p50.
- MEBTOUL , implications d'adhésion à la zone de libre échange, liberté économie, N° 155 du 23 décembre 2001 au 01 janvier 2002.
- La Banque d'Algérie : Média BANK, le journal interne de la banque d'Algérie , N°56, oct/nov.

مواقع الأنترنت:

-WWW.ONS.DZ

-WWW.CNIS.DZ

- WWW.bank-of-algeria.dz

الملاحـــــق

الملحق رقم (01): تطور الواردات الجزائرية حسب المجموعات السلعية بالمليون دينار جزائري

السنوات	مواد غذائية	طاقة و زيوت	مواد أولية	مواد خام	مواد نصف مصنعة	تجهيزات زراعية	تجهيزات صناعية	مواد استهلاكية	مجموع الواردات
1992	46916,7	2699,7	11899,3	1820,7	43347,5	1148,7	54851,2	25863,3	188547,1
1993	50787,4	2908,3	12303,6	1586,8	48391,4	1291,9	59879,2	27885,9	205034,5
1994	102238,3	2017,7	20127,8	6950,9	74124,2	1005	93193	40485,5	340142,4
1995	131282,5	5608,3	34094,7	3547,9	113111,8	1963,2	140081,5	83502,6	513192,5
1996	142451,5	6036,8	24515,5	2760,3	97929,6	2241,7	165534,7	56855,4	498325,5
1997	146859	7629,6	22475,7	6350,2	90292,5	1236,1	163549,9	63186,9	501579,9
1998	148780,8	7394,9	27103	4626,9	101162,5	2531	183290	77469,6	552358,7
1999	153730,2	10247,9	19591,5	11660,5	103095,6	4832,1	214499,9	93015,3	610673
2000	181777,3	9725	18386,6	13810,4	124573	6395,7	230963,6	104794,1	690425,7
2001	184024,2	10707,9	29268,1	7462,6	143896,6	11983,7	264818,3	112701	764862,4
2002	218391,4	11551,7	41569,2	3119,6	186183,1	11812,6	352501,7	131910,5	957039,8
2003	207283,7	8795	49996,2	3350,6	221100,7	9958,5	383509,4	163447,3	1047441
2004	259428,6	12082,5	51471,3	4711,9	262313	11999,9	512186,5	200206,1	1314400
2005	263207,8	15536,5	47002	8101,1	299932,8	11723,1	620175,1	227966,4	1493645
2006	276026,2	17748,4	52448,7	8779	358387,2	6968,2	619446,4	218736,9	1558541
2007	343661,3	22494,8	78013,6	13880,7	492874,5	10137	695517,9	260249,4	1916829
2008	507947,5	38460	81115,6	9409,5	652452,7	11269,7	988340,8	283037,6	2572033
2009	425967,7	39861,5	79937,6	7262,4	738552,8	16926	1210591	335706,5	2854805
2010	450807,5	71100,4	96987,2	7851,5	751436,3	25405,8	1282234	325985	3011808
2011	717688,1	84777,4	121969,7	7925,4	778557	28195,7	1323143	380245,6	3442502
2012	696707,6	384249,5	135091	7560,7	824361,8	25573,6	1358311	472217	3904072
2013	760514,7	348147,8	138155,4	7989,6	897861,7	40320,7	1581371	594187,4	4368548
2014	886659,4	231946,1	143251,1	9083,8	1035449	52990,8	1527698	832629,8	4719708
2015	935771,2	238684,2	145960	10722,6	1208774	66704,6	1715281	871562,1	5193460
2016	900259	141420	158924,3	11777,7	1256930	54850	1685102	905872	5115135

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم (02): تطور المؤشرات الإقتصادية المستخدمة في الدراسة كما هو موضح في الجدول

خلال الفترة 1992-2016.

السنـوات	قيمة الناتج الداخلي الخام بالمليون دينار	معدل التغطية (الصادرات /الواردات) * 100 (%)	السعر المتوسط السنوي للنفط بالدولار الأمريكي	سعر الصرف دج مقابل دولار امريكي
1992	1 074 695,80	132,07	16,00	21,87
1993	1 189 724,90	116,83	17,80	23,35
1994	1 487 403,60	95,35	16,30	35,03
1995	2 004 994,70	97,13	17,60	47,65
1996	2 570 028,90	148,66	21,70	54,75
1997	2 780 168,00	157,85	19,50	57,68
1998	2 830 490,70	106,61	12,70	58,74
1999	3 238 197,50	137,64	17,80	66,57
2000	4 123 513,90	240,03	28,50	75,26
2001	4 227 113,10	193,54	24,80	77,26
2002	4 522 773,30	156,86	25,50	79,68
2003	5 252 321,10	181,59	29,30	77,39
2004	6 149 116,70	177,83	38,66	72,06
2005	7 561 984,30	229,07	54,64	73,36
2006	8 514 838,80	255,30	65,85	72,65
2007	9 366 562,20	219,85	74,95	69,38
2008	11 090 022,20	198,09	98,32	64,58
2009	10 034 255,00	117,26	62,25	72,63
2010	12 049 493,00	143,89	80,20	74,39
2011	14 588 531,90	164,20	112,90	72,85
2012	16 208 698,40	147,66	111,00	77,55
2013	16 650 180,60	121,38	109,50	79,38
2014	17 242 544,80	130,21	100,20	80,56
2015	16 591 875,30	67,04	53,10	100,46
2016	17 494 000,00	61,80	44,40	109,47

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات؛ الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر

الملحق رقم (03):

Statistiques descriptives :

Variable	Obs.	Obs. avec données manquantes	Obs. sans données manquantes	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
مواد غذائية	25	0	25	46916,70	935771,20	365566,78	285876,59
طاقة و زيوت	25	0	25	2017,70	384249,50	69273,28	111223,93
مواد أولية	25	0	25	11899,30	158924,30	65666,35	48765,03
مواد خام	25	0	25	1586,80	13880,70	7284,13	3496,92
مواد نصف مصنعة	25	0	25	43347,50	1256930,00	436203,65	392377,13
تجهيزات زراعية	25	0	25	1005,00	66704,60	16778,61	18553,81
تجهيزات صناعية	25	0	25	54851,20	1715281,00	697042,78	585580,30
مواد استهلاكية	25	0	25	25863,30	905872,00	275588,77	266289,29

الملحق رقم (04):

Coordonnées des variables :

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8
مواد غذائية	0,992	-0,029	-0,034	-0,025	-0,075	-0,070	-0,061	0,000
طاقة و زيوت	0,830	-0,271	0,486	0,045	0,017	0,011	-0,003	0,004
مواد أولية	0,983	-0,079	-0,018	-0,125	-0,078	-0,011	0,070	-0,001
مواد خام	0,515	0,846	0,138	0,018	0,002	-0,003	0,005	0,000
مواد نصف مصنعة	0,984	0,000	-0,119	-0,106	0,032	0,050	-0,015	0,051
تجهيزات زراعية	0,954	-0,065	-0,139	0,243	0,056	-0,059	0,027	0,010
تجهيزات صناعية	0,976	-0,027	-0,062	-0,181	0,091	-0,010	-0,006	-0,037
مواد استهلاكية	0,976	-0,016	-0,114	0,154	-0,039	0,093	-0,013	-0,026

الملحق رقم (05):

Coordonnées des Observations:

Observation	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8
1992	-2,867	-1,072	-0,067	0,178	0,085	0,094	-0,034	0,066
1993	-2,858	-1,139	-0,090	0,171	0,082	0,094	-0,042	0,069
1994	-2,356	0,321	0,248	0,141	-0,033	0,013	0,017	0,070
1995	-2,241	-0,666	-0,064	0,029	-0,188	0,079	0,079	0,039
1996	-2,378	-0,869	-0,093	0,040	-0,065	-0,011	-0,078	0,029
1997	-2,195	0,124	0,195	0,086	-0,067	-0,004	-0,080	0,005
1998	-2,186	-0,367	0,025	0,073	-0,087	0,009	-0,036	-0,007
1999	-1,730	1,566	0,512	0,299	0,072	-0,046	-0,032	-0,024
2000	-1,497	2,152	0,612	0,374	0,092	-0,097	-0,072	-0,001
2001	-1,607	0,353	0,050	0,380	0,096	-0,174	0,056	0,025
2002	-1,588	-0,879	-0,328	0,150	-0,015	-0,148	0,058	-0,015
2003	-1,468	-0,818	-0,362	0,028	-0,100	0,005	0,151	-0,041
2004	-1,076	-0,478	-0,355	0,020	-0,040	-0,030	0,058	-0,117
2005	-0,756	0,449	-0,139	0,016	0,111	0,049	-0,012	-0,181
2006	-0,702	0,638	-0,038	-0,235	-0,013	0,156	-0,038	-0,092
2007	0,212	1,957	0,171	-0,337	-0,193	0,110	0,230	0,060
2008	0,655	0,633	-0,244	-0,723	-0,128	-0,006	-0,249	0,067
2009	0,836	0,011	-0,581	-0,689	0,335	0,208	-0,120	-0,010
2010	1,349	0,015	-0,435	-0,557	0,402	-0,064	0,194	0,041
2011	2,147	-0,097	-0,499	-0,646	-0,223	-0,477	-0,028	-0,006
2012	3,231	-1,049	1,810	-0,425	-0,102	0,092	0,017	0,058
2013	3,957	-0,922	1,150	-0,025	0,151	-0,052	0,041	-0,094
2014	4,595	-0,386	-0,166	0,558	-0,185	0,063	-0,093	-0,095
2015	5,428	-0,031	-0,359	0,818	0,219	-0,119	-0,046	0,116
2016	5,094	0,557	-0,952	0,275	-0,208	0,254	0,059	0,038

الملحق رقم (06):

Contributions des observations (%):

Observation	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8
1992	4,919	5,737	0,058	0,871	1,114	1,791	0,467	3,631
1993	4,886	6,480	0,107	0,810	1,041	1,786	0,697	3,939
1994	3,321	0,513	0,805	0,548	0,165	0,036	0,110	4,093
1995	3,005	2,216	0,054	0,024	5,442	1,249	2,549	1,247
1996	3,383	3,769	0,113	0,045	0,650	0,023	2,476	0,679
1997	2,882	0,076	0,494	0,202	0,684	0,003	2,573	0,022
1998	2,858	0,672	0,008	0,147	1,178	0,016	0,517	0,042
1999	1,790	12,244	3,412	2,474	0,805	0,429	0,410	0,480
2000	1,340	23,107	4,886	3,853	1,306	1,885	2,121	0,000
2001	1,545	0,622	0,033	3,979	1,420	6,129	1,247	0,526
2002	1,508	3,855	1,404	0,621	0,035	4,403	1,361	0,181
2003	1,289	3,340	1,710	0,022	1,531	0,005	9,219	1,378
2004	0,692	1,140	1,640	0,011	0,247	0,176	1,372	11,424
2005	0,342	1,004	0,252	0,007	1,881	0,490	0,054	27,220
2006	0,295	2,029	0,019	1,529	0,026	4,902	0,595	6,961
2007	0,027	19,112	0,381	3,128	5,711	2,448	21,296	2,998
2008	0,257	2,000	0,774	14,409	2,505	0,007	24,992	3,726
2009	0,418	0,001	4,404	13,113	17,278	8,682	5,818	0,077
2010	1,089	0,001	2,464	8,546	24,927	0,822	15,219	1,370
2011	2,758	0,047	3,248	11,511	7,648	45,834	0,325	0,030
2012	6,247	5,489	42,673	4,973	1,594	1,712	0,121	2,776
2013	9,367	4,247	17,226	0,018	3,517	0,541	0,673	7,390
2014	12,629	0,744	0,360	8,597	5,251	0,802	3,509	7,489
2015	17,627	0,005	1,681	18,477	7,364	2,836	0,856	11,116
2016	15,526	1,550	11,796	2,084	6,680	12,992	1,419	1,204

الملحق رقم (07):

Statistiques descriptives :

Variable	Obs	Obs. avec données manquantes	Obs. sans données manquantes	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
	25	0	25	188547,100	5193460,000	1933404,356	1667649,062
	25	0	25	1074695,800	17494000,000	7953741,148	5768108,353
	25	0	25	21,872	109,470	67,782	20,076
	25	0	25	12,700	112,900	50,139	34,679
	25	0	25	61,804	255,303	151,910	51,134

الملحق رقم (08)

Coordonnées des variables :

	F1	F2	F3	F4	F5
الكلية الواردات	0,976	-0,188	-0,031	-0,103	-0,028
الناتج الداخلي الخام	0,995	-0,027	-0,070	-0,060	0,034
سعر الصرف	0,784	0,109	0,607	0,075	-0,002
سعر النفط	0,837	0,307	-0,439	0,111	-0,007
معدل التغطية	-0,134	0,987	0,061	-0,064	-0,002

الملحق رقم (09)

Coordonnées des observations :

Observation	F1	F2	F3	F4	F5
1992	-2,691	-0,682	-1,167	-0,407	0,009
1993	-2,595	-0,945	-1,164	-0,256	0,020
1994	-2,253	-1,313	-0,705	0,034	0,007
1995	-1,853	-1,224	-0,221	0,210	-0,026
1996	-1,667	-0,191	0,073	0,049	-0,025
1997	-1,624	-0,025	0,242	-0,005	-0,003
1998	-1,596	-1,038	0,316	0,224	0,058
1999	-1,341	-0,383	0,591	0,217	0,022
2000	-1,043	1,650	0,912	-0,190	-0,049
2001	-0,946	0,754	0,979	0,068	-0,010
2002	-0,737	0,066	0,996	0,295	-0,018
2003	-0,671	0,535	0,864	0,078	0,013
2004	-0,480	0,483	0,458	0,019	0,008
2005	-0,113	1,556	0,293	-0,163	0,011
2006	0,099	2,126	0,098	-0,235	0,044
2007	0,405	1,483	-0,272	-0,072	0,023
2008	1,033	1,172	-0,947	0,068	-0,065
2009	0,829	-0,627	-0,122	0,117	-0,102
2010	1,321	0,006	-0,352	0,117	0,004
2011	2,091	0,597	-0,993	0,227	0,025
2012	2,503	0,240	-0,834	0,156	0,082
2013	2,758	-0,306	-0,795	0,165	-0,009
2014	2,818	-0,256	-0,592	-0,179	-0,031
2015	2,801	-1,780	0,923	-0,288	-0,081
2016	2,951	-1,900	1,418	-0,247	0,093

الملحق رقم (10)

Contributions des observations (%) :

	F1	F2	F3	F4	F5
1992	8,847	1,665	9,554	18,244	0,163
1993	8,226	3,199	9,511	7,229	0,844
1994	6,201	6,176	3,485	0,125	0,110
1995	4,193	5,363	0,343	4,837	1,349
1996	3,392	0,131	0,038	0,260	1,270
1997	3,222	0,002	0,411	0,003	0,022
1998	3,112	3,862	0,702	5,498	6,786
1999	2,196	0,526	2,454	5,175	0,956
2000	1,328	9,756	5,844	3,972	4,806
2001	1,092	2,036	6,722	0,513	0,187
2002	0,663	0,016	6,969	9,583	0,689
2003	0,550	1,024	5,237	0,668	0,323
2004	0,281	0,837	1,474	0,041	0,116
2005	0,016	8,676	0,604	2,915	0,249
2006	0,012	16,191	0,067	6,094	3,930
2007	0,200	7,874	0,519	0,569	1,058
2008	1,304	4,922	6,299	0,502	8,504
2009	0,840	1,408	0,105	1,505	20,991
2010	2,131	0,000	0,867	1,502	0,033
2011	5,341	1,279	6,926	5,684	1,279
2012	7,653	0,206	4,881	2,687	13,523
2013	9,290	0,335	4,437	3,011	0,156
2014	9,698	0,234	2,461	3,540	1,954
2015	9,582	11,348	5,975	9,115	13,253
2016	10,632	12,932	14,114	6,726	17,452

الملحق رقم (11) : نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: LIMP
Method: Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 22:58
Sample: 1992 2016
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB	0.630480	0.122044	5.166014	0.0000
LPP	0.451266	0.102827	4.388576	0.0003
LTC	-0.522215	0.057248	-9.121976	0.0000
LTCH	0.478152	0.133039	3.594089	0.0018
C	3.176466	1.247587	2.546089	0.0192

R-squared	0.997506	Mean dependent var	14.04197
Adjusted R-squared	0.997007	S.D. dependent var	1.016486
S.E. of regression	0.055608	Akaike info criterion	-2.764112
Sum squared resid	0.061846	Schwarz criterion	-2.520337
Log likelihood	39.55141	F-statistic	1999.820
Durbin-Watson stat	1.571202	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق رقم (12): نتائج اختبار Breusch –Godfrey Correlation LM Serial

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.640878	Probability	0.221506
Obs*R-squared	3.855128	Probability	0.145502

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 05/14/17 Time: 00:24
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB	0.010338	0.118769	0.087046	0.9316
LPP	-0.002592	0.099759	-0.025986	0.9796
LTC	0.018642	0.057042	0.326820	0.7476
LTCH	-0.020388	0.130109	-0.156702	0.8772
C	-0.159006	1.217478	-0.130602	0.8975
RESID(-1)	0.257830	0.225692	1.142401	0.2683
RESID(-2)	-0.391229	0.246404	-1.587757	0.1298

R-squared	0.154205	Mean dependent var	-2.96E-15
Adjusted R-squared	-0.127726	S.D. dependent var	0.050763
S.E. of regression	0.053908	Akaike info criterion	-2.771591
Sum squared resid	0.052309	Schwarz criterion	-2.430306
Log likelihood	41.64489	F-statistic	0.546959
Durbin-Watson stat	1.980218	Prob(F-statistic)	0.765948

الملحق رقم (13): نتائج اختبار ARCH

ARCH Test:

F-statistic	0.276322	Probability	0.604381
Obs*R-squared	0.297703	Probability	0.585326

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/14/17 Time: 00:33
Sample(adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.002791	0.000731	3.819565	0.0009
RESID^2(-1)	-0.111001	0.211164	-0.525663	0.6044

R-squared	0.012404	Mean dependent var	0.002515
Adjusted R-squared	-0.032486	S.D. dependent var	0.002451
S.E. of regression	0.002490	Akaike info criterion	-9.073106
Sum squared resid	0.000136	Schwarz criterion	-8.974935
Log likelihood	110.8773	F-statistic	0.276322
Durbin-Watson stat	1.817075	Prob(F-statistic)	0.604381

ARCH Test:

F-statistic	0.568735	Probability	0.575135
Obs*R-squared	1.237698	Probability	0.538564

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/14/17 Time: 00:35
Sample(adjusted): 1994 2016
Included observations: 23 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.003088	0.000914	3.379798	0.0030
RESID^2(-1)	-0.100145	0.199859	-0.501077	0.6218
RESID^2(-2)	-0.202760	0.203814	-0.994826	0.3317

R-squared	0.053813	Mean dependent var	0.002309
Adjusted R-squared	-0.040806	S.D. dependent var	0.002285
S.E. of regression	0.002331	Akaike info criterion	-9.163680
Sum squared resid	0.000109	Schwarz criterion	-9.015572
Log likelihood	108.3823	F-statistic	0.568735
Durbin-Watson stat	1.901028	Prob(F-statistic)	0.575135

الملحق رقم (14): مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات

Coefficient Covariance Matrix				
	LPIB	LPP	LTC	LTCH
LPIB	0.014895	-0.012329	0.005791	-0.015639
LPP	-0.012329	0.010573	-0.004917	0.012559
LTC	0.005791	-0.004917	0.003277	-0.006010
LTCH	-0.015639	0.012559	-0.006010	0.017699

الملحق رقم (15): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

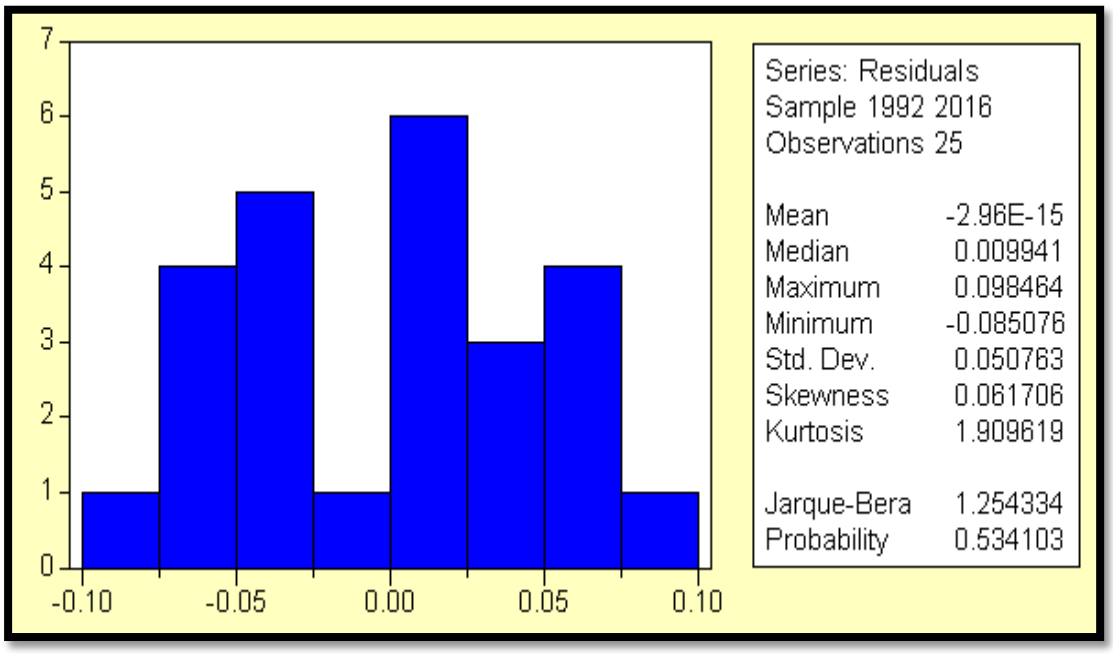

الملخص:

عرفت سياسة الإستيراد عدة تحولات بعد الإستقلال، حيث مرت بعدة مراحل انطلاقا من مرحلة تقييد التجارة الخارجية في الفترة (1963-1989) إلى غاية مرحلة التحرير الفعلي ابتداءا من 1994.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل معطيات الواردات الجزائرية خلال الفترة 1992-2016 و بناء نموذج قياسي نتوصل من خلاله إلى معرفة المتغيرات التي تفسر الواردات الجزائرية.

و انطلاقا من هذا قمنا ببناء الإشكالية الرئيسية التالية : ما هي العوامل المحددة للواردات الجزائرية ؟ و قد توصلنا بعد الدراسة إلى أن كل من المتغيرات (الناتج الداخلي الخام، سعر النفط وسعر الصرف) تعتبر كمتغيرات تفسر سلوك الواردات.

الكلمات المفتاحية :

التجارة الخاجية،الواردات، الناتج الداخلي الخام، الإقتصاد القياسي

Résumé

La politique de l'importation a connu plusieurs changements après l'indépendance elle a passé par plusieurs périodes : de la période de restriction du commerce extérieur durant (1963-1989) jusqu'à la période de libération complète à partir de 1994.

L'objectif de cette étude est d'analyse les données des importations algériennes durant la période 1992-2016 par la composition d'un modèle économétrique qui nous permettra de déterminer les variables explicatives des importations de l'Algérie.

Notre problématique est la suivante : quelle sont les facteurs qui déterminent les importations de l'Algérie?

Nous somme parvenus, après l'étude, aux résultats suivants : les variables (le produit intérieur brut, le prix de pétrole et le taux de change) sont considérés comme des facteurs déterminants des importations de l'Algérie.

Les mots clés :

Commerce extérieur, Les importations, le produit intérieur brut, l'économétrie